الإثنين 27 أيار 2019
العدد 3767 السنة الثالثة عشرة
Lundi 27 Mai 2019 no 3767 13ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
البديل عن التقشّف مُمكن ومُتاح

• **علي هاشم**
ضريبة 2 % على الاستيراد
تضرّ ولا تنفع

• **غسان ديبة**
سياسة الطبقة vs سياسة الهوية

موازنة 2019: «صفر» تسليح للجيش! [2]

عقود المصالحة للمستشفيات
سرقة موصوفة للمال العام
[6 ـ 7]

تبلغ قيمة مدّخرات المستشفيات على الدولة نحو 480 مليار ليرة تراكمت بسبب سوء توزيع السقوف المالية وانعدام الرقابة والفساد (هيثم الموسوي)

رحيل

سامي الخطيب
التقاطع الممكن بين الشهابية والناصرية والبعث

4

الجزائر

سقوط الرئاسيات الجزائرية
مخاوف من بقاء بن صالح

16

الحدث

حراك دبلوماسي إيراني:
نتفاوض مع الخليج لا مع واشنطن

18

المشهد السياسي

موازنة 2019: «صفر» تسليح للجيش!

بعد عشرين جلسة، آخرها ستكون اليوم، لبحث مشروع موازنة العام الذي يكاد ينتصف، كل التوقعات تشير إلى أن مجلس الوزراء سيقرر نقل السجالات والمزايدات بين القوى السياسية إلى مجلس النواب، حيث المناقشات علانية للمشروع، مع تسجيل فضيحة هي وصول الاتكال الرسمي على الدعم الأميركي للجيش إلى شطب بند التسليح من الموازنة!

يسأل الجيش لماذا لم يحفظ صندوق تعويضات عسكريه في وزارة المال؟ (هيثم الموسوي)

هل تنتهي الحكومة من بحث الموازنة في جلستها العشرين؟ السؤال ليس محسوماً لدى الوزراء، إلّا أن كل الأجواء توحي بأن الوزراء أنفسهم، تعبوا من النقاش والتكرار، وعليه من المرجّح بأن تكون جلسة اليوم هي الأخيرة في الموازنة، قبل رمي الحمل على مجلس النواب هذه المرّة. ومع أن المفاجآت متوقّعة في جلسة اليوم، لا سيّما إمكانية عودة وزير الخارجية جبران باسيل إلى فتح نقاش حول بعض النقاط التي طرحها ولم ينتهِ النقاش منها في الجلسات الماضية، إلّا أن «النيّة» أن لا تكون جلسة بعبدا اليوم مكرّرة عن جلسات سابقة، وأن لا تعود الموازنة إلى السراي الحكومي بل إلى مجلس النواب.

وبمعزل عن المال الذي ستصل إليه الموازنة في جلسة اليوم، فبعد كل الحديث عن خفض الرواتب

> **التخفيض اللاحق بموازنة «الدفاع» يجعل بدل التغذية للعسكري 3500 ليرة يومياً!**

ومحاولات خفض العجز واستعادة جزء من الهدر العام عبر خطة تتضمنها الموازنة، تبدو أكثر نتائج النقاشات «فضائحية» هو شطب بند تسليح الجيش. فهذا البند مُحال على الخطة الخمسية التي أقرّت قبل سنتين لتسليح الجيش، والتي تبلغ نحو 500 مليون دولار تمّ صرف 120 مليون دولار منها، ليخرج مشروع الموازنة برقم «صفر» لبند تسليح الجيش والأجهزة الأمنية! فعلى الرغم من تأكيد مصادر وزارية بارزة لـ«الأخبار» أن «إسقاط بند التسليح من هذه الموازنة سببه أن الفترة المتبقية للعام الحالي ليست طويلة، ويمكن البحث في موازنة العام المقبل عن كيفية التعويض للتسليح عن العام 2019»، إلّا أن الخطوة تدفع إلى التساؤل عن مدى تسليم الحكومة والسلطة السياسية بالدعم الأميركي المالي والتسليحي للجيش. فهل وصل الاتكال الرسمي على الدعم الأميركي إلى هذا الحد؟ ماذا لو قرّر الأميركيون المساهمة مع الجيش بدفع رواتب جنوده وضبّاطه؟ فأين سيكون قرار المؤسسة العسكرية عندها وأي سيادة للدولة اللبنانية على مؤسستها العسكرية؟

الذريعة الدائمة في هذا المجال هي عدم قدرة لبنان على تسليح جيشه، وبأن «علينا الاتكال على مصدر وحيد هو المساعدات الاميركية»، علماً بأن خفض معدل فائدة الدين العام بنقطة واحدة لمصلحة تسليح المؤسسة العسكرية، كفيل بتأمين أضعاف ما يقدّمه الأميركيون للجيش سنوياً والذي لا يزيد على 180 مليون دولار أميركي!

ومن المتوقّع أيضاً في جلسة اليوم، أن يكرّر وزراء حزب الله وحركة أمل وتيار المردة اعتراضهم على فرض رسم بنسبة 2 في المئة على الاستيراد، وعلى الشكل الذي خرج به بند الرسم النوعي على 20 سلعة ومادة مستوردة، فيما سيعترض وزراء الحزب والمردة على اقتراح أن يكون المعاش التقاعدي مشمولاً بضريبة الدخل.

وفيما لا تزال غالبية القوى العمالية تسجّل اعتراضاتها على خطة التقشّف والقرارات التي تنوي الحكومة تصديرها في مشروع الموازنة إلى مجلس النواب، عبر الاعتصام والتظاهر والإضرابات، يبدو أن الجيش كما الأسلاك العسكرية، التي سارت على مضض بالخطط الحكومية، يشعر بالغبن، بسبب العديد من القرارات التي تخصّ العسكريين وتعويضاتهم.

وبحسب مصادر مطّلعة، فإن المشكلة الأساسية ليست في مقدار الحسومات التي تطال رواتب العسكريين وتعويضاتهم، بل هي في المعيار المعتمد لسياسة التقشّف في موازنة الحكومة للعام 2019. إذ أن الأخطاء (وهي سياسة متعمّدة) المتراكمة السابقة في احتساب سلسلة الرتب والرواتب من قبل القيّمين على هذا الموضوع في الحكومات المتعاقبة، جعل ملحقات الراتب الأساسي في الجيش رافعة للراتب، بدل أن يكون الراتب الأساسي متوافقاً مع ما يُدفع في الفئات نفسها في الإدارة العامة.

وفيما يبرز الحديث عن «التدبير رقم 3» (الذي يسمح للعسكريين بالحصول على تعويضات شهرية إضافية، وعلى تعويض نهاية الخدمة بمعدّل رواتب 3 اشهر عن كل سنة)، وضرورة إعادة النظر في كيفية تطبيقه، تقول مصادر المؤسسة ان هذا التدبير «هو من الحقوق الأصلية للعسكريين، إنفاذاً للمراسيم التي ترعى هذا التدبير في أوضاع يكون فيها الجيش تحديداً مسؤولاً مباشراً عن عملية حفظ الأمن (كالمرسوم رقم 1 الصادر عام 1991، الذي كلّف الجيش مهمة حفظ الأمن الداخلي، ولم يتم إلغاؤه ولا تعديله حتى اليوم)، ما يستدعي من عسكرييه البقاء في حالة جهوزية على مدار الساعة».

الجيش، بحسب مصادره، أبدى استعداده الكامل منذ اللحظة الأولى، ليكون جزءاً من عملية الإصلاح في الدولة، شرط أن يتساوى مع كافة الإدارات. فعندما أقرت سلسلة الرتب والرواتب، تم اجتزاء أساس الراتب للعسكريين، وجرى التعويض لهم في الملحقات، و«الآن يجري المس بتلك الملحقات، والتي هي نسبية مع أساس الراتب، فهل هذا من العدالة بمكان؟».

أما في ما خص تعويضات نهاية الخدمة، فالعسكري له الحق في هذا التعويض، لأنه يتم حسم مبلغ مالي من راتبه طوال فترة خدمته، ويُحوَّل إلى صندوق تقاعدي تديره وزارة المالية خلال خدمته العسكرية. فأين هو هذا الصندوق؟

وتسأل المصادر، لماذا يوجد صندوق تعاضد للعسكريين تديره المؤسسة العسكرية، وهو إختياري يتم بموجبه حسم مبلغ مالي من العسكريين؟ وفي حال أراد العسكري قرضاً، فهو يعطى من هذا الصندوق بفوائد قليلة لتأمين المساعدات العائلية له، وعندما يتقاعد يحصل على تعويض من هذا الصندوق. فلماذا في المؤسسة العسكرية حُفظ الصندوق وفي وزارة المال لم يحفظ؟ أما في ما خص موازنة وزارة الدفاع، والتغييرات التي طرأت عليها بين موازنة 2018 ومشروع موازنة 2019، فيمكن عرض الأرقام التالية: عام 2018، رُصد لموازنة وزارة الدفاع مبلغ 3198 مليار ليرة. أما النفقات المقدرة لعام 2019، فتبلغ 3431 مليار ليرة، في مقابل 2946 مليار ليرة مقترحة لعام 2019 من قبل مجلس الوزراء. أما الإقتراح الأخير في مشروع الموازنة، فبلغ 2913 مليار ليرة، أي بتخفيض بقيمة 33 مليار، إلى أن وصل التخفيض النهائي لوزارة الدفاع إلى 518 مليار ليرة.

وهنا تشير المصادر العسكرية إلى الاجحاف في هذا التخفيض، مع بعض الأمثلة التي طالها: التغذية 10%، المحروقات 28%، المدارس 15% (أي أنها أصبحت 35% تعويض بدل للعسكريين عن المبالغ المدفوعة في المدارس عن أولادهم)، تجهيزات وذخائر 40%، تعويضات مختلفة (وفاة – مكافات) 33%، نفقات سرية 16%، إنشاءات 73%، صيانة وسائل نقل 22%، أعياد وتمثيل (أكاليل ورد وغيره) 50 %. مع الإشارة إلى مثال عن تخفيضات في بند التغذية:

تكلفة تغذية العسكري الواحد تبلغ يومياً نحو 5650 ليرة لبنانية، وهي مدروسة بشكل يسمح للجندي القيام بواجبه والمهام الجسدية المنوطة به، فيصبح بعد التقشف 3500 ليرة عن كل يوم. وكمثال عن المحسومات على أساس الراتب، جرى حسم 3% من أساس الراتب كبدل طبابة، ورفع الحسومات المخصصة للراتب التقاعدي إلى 9% من أساس الراتب!

(الأخبار)

مقالة

بلى... «حقّن يرجعوا»

حسن عليق

«حقّن يرجعوا»، تقول الحملة المطالبة بعودة اللبنانيين الفارّين إلى فلسطين المحتلة، منذ تحرير الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي عام 2000. كان مشهد طوابير السيارات المصطفة أمام بوابة فاطمة واحداً من مشاهد الذل الذي لحق بالعصابات المتعاملة مع العدو عقب انهزامها مع مشغّليها. وبين أفراد تلك العصابات، كان لبنانيون لم يتعاملوا مع الاحتلال، لكنهم، في غالبيتهم، أفراد من عائلات أعضاء تلك العصابات الإجرامية. عصابات كانت تقتل الجنوبيين، وتسجنهم، وتعذّبهم في المعتقلات، وتقصف المدن والقرى بالمدفعية، لكن يجري اليوم تصويرهم كضحايا لحملة تخويف وقهر أدت إلى «ابعادهم» إلى «الأراضي المقدسة»!

في مقابل مشهد الذل ذاك، كان باقي أفراد العصابات يسلّمون أنفسهم إلى الجيش والمقاومة. عوملوا برحمة فائقة. لم يُنكّل بأحد منهم. لم يُظلم أحدهم في الحكم الصادر بحقه. على العكس من ذلك، كانت الأحكام التافهة التي أصدرتها المحكمة العسكرية الدائمة حينذاك، بقرار سياسي، ظالمة بحق اللبنانيين الذين ناقوا الأمرّين على أيدي تلك العصابات.

الفارون إلى فلسطين المحتلة ليسوا فئة واحدة. هم العملاء أفراد عصابات أنطوان لحد، وعائلاتهم. وهم متنوعون طائفياً، تبعاً للتنوع القائم في الشريط الحدودي. الحملة المطالبة بعودتهم اليوم، تزخر بالأكاذيب المضللة:

أولاً، هي تمنح هذه «القضية» بعداً طائفياً، مصوّرة الفارين بأنهم مسيحيون حصراً. لا يتلفظ القيّمون على الحملة بالعبارة السابقة، لكنهم يوحون بها. لكن كل المتابعين لملفات عصابات عملاء العدو، يُدركون أنه لا يمكن القول بأن غالبية الذين تعاملوا مع العدو في الجنوب كانوا من المسيحيين.

ثانياً، تصوّر الحملة الفارين إلى فلسطين المحتلة بأنهم أبعدوا قسراً، فيما هم فرّوا بإرادتهم. «زملاء» لهم قرروا قبل التحرير، الفرار إلى المناطق المحررة، وأكثر من نصف العملاء، سلّموا أنفسهم إلى الجيش والمقاومة عقب التحرير.

تأتي هنا مباشرة ذريعة «التخويف»، وخاصة لجهة العمليات التي نفّذتها المقاومة ضد العصابات المسلحة لعملاء جيش الاحتلال في الأشهر التي سبقت التحرير في أيار 2000، كما لجهة الخطابات التهديدية التي وجّهتها قيادة المقاومة لهم في تلك الفترة. حينذاك كان العدو يراهن على ترك عصابات عملائه خلفه بعد الانسحاب، ليفتح باباً جديداً من أبواب ما يمكنه تصويره «حرباً أهلية في لبنان لا صلة لنا بها». وبناءً على ذلك، قررت قيادة المقاومة تصعيد عملياتها ومواقفها ضد ميليشيات العملاء، لمنع العدو من تحقيق مآربه. ولم تكن تلك العمليات والمواقف موجهة أبداً إلى المدنيين، ولا إلى عائلات العملاء. وفي لحظة التحرير، كان نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم يجول في قرى مرجعيون (ذات الغالبية المسيحية)، لتطمين المواطنين إلى أن أحداً لن يتعرّض لهم بسوء. وفي الموازاة، كانت مجموعات من المقاومين، من حزب الله وحركة أمل والحزب الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي، تطمئن الأهالي إلى مصيرهم ومصير أبنائهم. لم يُقتل عميل ولا فرد من عائلاتهم. لم يتعرّض أحد لهم بسوء. حتى الذين اعتقلتهم المقاومة، صدرت أوامر القيادة بأن لا يتعرّضوا لأي تنكيل خلال التحقيق معهم، قبل تسليمهم إلى الجيش. ثم أتى خطاب قائد المقاومة، السيد حسن نصر الله، في اليوم التالي، من بنت جبيل، ليضفي المزيد من عوامل الاطمئنان على أهل «الشريط»، ثمة أداء سياسي وخطابي في الجنوب، على مدى 19 عاماً، أزال ذريعة الخوف التي يُراد اليوم تسويقها (الرأفة التي تعاملت بها المقاومة مع العملاء هي واحدة من القضايا التي تُثار، من حين لآخر، في وجه قيادة التحرير من قبل ضحايا العملاء). وتَوَّجت بورقة التفاهم بين حزب الله والتيار الوطني الحر.

ثالثاً، يجري تصوير الفارين إلى فلسطين المحتلة كممنوعين من العودة. هذا كذب أيضاً. وقائع السنوات الـ 19 الماضية تثبت أن عشرات العملاء، وعائلاتهم، عادوا من فلسطين المحتلة. ثمة رجال دين يزورون الفارين في فلسطين، ويتواصلون مع السلطات اللبنانية، لتأمين ظروف العودة لمن يشاء. وتتولى منظمات دولية تنفيذ عملية العبور من فلسطين إلى لبنان. ولم يتعرّض أحد من العائدين لأي سوء. يخضعون لتحقيق سريع من قبل استخبارات الجيش (وهو أضعف الإيمان لأشخاص عاشوا سنين طويلة تحت سلطة العدو)، ويُحاكَم بعضهم محاكمة صورية، ليُفرج عنهم في اليوم نفسه الذي يُحالون فيه على المحكمة. آخر أبرز العائدين كان الياس هاشم، ابن العميل عقل هاشم الذي أعدمته المقاومة قبل أشهر من التحرير. وهاشم هذا كان يحمل الجنسية الإسرائيلية. قضى جزءاً كبيراً من حياته في كنف العدو، داخل فلسطين. درس في الجامعات الإسرائيلية، وعمل هناك، قبل أن ينتقل للعيش في ألمانيا. أراد العودة، فتم تأمين اتصال بينه وبين فريق رئاسة الجمهورية في لبنان، فعاد إلى بيروت عام 2017. نُقِل إلى المحكمة العسكرية، وصدر حكم بسجنه عاماً واحداً مع وقف التنفيذ. محاكمة صورية إلى درجة أن النيابة العامة اعتبرته «غير مسؤول عما مضى». وقبل عودته بأربع سنوات، كانت والدته قد رجعت إلى لبنان مع شقيقته وشقيقه. خرج هاشم من المحكمة، حرّاً، في اليوم نفسه لوصوله! في مقابل هكذا أداء، من الدولة، تُرفَع ذريعة التخويف لتبرير عدم العودة!

رابعاً، يجري تصوير الفارين كما لو أنهم جميعاً أبرياء. صحيح أن بينهم من وُلِد هناك، وبعضهم لم يذهب بإرادته، بل كان طفلاً اصطحبته عائلته. لكن عملاء كثراً لا يزالون حتى اليوم يمارسون خيانتهم. بعضهم تطوّع في صفوف العدو، وبعضهم الآخر يستكمل عمله المعتاد مع أجهزة الاستخبارات المعادية (الاستخبارات العسكرية، «آمان»، خصوصاً) لتجنيد أشخاص في لبنان واختراق المجتمع اللبناني ومؤسسات الدولة وجمع المعلومات لحساب العدو، وربما، تنفيذ عمليات في الأراضي اللبنانية. حملة التحريض المسماة «حقّن يرجعوا» تطالب بالعفو عن هؤلاء أيضاً.

«حقّن يرجعوا». بلى. وحقّنا كذلك. حقنا باستعادة أبنائنا الذين لا نزال نصرّ على ضرورة عدم تحويلهم إلى جزء من مجتمع العدو وآلة قتله وأجهزته الجاسوسية الإرهابية. وحقنا بأن تتولى الدولة هذا الملف، بعيداً عن الضغط، فتفصل بين العميل الخائن ـ الذي من حقّنا عليها، نحن اللبنانيين، ضحايا عصابات العملاء ـ أن تحاسبه وتنزل به أقسى العقوبات، وبين الذي أُجبِر على الذهاب لأنه كان قاصراً مسلوب الإرادة، وهو اليوم رهينة علينا العمل على تحريره.

علم وخبر

بنك مِيد يلاحق المصروفين من «المستقبل»

فوجئ عدد من الموظفين، الذين صرفوا عام 2016 من تيار المستقبل، بعودة بنك ميد الى المطالبة بسداد أقساط توقف هؤلاء عن تسديدها بعد طردهم من العمل من دون مستحقات أو تعويضات. فالمصرف الذي يملك الرئيس سعد الحريري أكثر من 40 في المئة من أسهمه، تغافل، بحسب ما أكد الموظفون، عن الأمر منذ نحو سنة ونصف سنة، وعاود قبل شهر الاتصال بهم، مهدداً بالحجز على ممتلكاتهم، بعدما تواصل مع قيادة التيار التي اعتبرت بأن الأمر «بين المصرف والموظفين ولا علاقة للتيار به». وقد اجتمع عدد من الموظفين بإدارة المصرف لإقناعها بعدم الحجز، لكنها لم تتجاوب، فلجأوا الى الأمين العام للتيار أحمد الحريري، الذي يرفض مكتبه حتى الآن تحديد موعد لهم، فيما قال مسؤول في مالية التيار بعد محاولة الاتصال به «إنهم قبضوا الرواتب المتأخرة، لكن التعويضات وبدل الصرف التعسفي والمنح ليست متوفرة حالياً». واكد الناشط في «لجنة الواجهة البحرية» المنبثقة عن تجمع «غلّ صوتك» عبد الرزاق حمود أوضح أن اللجنة «تعقد اجتماعات مع البلدية في محاولة لإدخال تعديلات على التصور، أبرزها إنشاء منطقة اقتصادية خاصة بدلاً من إعطاء المساحة الأكبر للمنشآت النفطية، وخصوصاً قبل اتضاح وجهة عملها، سواء بتصدير النفط أو تكريره».

مربّع تشديد فوقها منشآت تابعة للمرفأ الجديد و300 ألف متر مربّع، تشيّد فوقها منشآت تابعة لشركات التنقيب عن النفط، علماً بأن المرسوم استبق تصور البلدية واشترط بأن يتضمن «احتياجات مرفأ صيدا التجاري من مساحات برية متاخمة للمرفأ وأن يأخذ بعين الاعتبار تحديد نشاطات وأعمال من شأنها أن تعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني».

السنيورة جال مع وفد الخبراء النفطيين في الواجهة البحرية الجنوبية للمدينة. في اتصال مع «الأخبار»، أكد النائب أسامة سعد حصول الجولة، متسائلاً عن أهدافها ومنتقداً «حجبها عن الرأي العام ومكونات المدينة من قبل الفريق السياسي الذي ينتمي إليه السنيورة». وبرغم أن المعلومات تحدثت عن استضافة الوفد في بلدية صيدا، إلا أن رئيس البلدية محمد السعودي نفى لـ«الأخبار» علمه بالجولة من أساسها.

لكن الجولة أعادت النقاش الصيداوي حول المخطط التوجيهي للواجهة البحرية الجنوبية للمدينة. في 31 أيار الجاري، تنتهي مهلة الرخصة التي منحتها الدولة لبلدية صيدا بإشغال أملاك بحرية عامة في منطقة الدكرمان العقارية بموجب مرسوم حمل الرقم 3093. لكن المرسوم «القابل للتجديد ضمناً ويمكن إلغاؤه إذا اقتضت المصلحة العامة»، ينص على إشغال 505 آلاف متر مربع تشكل مساحة البحيرة التي تردم تدريجياً في محيط معمل فرز النفايات. وعملاً بما نص عليه المرسوم، سلمت البلدية لوزارة الأشغال والنقل تصورها لوجهة الإشغال في غضون تسعة أشهر. التصور كشف عنه السعودي مرات عدة وقضى بتقسيم المساحة بين 200 ألف متر

تقرير

«توتال» تتفقّد بحر صيدا... برفقة السنيورة؟

آمال خليل

علمت «الأخبار» بأن وفداً من شركة «توتال» النفطية الفرنسية، جال في صيدا صباح الجمعة الفائت برفقة الرئيس فؤاد السنيورة. وبخلاف جولات نائب صيدا السابق مع الوفود الأجنبية، لم تشارك النائبة بهية الحريري في الجولة التي ظلت بعيدة عن الإعلام. ووفق مصادر صيداوية مواكبة، فإن

رحيل

يطوي رحيل سامي الخطيب (26 أيار 2019) ليس حقبات ثلاثاً من الشهابية فحسب، بل فصولاً مهمة من دور سوريا قبل ان تدخل إلى لبنان ثم بعده. كان كذلك جزءاً من فصول ناصرية انخرطت في الصراعات اللبنانية. اكثر من مرة كان الرجل الذي تحتاج إليه المرحلة

سامي الخطيب
التقاطع الممكن بين الشهابية والناصرية والبعث

نقولا ناصيف

بعد الملازم اول احمد الحاج عام 1956 والملازم اول غابي لحود عام 1959، كان الملازم سامي الخطيب عام 1960 ثالث الرجال الأوائل للشعبة الثانية في ظل رئيسها انطون سعد. منذاك سيمكث فيها بلا انقطاع طوال عقد من الزمن، يصنع سمعة من سيُدعى «الوالي». لقب اطلقه عليه صائب سلام بكل ما يرمز من مغازي التسلط والقسوة العثمانيين. عزاه سامي الخطيب إلى واقع انشائه في بيروت السنوات الثلاث الأولى من عهد فؤاد شهاب. استقطب قبضايات الأحياء ووجهاءها والشخصيات النافذة، المسيحية والإسلامية، ومنحهم حماية الإستخبارات العسكرية في مقابل تعاونهم بمدّهم إياها بالأخبار والتقارير او التحرّكات المحلية، فجعل منهم مخبرين. بينهم مَن يتقاضى راتباً أو يحصل على رخصة حمل مسدس له أو لأنصاره أو تُسهَّل له معاملات. تحوّل ضابط الإستخبارات زعيماً سياسياً موازياً لأولئك التقليديين الذين عرفهم البيروتيون.

لم تتخذ الشعبة الثانية موقعها المؤثر إلا غداة محاولة الانقلاب التي نفذها الحزب السوري القومي الاجتماعي عام 1961، ستحمل سامي الخطيب على تولي التحقيق مع قادة الحزب، لا سيما منهم رئيسه عبدالله سعادة الذي سيمثل امامه ساعات لانتزاع إعترافات منه. بسبب التزامه الصمت، عامله بقسوة لم يغفرها له القوميون السوريون. حتى أيامه الأخيرة كان لا يزال يحتفظ بتسجيلات الإعترافات تلك في منزله في قبرطم. لأن المقصود ليس انقلاباً فحسب، بل قتل فؤاد شهاب وإسقاط نظام برمته، لم تكن ثمة أعذار أمامه للتساهل. خلافاً لرئيسه غابي لحود، الذي غاب قبل سنة وشهرين (آذار 2018)، محتفظاً في منزله في مدريد بصورة فؤاد شهاب فقط، من السهولة بمكان اكتشاف اعتزاز سامي الخطيب بثلاث صور على منضدات مكتبه: فؤاد شهاب وجمال عبدالناصر وحافظ الأسد. على نحو ما، صنع هؤلاء تاريخ الرجل في لبنان.

على مرّ صعوده في الشعبة الثانية، في عهدي فؤاد شهاب وشارل حلو، عني سامي الخطيب، في ظل أنطون سعد، ثم في ظل غابي لحود منذ عام 1964، ببناء العلاقة الأكثر تعقيداً بين نظامين عربيين مجاورين للبنان، كلٌّ احدهما للآخر عداء مستحكماً: الناصرية وحقبتا الإنفصال عام 1961 ثم البعث منذ عام 1963 في سوريا. ساورت العدوّين شكوك في أن كلا منهما ينشئ على الاراضي اللبنانية خلايا مناهضة للآخر للإنطلاق منها إلى داخله والإعتداء عليه. اذذاك وجد لبنان نفسه أسير تناحرهما. إختار الإنحياز الى مصر من دون قطع تواصل الحدّ الأدنى مع سوريا. لأن لبنان كان أقرب الى جمال عبدالناصر منذ عام 1959، راح السوريون يستفسرون عن «النقيب السنّي» الذي يستقبله الزعيم المصري. بذلك تعاقبت عليه محطات بالغة الأهمية على مرّ عقد الستينات: انتخابات 1960 و1964، قبل الإنخراط في محاولة تجديد ولاية فؤاد شهاب إلى أن رفضها الرئيس. في عهد شارل حلو كان غابي لحود واجهة العلاقة المباشرة بالرئيس، فيما الأرض متروكة لرئيس فرع الأمن الداخلي، إلى أن أضحى قبالة محطات ثلاث متلازمة: فضيحة خطف الميراج في ايلول 1969. لم يكن سامي الخطيب أحد أبطالها سوى في دقّاقتها الأخيرة، فيما عُهد في أستدراج الديبلوماسيين السوفياتيين إلى الملازم اول الطيّار محمود مطر. هاجم على رأس جهاز الأمن المشترك مع عباس حمدان شقة الديبلوماسيين، وبخطا مكلف غير محسوب نجم عن اطلاق رصاصة، فشلت خطة كشف الصفقة بالجرم المشهود. ثم بعد اقل من شهرين في تشرين الثاني 1969، إنضم إلى مفاوضات اتفاق القاهرة كامين سرّ قائد الجيش العماد اميل البستاني إبان مفاوضاته مع ياسر عرفات. كتب بنفسه محاضر المفاوضات التي راح يتبلغها غابي لحود. ثالث المحطات المكلفة انتخابات رئاسة الجمهورية عام 1970. وثق لحود بالنواب الذين وعدوه بمنحه أصواتهم، بينما شكك سامي الخطيب في صدقيتهم وتوقع خسارة مدوّية للمرشح الشهابي الياس سركيس.

مع ذلك، بتكليف من غابي لحود، وبأمر مهمة وافق عليه قائد الجيش العماد جان نجيم لم يُخط شارل حلو بمعلومات دقيقة عنها، ذهب سامي الخطيب إلى القاهرة لطلب دعم جمال عبدالناصر لترشيح حاكم مصرف لبنان (سركيس). في اجتماعهما في منزل الرئيس في منشية البكري في حضور مدير مكتبه سامي شرف، قال الزعيم المصري: «الياس سركيس ده ما اعرفوش».

ثم أضاف: «أريدك أن تذهب مباشرة إلى الرئيس شهاب من دون المرور بالقرائبية السائدة عندكم، وتقول له إنه هو مرشحي الوحيد للرئاسة وليس لديّ أي مرشح سواه. المرحلة المقبلة توجب وجوده على رأس الدولة اللبنانية. قُل له ايضاً إنني مستعد لتقديم دعم سياسي كامل له، ومستعد لدعم مالي مع أنني في حاجة إلى الفلس الواحد هنا في مصر، ومستعد لدعم عسكري بالسلاح إذا اقتضى الأمر. لكنني لا أعرف الياس سركيس. انا أؤيّد الرئيس شهاب وحده».

أذن سقوط الشهابية بحقبة جديدة. أقصى سليمان فرنجيه ضباط الشعبة الثانية إلى مناطق حدودية نائية لمعاقبتهم. قبل أن يُعيّنوا ملحقين عسكريين في دول آسيوية وافريقية ولاتينية في كانون الأول 1970، من بينهم سامي الخطيب في باكستان. بانقضاء سنة استدعيوا كي يحالوا على المجلس التأديبي بتهم قيل إنها ارتكابات العهد الشهابي، فسُرّحوا. تقدّموا بمراجعات إبطال لدى مجلس الشورى، فانتقم منهم العهد الجديد بإحالتهم على المحكمة العسكرية في ايلول 1972، وإصدار مذكرات توقيف في حقهم. آذذاك اختار سامي الخطيب الطريق التي ستغيّر حياته برمتها.

بلغ إليه من أحد أصدقائه أن زنزانته في سجن رومية تحمل الرقم 8. تذكّر عبارة للواء حافظ الأسد - قبل ان يصبح رئيساً - نقلها إليه عام 1969 نائب رئيس شعبة الإستخبارات العسكرية السورية الرائد علي دوبا يرافقه الرائد سليم حسن، هي أن «أبواب سوريا مفتوحة لك. لن تُعامَل إلا كأي ضابط سوري في قيادة هذا الجيش في أي وقت تأتي». كان سامي الخطيب نجح وسليم حسن في توقيف شبكة متورّطين في عمولات غير قانونية في الجيش السوري هرب أفرادها إلى لبنان.

> لمّح إلى احتمال أن تؤول إليه قيادة الجيش بالأصالة بعد التخلص من عون
>
> قال له حافظ الأسد: أبواب دمشق مفتوحة أمامك

ذهب إلى فؤاد شهاب وأخطره بقراره. لم يوافق مفضّلاً له البقاء في بيروت. ردّ: «لن أدعهم يذلونني ويسجنونني. أنا ذاهب إلى الشام لأنني هناك ورقة في يدك بينما في السجن أكون ورقة في يد سليمان فرنجيه وصائب سلام».

من ثم أوفد شقيقه محمد الخطيب إلى سليم حسن، ناقلاً رغبته في اللجوء إلى سوريا: «هل لا تزال أبوابها مفتوحة كما وعد اللواء حافظ الأسد عام 1969».

مساء ذلك اليوم ذهب سليم حسن إلى وزير الداخلية علي ظاظا وأطلعه على هذه الرغبة، فكان أن اتصل الوزير بالرئيس الذي رحب فوراً، وطلب إنجاز ترتيبات ضمان انتقال الضابط اللبناني الملاحَق إلى دمشق وسلامته.

ليل 21 شباط 1973 بعدما صدر قرار منعه من مغادرة الأراضي اللبنانية من دون إذن مسبق من السلطات القضائية، انتقل في سرّية كاملة إلى مسقطه جب جنين ومنها إلى الحدود اللبنانية - السورية. انتظره شخصان ساعداه على عبور الجرد إلى داخل الأراضي السورية. زار سامي الخطيب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السورية العميد حكمت الشهابي ومعاونه الرائد علي دوبا. في اليوم التالي انتقل إلى فندق أميّة، قبل أن يقيم في بيت خاص قبالة مقرّ آمرية سلاح الجوّ السوري في شارع المهدي بن بركة، المجاورة بدورها لمبنى قيادة الأركان السورية.

في اليوم الخامس إستقبله الرئيس السوري: «ليس لك أن تشكرني، بل أنا الذي أريد أن أشكرك. بفضلك تغيّرت وجهة اللجوء السياسي التي كانت دائماً من الشرق إلى الغرب. الآن أصبحت من الغرب إلى الشرق، فشكرًا لك».

في حزيران 1974 عاد الى بيروت في صفقة شملت ايضاً جان ناصيف وسامي الشيخة وكمال عبدالملك والعماد إميل البستاني الذي كان لجأ إلى دمشق في الشهر نفسه شباط 1973.

موطئ القدم هذا سيتيح لسامي الخطيب، مع اندلاع حرب السنتين، مفاتحته ورشيد كرامي أصدقاءه السوريين مراراً في تبنّي ترشيح الياس سركيس، «الشهابي النزيه»، فيمسي في ايار 1976 رئيساً للجمهورية. عندما استقال احمد الحاج في نيسان 1977 من قيادة قوة الردع العربية، كان سامي الخطيب الإسم الوحيد الذي طلبه الرئيس السوري من نظيره اللبناني، فاستجاب. مكث في المنصب حتى 31 آذار 1983 عندما اعلن امين الجميّل إنهاء انتداب قوة الردع العربية في لبنان. ابتعد عن الصدارة في المرحلة الأطول في فراغ لم يكن عرفه الرجل منذ عام 1960، إلى أن باغته ما لم يكن في الحسبان: بعد ترؤس العماد ميشال عون حكومة عسكرية عام 1988، دعته سوريا إلى تولي منصب غير مسبوق: اول قائد مسلم لـ«نصف الجيش اللبناني».

بعدما رفض ضباط مسيحيون كميشال خوري وفهيم الحاج وانطوان بركات وإميل لحود، ومسلمون كياسين سويد وعفيف شعبان، منصباً رديفاً لميشال عون على البقعة التي يسيطر السوريون عليها من الاراضي اللبنانية وقيادة «جيش المسلمين»، إيذاناً بإنقسام خطير، دعا حكمت الشهابي سامي الخطيب، أقدم ضباط الجيش انذاك مذ تخرّج من المدرسة الحربية عام 1955، الموثوق به جداً الموضوع في تصرّف وزير الدفاع، إلى مقابلته.

قال له: «لا يمكن بلورة قرار سياسي - عسكري - امني في المناطق الوطنية قبل بلورة مرجعية عسكرية نضع في تصرّفها كل ما لدينا من إمكانات. نريد قيادة عسكرية للجيش في المناطق الوطنية، ونبحث عن ضابط يملأ هذه الصفات نرتاح اليه ونتعاون معه. انت بالنسبة الينا أهل لذلك، ولا احد سواك في نظرنا يستطيع وعي المدلول العملي لهذا الهدف. أريدك تولي المهمة».

سأل سامي الخطيب: «هل سيكون متروكاً لي أن أوافق أو لا أوافق حتى، على ما قد يتقرّر مستقبلاً لمصير الجيش، وما قد تقرّرونه أنتم له؟».

طمأنت ردود رئيس الاركان السورية محدّثه. في بعض ما لمّح إليه احتمال أن يؤول المنصب إليه بالأصالة بعد التخلص من ميشال عون. بإغراء لا يقاوم: «إعمل قائداً للجيش الآن، قد تستمر في المنصب في ما بعد».

استمرت قيادة سامي الخطيب «الألوية الغربية» سنة و19 يوماً، ما بين تشرين الثاني 1988 وتشرين الثاني 1989، على مرّها طعن في شرعية ميشال عون وطلب إحالته على محاكمة عسكرية، مجارياً الخدعة السورية. في اليوم الرابع لانتخابه، 9 تشرين الثاني، خابر الرئيس الجديد للجمهورية رينيه معوّض صديقه القديم منذ الحقبة الشهابية وجاره في الحازمية، ودعاه الى مقابلته على عجل.

قال، في معرض تبديد ما كان شاع عن احتمال إسناد منصب قائد الجيش المخضم تاريخياً وعرفاً للموارنة إلى طائفة أخرى: «لم ينضج الوضع السياسي في البلاد بعد على نحو يسهّل إحداث تغيير في قيادة الجيش وإنتقالها إلى غير الموارنة. سيبقى القديم على قدمه، وفي قيادة الجيش بالذات. أعتقد باننا لن نكمل العمل معك على ما انت فيه الآن».

سرعان ما دعاه حكمت الشهابي إلى مكتبه على اثر انتخاب الياس هراوي، كي يسمعه ما لم يشأ الإصغاء إليه: «من أجل الإستقرار في لبنان والمضي في حل الأزمة الذي نعمل له، أرى، أبو بديع، أن الأوان حان كي تستقيل من قيادة الجيش. يقتضي أن تضحّي معنا. لم نستطع إجراء تغيير رئيسي في التركيبة المعتمدة للمسؤولية العسكرية في لبنان. لا مناص من الإستقالة. إذهب واحكِ مع الرئيس الياس هراوي. نحن متفقون على هذه الخطوة».

كما في كل مرة يترك منصباً من غير توقّع ما سيليه، فتحت دمشق مجدّداً أمامه باباً عريضاً على الحياة السياسية: وزيراً للداخلية في حكومتي عمر كرامي عام 1990 ورشيد الصلح عام 1992 يتنكب أول انتخابات نيابية عامة يفرضها السوريون من أجل إحكام القبضة على مجلس النواب. إنتُخب نائباً في ثلاثة برلمانات متعاقبة أعوام 1992 و1996 و2000، قبل أن يخسر انتخابات 2005.

مذذاك اعتزل. اصدر جزءاً أول من سيرته، قبل أن يهاجمه المرض بقوة في طور وضع الجزء الثاني.

4 تشرين الاول 1989: رسالة سامي الخطيب الى حكمت الشهابي يشكو تجاوزات الاحزاب، ويطلب إعفاءه من منصبه

رجال الشعبة الثانية: (من اليمين) غابي لحود، سامي الشيخة، سامي الخطيب، جان ناصيف

تقرير

ينتظر مجلس بلدية طرابلس القرار السياسي ــ التوافقي، بين تيارَي المستقبل والعزم، من اجل ترجيح كفّة طرح الثقة برئيس البلدية ونائبه، او تمديد ولاية أحمد قمر الدين ثلاث سنوات جديدة. الخوف من انفجار قنبلة البلدية بين يدَي اي فريق. قد يُرجح خيار قمر الدين

ميقاتي، في العمق، لا يريد عويضة لأن البلدية مشروع فاشل سيُخسّره (مروان طحطح)

طرح الثقة برئيس بلدية طرابلس: ميقاتي يدرس مصلحته

ليا القزي

مصير تغيير رئيس ونائب رئيس المجلس البلدي في طرابلس، ينتظر متروكاً لي أن أوافق أو لا أوافق حتى، على ما قد يتقرّر مستقبلاً لمصير الجيش، وما قد تقرّرونه أنتم له؟».

طمأنت ردود رئيس الاركان السورية محدّثه. في بعض ما لمّح إليه احتمال أن يؤول المنصب إليه بالأصالة بعد التخلص من ميشال عون. بإغراء لا يقاوم: «إعمل قائداً للجيش الآن، قد تستمر في المنصب في ما بعد».

استمرت قيادة سامي الخطيب «الألوية الغربية» سنة و19 يوماً، ما بين تشرين الثاني 1988 وتشرين الثاني 1989، على مرّها طعن في شرعية ميشال عون وطلب إحالته على محاكمة عسكرية، مجارياً الخدعة السورية. في اليوم الرابع لانتخابه، 9 تشرين الثاني، خابر الرئيس الجديد للجمهورية رينيه معوّض صديقه القديم منذ الحقبة الشهابية وجاره في الحازمية، ودعاه الى مقابلته على عجل.

قال، في معرض تبديد ما كان شاع عن احتمال إسناد منصب قائد الجيش المخضم تاريخياً وعرفاً للموارنة إلى طائفة أخرى: «لم ينضج الوضع السياسي في البلاد بعد على نحو يسهّل إحداث تغيير في قيادة الجيش وإنتقالها إلى غير الموارنة. سيبقى القديم على قدمه، وفي قيادة الجيش بالذات. أعتقد باننا لن نكمل العمل معك على ما انت فيه الآن».

سرعان ما دعاه حكمت الشهابي إلى مكتبه على اثر انتخاب الياس هراوي، كي يسمعه ما لم يشأ الإصغاء إليه: «من أجل الإستقرار في لبنان والمضي في حل الأزمة الذي نعمل له، أرى، أبو بديع، أن الأوان حان كي تستقيل من قيادة الجيش. يقتضي أن تضحّي معنا. لم نستطع إجراء تغيير رئيسي في التركيبة المعتمدة للمسؤولية العسكرية في لبنان. لا مناص من الإستقالة. إذهب واحكِ مع الرئيس الياس هراوي. نحن متفقون على هذه الخطوة».

كما في كل مرة يترك منصباً من غير توقّع ما سيليه، فتحت دمشق مجدّداً أمامه باباً عريضاً على الحياة السياسية: وزيراً للداخلية في حكومتي عمر كرامي عام 1990 ورشيد الصلح عام 1992 يتنكب أول انتخابات نيابية عامة يفرضها السوريون من أجل إحكام القبضة على مجلس النواب. إنتُخب نائباً في ثلاثة برلمانات متعاقبة أعوام 1992 و1996 و2000، قبل أن يخسر انتخابات 2005.

مذذاك اعتزل. اصدر جزءاً أول من سيرته، قبل أن يهاجمه المرض بقوة في طور وضع الجزء الثاني.

مصير تغيير رئيس ونائب رئيس المجلس البلدي في طرابلس، ينتظر متروكاً لي أن أوافق أو لا أوافق حتى، على ما قد يتقرّر مستقبلاً لمصير الجيش، وما قد تقرّرونه أنتم له؟».

طمأنت ردود رئيس الاركان السورية محدّثه. في بعض ما لمّح إليه احتمال أن يؤول المنصب إليه بالأصالة بعد التخلص من ميشال عون. بإغراء لا يقاوم: «إعمل قائداً للجيش الآن، قد تستمر في المنصب في ما بعد».

استمرت قيادة سامي الخطيب «الألوية الغربية» سنة و19 يوماً، ما بين تشرين الثاني 1988 وتشرين الثاني 1989، على مرّها طعن في شرعية ميشال عون وطلب إحالته على محاكمة عسكرية، مجارياً الخدعة السورية. في اليوم الرابع لانتخابه، 9 تشرين الثاني، خابر الرئيس الجديد للجمهورية رينيه معوّض صديقه القديم منذ الحقبة الشهابية وجاره في الحازمية، ودعاه الى مقابلته على عجل.

قال، في معرض تبديد ما كان شاع عن احتمال إسناد منصب قائد الجيش المخضم تاريخياً وعرفاً للموارنة إلى طائفة أخرى: «لم ينضج الوضع السياسي في البلاد بعد على نحو يسهّل إحداث تغيير في قيادة الجيش وإنتقالها إلى غير الموارنة. سيبقى القديم على قدمه، وفي قيادة الجيش بالذات. أعتقد باننا لن نكمل العمل معك على ما انت فيه الآن».

سرعان ما دعاه حكمت الشهابي إلى مكتبه على اثر انتخاب الياس هراوي، كي يسمعه ما لم يشأ الإصغاء إليه: «من أجل الإستقرار في لبنان والمضي في حل الأزمة الذي نعمل له، أرى، أبو بديع، أن الأوان حان كي تستقيل من قيادة الجيش. يقتضي أن تضحّي معنا. لم نستطع إجراء تغيير رئيسي في التركيبة المعتمدة للمسؤولية العسكرية في لبنان. لا مناص من الإستقالة. إذهب واحكِ مع الرئيس الياس هراوي. نحن متفقون على هذه الخطوة».

كما في كل مرة يترك منصباً من غير توقّع ما سيليه، فتحت دمشق مجدّداً أمامه باباً عريضاً على الحياة السياسية: وزيراً للداخلية في حكومتي عمر كرامي عام 1990 ورشيد الصلح عام 1992 يتنكب أول انتخابات نيابية عامة يفرضها السوريون من أجل إحكام القبضة على مجلس النواب. إنتُخب نائباً في ثلاثة برلمانات متعاقبة أعوام 1992 و1996 و2000، قبل أن يخسر انتخابات 2005.

مذذاك اعتزل. اصدر جزءاً أول من سيرته، قبل أن يهاجمه المرض بقوة في طور وضع الجزء الثاني.

غياب الاتفاق السياسي على اسم رئيس جديد للبلدية، يقود إلى خلاصة واحدة: بقاء أحمد قمر الدين زاره، إنّ مُرشحه هو عويضة، مع تلميحه إلى اتفاق جرى حول ذلك مع تيار المستقبل. ولكن، «عضوين من العشرة، عبّرا صراحة عن طلبهما الاتفاق على بعض التفاصيل، قبل دعم عويضة. يعني ذلك، أنهما يطلبان مُقابلاً». وقبل الوصول إلى تجميع الأعضاء العشرة حول خيار واحد، «تبقى تسمية عويضة غير محسومة، إلى أن يبتّها ميقاتي رسمياً». تقول المصادر السياسية إنّ ميقاتي «في العمق لا يريد عويضة لأنّ البلدية مشروع فاشل سيُخسّره». إضافةً إلى أنّ أعضاء من المجلس البلدي «سيبقون معارضين لعويضة، وبالتالي تستمر المشاكل والمناكفات الداخلية. هل من المجدي لميقاتي أن يخطو خطوة قد تكون نتيجتها سيئة؟»، تسأل المصادر.

غياب الاتفاق السياسي على اسم رئيس جديد للبلدية، يقود إلى خلاصة واحدة: بقاء أحمد قمر الدين زاره، إنّ مُرشحه هو عويضة، مع تلميحه إلى اتفاق جرى حول ذلك مع تيار المستقبل. ولكن، «عضوين من العشرة، عبّرا صراحة عن طلبهما الاتفاق على بعض التفاصيل، قبل دعم عويضة. يعني ذلك، أنهما يطلبان مُقابلاً». وقبل الوصول إلى تجميع الأعضاء العشرة حول خيار واحد، «تبقى تسمية عويضة غير محسومة، إلى أن يبتّها ميقاتي رسمياً». تقول المصادر السياسية إنّ ميقاتي «في العمق لا يريد عويضة لأنّ البلدية مشروع فاشل سيُخسّره». إضافةً إلى أنّ أعضاء من المجلس البلدي «سيبقون معارضين لعويضة، وبالتالي تستمر المشاكل والمناكفات الداخلية. هل من المجدي لميقاتي أن يخطو خطوة قد تكون نتيجتها سيئة؟»، تسأل المصادر.

> لم تتحلحل مشاريع البلدية إلا بعد مصالحة الحريري وقمر الدين

والذهاب نحو انتخابات جديدة. إلا أنّ غياب النية لدى السياسيين لتنظيم استحقاق جديد، بسبب غياب القدرة على تحشيد الناس وعدم الرغبة بدفع المال الانتخابي، أحبطا الفكرة في مهدها.

تقريباً، لا تغيب المشاكل عن بلدية في لبنان. إلا أنّ ما يحصل في طرابلس، منذ صدور النتائج في أيار الـ 2016، قد يكون «استثنائياً». ليس من المُبالغة القول إنّ في عاصمة الشمال «إجماعاً» على فشل البلدية. هو «انتقام» القوى السياسية، ردّاً على إسقاط لائحتهم التوافقية. يُخبر أحد أعضاء البلدية أنّ «مشاريعنا كانت تُعرقل في وزارة الداخلية ومحافظة الشمال. لم تتحلحل الأمور إلا بعد مصالحة الحريري وقمر الدين، وتفيّؤ الأخير بعباءة الأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري». كانت النتيجة انفراج مشاريع «إشارات السير والتزفيت وترميم الأبنية، وحلّ أمور عالقة في المحافظة». ولكن، هناك أيضاً مسؤولية يتحملها الرئيس نفسه. «هو غير سيئ، إلا أنه لم يكن قادراً على إدارة الجلسات. معه أعضاء فاشلون، ممكن أن يجعلونا نمضي ساعة لنقاش بند واحد»، يُضيف عضو البلدية.

لا «ترحم» القوى السياسية في طرابلس قمر الدين، وهي تُحمّله مسؤولية «تخريب» المدينة. ألا تُبالغون في إلقاء حمل ثقيل على الرجل، أكبر منه، وسببه الأساسي السياسات المركزية التي اتفقت على إبقاء طرابلس تعيش في العوز؟ تُجيب المصادر المتنوعة إنه لو كان «الرئيس قوياً، لكان بإمكانه فرض مشاريع، بصرف النظر عن الضغوط». كما أنّ هناك ثلاثة عوامل «فشل بها، وهي في علاقته مع الأعضاء، ومع الفريق الإداري، ومع الإدارات الرسمية. السياسة لم تكن مسؤولة إلا عن هذه النقطة الأخيرة». ويعتبرون أنّ مشكلة قمر الدين بدأت مع «حملة إزالة المخالفات، يوم منع الاقتراب من أحد المطاعم التي يملكها ابنه في شارع الضم والفرز». لكن، رغم ما تقدّم، يمكن لمَن يواظب على زيارة المدينة منذ سنوات أن يُدرك مبالغة القوى السياسية المختلفة في تحميل قمر الدين مسؤولية سوء أحوال المدينة وأهلها. فهذا السوء مزمن في عاصمة الشمال. ما يمكن اتهام قمر الدين به، كما باقي رؤساء البلدية المتعاقبين، ومعهم سياسيو المدينة، أنهم لم يبذلوا ما يكفي من الجهد لتطوير المدينة.

لا «ترحم» القوى السياسية في طرابلس قمر الدين، وهي تُحمّله مسؤولية «تخريب» المدينة. ألا تُبالغون في إلقاء حمل ثقيل على الرجل، أكبر منه، وسببه الأساسي السياسات المركزية التي اتفقت على إبقاء طرابلس تعيش في العوز؟ تُجيب المصادر المتنوعة إنه لو كان «الرئيس قوياً، لكان بإمكانه فرض مشاريع، بصرف النظر عن الضغوط». كما أنّ هناك ثلاثة عوامل «فشل بها، وهي في علاقته مع الأعضاء، ومع الفريق الإداري، ومع الإدارات الرسمية. السياسة لم تكن مسؤولة إلا عن هذه النقطة الأخيرة». ويعتبرون أنّ مشكلة قمر الدين بدأت مع «حملة إزالة المخالفات، يوم منع الاقتراب من أحد المطاعم التي يملكها ابنه في شارع الضم والفرز». لكن، رغم ما تقدّم، يمكن لمَن يواظب على زيارة المدينة منذ سنوات أن يُدرك مبالغة القوى السياسية المختلفة في تحميل قمر الدين مسؤولية سوء أحوال المدينة وأهلها. فهذا السوء مزمن في عاصمة الشمال. ما يمكن اتهام قمر الدين به، كما باقي رؤساء البلدية المتعاقبين، ومعهم سياسيو المدينة، أنهم لم يبذلوا ما يكفي من الجهد لتطوير المدينة.

على الغلاف

المستشفيات لاهث السياسة في لبنان ليست أكثر من «مفتاح انتخابي»، وبالنسبة إلى أصحابها أشبه ما تكون بدجاجة تبيض ذهباً. سوء توزيع السقوف المالية يقود إلى ما هو «أعوص»: عقود مصالحة بملايين الليرات تتراكم عجزاً في موازنة الاستشفاء في غياب أيّ نوع من الرقابة. اللهم إلا الاعتماد على ذمم أصحاب المستشفيات... وبعض هؤلاء أصحاب ذمم واسعة!

السوء في توزيع السقوف المالية يقود إلى فوضى في عقود المصالحة (مروان طحطح)

عقود المصالحة للمستشفيات
سرقة موصوفة للمال العام

راجانا حمية

نتيجة سياسة «عقود المصالحة» التي استسهلت الوزارة - كما غيرها - سلوكها، ليس في قطاع الاستشفاء وحده وإنما في الدواء وغيره. هذه العقود التي تُعرَف بأنها عقود نفقات لاحقة، هي السبب الأساس للعجز السنوي في اعتماد الاستشفاء. وقد قدّرت لجنة الصحة والعمل النيابية قيمة عقود المصالحة التي تجريها وزارة الصحة مع المستشفيات بعد استنفاد الأخيرة سقوفها المالية بحدود «480 مليار ليرة لبنانية بين الأعوام 2012 و2017»، بمعدّل سنوي وسطي يبلغ 80 مليار ليرة «بدل» تخطيها السقوف المالية. في المقابل، تبدو «حسبة» الوزارة أكثر «تفاؤلاً». إذ تشير إلى أن للمستشفيات في ذمّتها نحو 388 ملياراً هي القيمة «الصافية»، إذ في مثل هذه العقود غالباً ما تقوم الوزارة بإعادة تدقيق المبالغ وتُجري حسومات تصل أحياناً إلى نحو 30% لبعض المستشفيات.

لم تُحتسب عقود المصالحة للعامين الماضيين بعد. مع ذلك، التوقعات بأن تكون «على المسار نفسه». فالعجز الذي بدأ يكبر ككرة ثلج منذ عام 2012، لا يبدو أنه سيتغيّر. قبل ذلك التاريخ، كان يمكن احتمال العجز الفائض على الموازنة. إذ أن قيمة عقود المصالحة «لم تكن تراكم أكثر من 7 إلى 8 مليارات ليرة كنفقات إضافية... وفي أقصى الحالات كانت تلامس الـ 10 مليارات»، بحسب وزير الصحة السابق محمد جواد خليفة. يوضح أنه في الفترة التي تولّى فيها الوزارة «كانت هناك عقود مصالحة عن سنوات سابقة بقيمة 123 مليار ليرة، وهي ديون يجري تدويرها حتى لا تسقط. يومها شكّلنا لجنة من الوزارة والتفتيش المركزي وديوان المحاسبة وأعدنا التدقيق بها على دفعتين وخفضنا المبلغ إلى نحو 60 ملياراً». قبل بضع سنوات، أجرت الوزارة تدقيقاً لعقود المصالحة عن الأعوام 2000 حتى 2010، ورسا المبلغ عند حدود 120 مليار ليرة. مع ذلك، لم يكن بالمقدور دفعها، لذلك جرى إصدار قانون «لتغطية المصالحات بسندات خزينة»، وزُعت على المستشفيات الخاصة من دون الحكومية، «كون الأخيرة لا تستطيع بحسب القانون تقاضي سندات خزينة»، بحسب رئيس مصلحة الديوان في الوزارة فادي سنان.

كيف تتراكم هذه الأرقام؟

تدفع الوزارة 450 مليار ليرة سقوفاً مالية للمستشفيات للمرضى الذين يُعالجون على نفقتها. لكن، «يصدف» أن السقف المالي لغالبية المستشفيات ينتهي في الخامس عشر من كل شهر، وهذا صار «عُرفاً» متّبعاً. بعدها، يوم واحد، يبدأ مسلسل الفساد الذي يراكم على موازنة الاستشفاء في الوزارة نفقات إضافية تستوجب، في ما بعد، إجراء عقد مصالحة بالفروقات التي يتقدّم بها كل مستشفى. هكذا، تسير الآلية: ينتهي السقف المالي و«تبدأ الحسابة تحسب».

سوء توزيع السقوف

المشكلة أساساً تبدأ بالسقوف المالية وفي سوء توزيعها على المستشفيات. إذ لا توزّع وفقاً لنوعية الخدمات التي يقدمها المستشفى أو الاختصاصات الطبية التي يغطيها أو نسبة الإقبال وعدد المرضى وغيره. «السياسة هي التي تحكم توزيع السقوف لا الحاجة»، بحسب تأكيدات أكثر من وزير سابق. هكذا، يمكن أن يبلغ السقف المالي، مثلاً، لمستشفى عين وزين في منطقة الشوف عن الفئة الأولى (يشمل جميع أنواع العلاجات الاستشفائية القصيرة الأمد) 9 مليارات و370 مليون ليرة، فيما يبلغ السقف المالي عن الفئة نفسها في الجامعة الأميركية في بيروت 7 مليارات و450 مليوناً، وفي أوتيل ديو 4 مليارات و400 مليون، وفي مستشفى بهمن 3 مليارات و800 مليون، وفي مستشفى الرسول الأعظم 9 مليارات. ثمة أمثلة أخرى عن التباين في السقوف بين مستشفى وآخر. سقف مستشفى الحياة، مثلاً، عن الفئة الأولى يبلغ مليار ليرة فقط. وفي المقابل، يبلغ السقف المالي لمستشفى الجبل الذي بالكاد يملك اختصاصات، مليارين ونصف مليار ليرة.

> «يصدف» أن السقف المالي لغالبية المستشفيات ينتهي في الـ15 من كل شهر لتتراكم على الوزارة نفقات إضافية

«بيقبض وما بيقبض»

ثمة مستشفيان لم يتقاضيا فلساً واحداً من الأموال التي سُددت عن بعض عقود المصالحة هما مستشفيا المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت وحمود في صيدا. في المقابل، هناك مستشفيان يتقاضيان جزءاً من «مستحقاتهما» من كل سلفة تأتي ضمن خانة عقود المصالحة، هما مستشفى رياق ومستشفى دار الأمل الجامعي. آخر دفعة في عهد الوزير غسان حاصباني لتسديد بعض «مستحقات» المستشفيات في إطار هذه العقود، شملت أربعة مستشفيات هي دار الأمل الجامعي ورياق ومستشفيان في قضاء زغرتا.

عين وزين: «المستشفى الملك»

هناك 193 مستشفى، بين حكومي وخاص، لها في ذمّة الدولة ديون تحت خانة عقود المصالحة. إلا أن لمستشفى عين وزين الشوفي «خصوصية» لافتة. حظوظ هذا الأخير بدأت بالتوهّج والزيادات على سقفه المالي تتوالى في «عهد» الوزير وائل أبو فاعور. ففي الفئة الأولى التي تشمل العلاجات الاستشفائية القصيرة الأمد، يحتل عين وزين المرتبة الأولى بين السقوف المالية للمستشفيات الخاصة، بـ9 مليارات و370 مليون ليرة، وبمليار و600 مليون ليرة لمركز القلب. وضمن الفئة الثانية (تتعلق بالإقامة الطويلة في مراكز التأهيل ودور العجزة والمصحّات ومستشفى الأمراض العقلية)، يتقاضى مستشفى عين وزين . دار العجزة 392 مليون ليرة (أمراض مزمنة) و200 مليون (شلل وإعاقات قابلة للتأهيل) و500 مليون ليرة (غيبوبة . كوما). وضمن الفئة الثالثة، 150 مليون ليرة (pet scan – ct scan – mri – radio) و800 مليون ليرة (العلاج السرطاني . radio).

في آخر مرّة، طلبت فيها إدارة «الصحة» تطبيق الحسم على عقود المصالحة العائدة للمستشفيات، طال الحسم عقود عين وزين بقيمة 29%. يومها، قامت الدنيا ولم تقعد، ووصلت الاتصالات إلى الوزير الذي خفّض الحسم إلى 19%.

منبر

فينيقيو المال وهندسة السقوط

هناك مقولة فرنسية معروفة عن القطاع المصرفي، مفادها أنه اذا كانت المصارف تريد الحصول على ودائع كبيرة فيجب عليها تقديم قروض كبيرة.

وهناك مثل شعبي عن رجل أراد أن يستأجر غرفة، فطلب منه صاحب الفندق ايداع 100دولار للسماح له بمعاينتها. في هذه الأثناء، أتى نجار الى صاحب الفندق مطالباً اياه بدين له في ذمّته وهو عبارة عن 100 دولار فأعطاه المئة. ذهب النجار الى اللّحام لدفع دينه البالغ 100 دولار، فقصد اللحام بائعة هوى وأعطاها الـ100 دولار كدين لها. الأخيرة، بدورها، ذهبت الى صاحب الفندق لتدفع له 100 دولار ديناً سابقاً. صاحب الفندق أعاد الـ 100 دولار للرجل الذي لم تعجبه الغرفة وانصرف!

هذه القصة تبسيط لحال البلد: فالكل عليه ديون ولديه اموال لا يستطيع تحصيلها. واذا ضخّت المصارف الاموال في السوق لا بد ان تعود تلك الاموال اليها بطريقة او أخرى بعد ان تحلّ مشاكل الناس.

حتى صيف 2017، كانت مصارف لبنان الملاذ الأمن للبنانيين، مقيمين ومغتربين، والعرب والاجانب، حتى ظهور الهندسة المالية وفوائدها الخيالية، عندما بدأ سباق الودائع رغم وجود نقابة للمصارف هي جمعية المصارف، ووجود حاكم لمصرف لبنان يقتضي عمله مراقبة المصارف. لكن الامور خرجت عن السيطرة. فما كان مفترضاً ان يكون مخصصاً لجلب الاموال من خارج لبنان (new fund) لايداعها في المصارف مقابل فوائد عالية جدّاً، تحايلت عليه المصارف، اولاً بتحويل أموال بعض المودعين لديها من لبنان الى الخارج ومن ثم تحويلها مجدداً الى لبنان لتظهر وكأنها اموال جديدة محولة من الخارج. وثانياً بتحوير مفهوم (new fund) لتصبح اموالاً منقولة من مصرف الى آخر. فبدأت المصارف تضارب على بعضها بعضاً، وأخرجت ما في جعبتها من عروض واغراءات بفوائد عالية لاقناع العميل بنقل حسابه من بنك الى آخر. وارتفعت فوائد الودائع من 5,5% على الدولار الى 10%ومن 8% على الليرة الى 16%، وارتفعت معها فوائد الدين على الدولار الى 13% وعلى الليرة الى 20% تزامناً مع وقف «كفالات» وقروض الاسكان، مما ادى الى شلّ الاقتصاد، وزيادة الضغط على الليرة، وسحب 15 مليار دولار من الودائع الى الخارج، وارتفاع الفوائد على القروض القديمة، وارتفاع خدمة الدين. اما النتيجة للمصارف المضاربة فكانت هبوطاً في الودائع. اذ ان اللبنانيين راحوا يسحبون ودائعهم من مصرف الى آخر. ربحت مصارف بعض الودائع وخسرت أخرى غيرها، لكن كل المصارف خسرت الودائع التي أُرسلت الى الخارج. كل عملية مشبوهة يجب ان يكون لها أخراج يصوّرها على انها ليست سوى عملية انقاذية. أبحر «فينيقيو» الالفية الثالثة، ومعهم مليارات من اموال المودعين لاستكشاف مناطق جديدة في عالم المال. بعضهم استثمر اموال مودعيه في شراء مصارف تركية، والبعض الآخر اسس مصارف في سورية والعراق، ورمن احدهم اليورو بوند لشراء مصرف في اميركا... وعادوا بعدها الى ابيهم الروحيّ مفجوعين من خسائرهم. تحركت عاطفة الاب فاستعان بنظرية مكيافللي، وهي ان المصارف هرم متكامل اذا سقط واحد تلته الأخرى، ومن واجب الدولة حماية الهرم من السقوط، فكانت الهندسة المالية لتعويض خسائر المصارف على حساب خزينة الدولة. الكل صدّق السرحية حتى كاتبها لفاجأ اول السنة ان احد المصارف الذي خسر اكثر من مليارَي دولار في تركيا فقط سنة 2018، حقق في السنة نفسها ارباحاً وصلت الى 600 مليون دولار. وإذ ساد الاعتقاد بداية بأن هذه لا تعدو كونها «خبريات» لطمأنة المودعين، كانت المفاجأة بالمصرف يوزّع 3 دولارات ارباحاً لكل سهم، اي حوالي 8% من قيمة السهم، لنكتشف عندها اننا لسنا سوى نعاج تتناتش الذئاب لحوم اطفالنا لزيادة ثرواتهم.

لا تفكرن يوماً ان وقف الفساد والهدر يكون بالشعارات والضرائب والتقشف، ان ذلك ليس الاّ كذباً على شعبٍ اقلّ ما يستحقه هو ان تولّى عليه هذه الطبقة الفاسدة.

محاربة الفساد تبدأ بتعليق المشانق وفتح السجون امام كل من ساهم بشكل مباشر او غير مباشر في ما وصلنا اليه. لا تطالبوا بالحلول، لا تطالبوا بالاصلاح، ولا بالتغيير، بل طالبوا بتعليق المشانق لمن دمّر اقتصادكم، وبعدها تأتي الحلول.

مارك فارس

«إعلان» بسري محمية طبيعية

في إطار التحركات رفضاً لإقامة سد بسري، نظّمت لجنة أهالي وسكان البلدات المجاورة في جزين والشوف والإقليم ومنظمات المجتمع المدني اعتصاما على جسر بسري أول من أمس، بالتزامن مع زيارة وزير الخارجية جبران باسيل لقضاء جزّين، رفضاً لتدمير المرج، وللمطالبة بتحويل مرج بسري إلى محمية طبيعية. شارك في الاعتصام الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري النائب أسامة سعد، ومجموعة من الناشطين البيئيين. وفي خطوة رمزية، أعلن المعتصمون إنشاء محمية بسري الطبيعية، ووضعوا لافتة كتب عليها: «حمية بسري ترحب بكم».

(الأخبار)

منحوتات عالمية في ساحات بعلبك

رامح حمية

تسع منحوتات احتلت الساحات العامة في مدينة بعلبك في إطار استكمال مشروع «سمبوزيوم بعلبك» الذي اقيم في آب الماضي وشارك فيه 19 نحاتاً ورساماً من ايطاليا وارمينيا والصين ومصر وسوريا والاردن وايران وجورجيا والمكسيك. ديما رعد، رئيسة «جمعية الفنانين اللبنانيين للرسم والنحت» التي نظّمت السمبوزيوم برعاية اتحاد بلديات بعلبك، قالت لـ«الأخبار» إن المدينة «تستحق ان تكون في مقدمة المدن التاريخية والاثرية والسياحية، ونسعى في السنوات المقبلة الى تحويل ساحاتها وشوارعها الى متحف يضج بالفنون». والهدف من المشروع «تحفيز فنانين عالميين للمشاركة في السمبوزيوم في السنوات المقبلة».

استحق العهد الفوز في الدوري والكأس (عدنان الحاج علي)

الكرة اللبنانية

العهد يحقق الـ«دوبليه» 9 هيمنة تهدد المنافسين

للمرة السادسة في تاريخه، تُوّج نادي العهد بطلاً لكأس لبنان بكرة القدم، عقب فوزه على الأنصار بهدفين دون رد سجله أحمد زريق، أول أمس السبت، على ملعب مدينة كميل شمعون الرياضية، حتّى قبل احتفال الفريق مع جمهوره الذي كان ينتظره على المدرج، وخلال نقل الحدث تلفزيونياً، الشمعون، أو من بقيّ منهم على المدرجات، أضاؤوا مدرجهم عبر الهواتف لمشاهدة فريقهم الذي يُتوّج تحت ضوء القمر، فيما كان رئيس النادي تميم سليمان ومدير الفريق محمد شري يتشاجران كلامياً مع مدير الأنشطة في المدينة الرياضية عماد زين الدين بسبب إطفاء الأضواء، فجر الأحد، صدر بيانٌ باسم المؤسسة العامة للمنشآت الرياضية والشبابية والكشفية (البيان كان يجب أن يصدر باسم إدارة المدينة الرياضية، على اعتبار أن المؤسسة العامة لم تبدأ عملها فعلياً)، يعزو سبب إطفاء الأنوار إلى الإشكال الذي وقع على المنصة الرئيسية للملعب بين عددٍ من المشجعين. وجاء، في البيان: «حين خرجت الأمور عن السيطرة وسط لا حسيب ولا رقيب ووسط عملية التكسير والتراشق بالكراسي والعبوات الزجاجية، قمنا بتخفيف الإنارة لكي يخرج الناس ولكي نحاول من خلال هذا الأمر تخفيف حدة الإشكال». وحمّل عدد كبير من الحضور مسؤولية الإشكال الذي حصل إلى سوء التنظيم، بعد السماح لعدد كبير من الأشخاص بالدخول إلى المنصة الرئيسية، مع العلم أن هذا الأمر يتكرر دائماً.

بطلٌ تحت ضوء القمر

علي زين الدين

الحديث هنا، هو عن العهد وعن فوزه ببطولةٍ جديدة يضيفها إلى خزائنه، أمرٌ بات اعتيادياً في السنوات الأخيرة، والهيمنة التي يفرضها «الأصفر» على ألقاب كرة القدم اللبنانيّة، باتت تُؤرق جماهير الأندية اللبنانية. هذه الجماهير كانت لا تأخذ على محمل الجد، كلام جمهور قليل العدد، يقارن بين إنجازات ناديه في فترةٍ زمنيةٍ قصيرة، وبين ما حققه ناديين تحديداً، هما الأنصار والنجمة، اللذان يُعدّان صاحبا الشعبية الأكبر في لبنان، ولكن اليوم الأمور تبدلت، العهد بات مسيطراً، وجمهوره أيضاً لا يُستهان به. صحيحٌ أن المقارنة خاطئة، من حيث عُمر العهد الافتراضي بالنسبة إلى جماهيره، على اعتبار أن النادي انطلق بالنسبة إلى البعض حين تغيّر اسمه من «نجمة العهد الجديد» إلى مسمّاه الحالي، ومع مشاركته في دوري الدرجة الأولى عام (1997)، في حين أنه تأسس عام (1966)، إلا أن النادي عاش تغييرات جذرية في إدارته، أدت الى تطوره كثيراً، وأسهمت بوصوله إلى منصات التتويج. عموماً، نال العهد لقبه الـ24، مقابل 31 لقباً للنجمة، و34 للأنصار، في المسابقات المحلية الخمس (شارك الأنصار مرة بكأس التحدّي)، والسبب الأول في هذه الهيمنة في السنوات الأخيرة، يعود إلى مدرسة النادي، التي باتت تُهدد المنافسين.

على المقلب الآخر، قد يرى البعض أن الأنصار هذا الموسم «بطلٌ غير متوّج»، بالنسبة إلى ما قدّمه في معظم مبارياته، إلا أن ما قدّمه تحديداً، يُقارن بما لم يُقدّمه سابقاً. النادي أبرم تعاقدات عدة قبل انطلاق الموسم، كما عادته، من بينها الصفقة الأبرز، بانتقال ربيع عطايا إلى العهد مقابل التعاقد مع ثلاثي بطل لبنان، حسن شعيتو «موني» وحسن بيطار وغازي حنينه. صفقةٌ كانت تبدو ناجحة بالنسبة إلى الأنصار أكثر من العهد، وهو ما كان يُفترض أن يُترجم إلى ألقاب في نهاية الموسم، لكن الختام كان بحصول عطايا على ثلاثة ألقاب

> حصل ربيع عطايا على ثلاثة ألقاب في سنة واحدة، وهو ما احرزه مع الأنصار في تسع سنوات

في سنةٍ واحدة، وهو العدد عينه من الكؤوس التي أحرزها مع الأنصار في تسع سنوات! مقابل خروج شعيتو بحاصل صفرٍ من الألقاب، وهو أمرٌ لم يعتده في العهد. وهذا أيضاً، يُعيد الأمور إلى المربّع الأول، والحديث عن الهيمنة العهداوية من طريق بناء فريقٍ قادرٍ على بسط هذه السلطة، وليس بالسياسة التي يعتمدها منافسوه، وهي محاولة الحصول على نتيجةٍ سريعة. نجح العهد بالمراكمة وببناء جيل قوي ومتجانس، قاده إلى الألقاب.

تشكيلة العهد الأساسيّة الأخيرة مثالاً، لم يدخل عليها سوى لاعبٌ واحدٌ جديدٌ عن الموسم الماضي، هو البلغاري مارتن توشيف، في حين أن الأنصار، في تشكيلته الأساسيّة خمسة لاعبين جُدد، بينهم أجنبيّ واحد. والحال عينه في النجمة أيضاً. الاستقرار لا يمكن أن يكون عامل النجاح الوحيد، ففي هذا الإطار أيضاً، يتميّز العهد بمدرسته التي خرّجت سبعةً من لاعبيه الأساسيين في مباراة أول من أمس، وهذه المدرسة، لا تزال قادرةً على ردف الفريق الأول بعناصر مهيّئين، فالعهد فاز بثنائية الدوري والكأس، كما بثنائية أخرى، حين رفع لاعبوه لقبي بطولتي الأشبال والناشئين. أما اللاعبون الأربعة الآخرون، فاثنان منهم من الأجانب، أحدهما عيسى يعقوبو الذي يلعب للموسم الثاني توالياً مع الفريق، ومعهما نور منصور ومهدي خليل من الصفاء، اللذان يؤديان دوراً رئيسياً في نتائج الفريق الإيجابية، وهو ما يُعطي العهد علامةً ناجحةً أيضاً على صعيد التعاقدات.

ومن دون شك، للاستقرار المادي دورٌ في نجاح النادي أيضاً، فالنادي أبرم صفقاتٍ عدة بمبالغ كبيرة، لكن على عكس منافسيه، كانت صفقاته ناجحةً بأغلبها، ذلك إلى جانب احتفاظه بنجومه الذين تلقوا عروضاً من أنديةٍ منافسة وأخرى خارجية.

أخيراً، يأتي دور المدرب باسم مرمر، صاحب الفضل الأكبر في تخريج عددٍ من اللاعبين إلى الفريق الأول. النادي، كما غيره، جرّب مدربين محليين وأجانب من دون أن ينجح بعد إقالة محمود حمود، لكنه وجد النجاح مع أحد أبناء النادي الذي لعب للفريق قبل قيادته للفئات العمرية وتوليه القيادة الفنية للفريق الأول.

عموماً، يبدو أن الأنصار بدأ يسير على خطى منافسه، باحتفاظه بنجومه وتجديد عقودهم، لكن طريقه لا يزال طويلاً إذا ما استمر بإهمال فرق الفئات العمرية، كما هو حاصل اليوم. أما النجمة، فهو أيضاً بحاجةٍ إلى وضع استراتيجيّة قادرة على إعادة النادي إلى منصات التتويج، فيما يبدو أن باقي الأندية بعيدة عن هذا الثلاثي. وإلى حين يصل المنافسون إلى مبتغاهم، قد يكون العهد عادل أرقامهم من حيث التتويجات.

يأتي المدربون الأجانب إلى لبنان ويذهبون. منهم من ينجح، ومنهم من يفشل. لكن البصمة الأكثر تأثيراً تركها أولئك الناطقون بلغة الـ«ضاد»، بعدما تمكنوا من التفوّق على أقرانهم القادمين من القارات المختلفة، ما جعل الأندية تلجأ إليهم في كل مرة أرادت فيها بناء فرقها من جديد

المدربون العرب بناة الفرق والإنجازات

شربل كريّم

لم يأتِ إصرار النجمة على إعادة التونسي طارق جرايا إلى منصب المدير الفني من فراغ، إذ بعد العودة إلى المدرسة الأوروبية مع المدرب الصربي بوريس بونياك، ومن ثم الذهاب إلى تجربة محليّة جديدة مع ابن النادي موسى حجيج، عادت عقارب الساعة إلى الوراء. عودة إلى المدرب العربي، لا إلى جرايا تحديداً، إذ إن العودة إلى التاريخ تترك معادلة واضحة: المدربون العرب الذين مرّوا على الدوري نجحوا مع النجمة أكثر من أي نادٍ آخر.

من هنا، حُكي كثيراً عن سعي النادي «النبيذي» لاستعادة أمجاد الماضي التي خطّها المدربون المصريون تحديداً، فطفت أسماء مدربين معروفين، أمثال حسن شحاتة وشوقي غريب وطارق يحيى وإيهاب جلال. وبغضّ النظر عن صحة الأسماء التي تناولها كثيرون، فإن السعي كان واضحاً لاستقدام مدرب عربي. وفي وقتٍ تبدو فيه كلفة المصريين عالية مع كلام عن شروط وضعها أكثر من مدرب للقدوم مع جهاز فني كامل، كان جرايا الخيار الأمثل، استناداً إلى التجربة القصيرة التي عاشها مع النجمة، والتي قيّمتها الإدارة بالناجحة.

العودة إلى سبعينيات القرن الماضي تكشف ما يجري التصويب عليه، إذ إن المصري فهمي رزق كان أسماً بارزاً، وقاد «النبيذي» إلى لقب الدوري اللبناني. وبعده في العصر الحديث أطل التونسي عمر مزيان ليقود الفريق إلى اللقب عام 2002، ومثله فعل المصري عبد العزيز عبد الشافي «زيزو» في عام 2004. وقبلهما جاء المصري فاروق السيد ليحقق أمراً رآه البعض مستحيلاً، هو كسر احتكار الأنصار، إذ أوقف سلسلة ألقاب الأخضر في موسم 1999-2000، حيث جلب اللقب الأول للنجمة في الدوري منذ عام 1975.

كذلك، مرّ اسمٌ كبير على نادي النجمة، هو الجزائري رشيد مخلوفي، الذي لم يفز بالدوري مع الفريق، لكنه فعل أكثر من ذلك، وحتى أكثر من حصوله على لقب الكأس مرتين في عامي 1997 و1998، إذ إن المتابعين من كثب يعرفون أنه أسّس لمرحلة جديدة في النادي من خلال عنايته بمجموعة مواهب خدمته لمدة لا تقلّ عن 10 سنوات، ليقطف ثمار العمل الكبير للمدرب المعروف.

بصمات عربية كثيرة

لم يختلف الأمر في أنديةٍ كثيرة، إذ قلّة تذكر اسم المدرب المصري جمال عبد العظيم. هذا الرجل لم يفز بأي لقب في لبنان، لكنه عملياً صاحب الفضل في فوز البرج بلقبه الوحيد في مسابقة الكأس عام 1993، إذ قاده إلى المباراة النهائية قبل أن يخرج من منصبه!

الأمر عينه ينطبق على مواطنه محمود سعد، لاعب الصفاء في الثمانينيات ومدربه في فترة لاحقة. هو أشرف على المنتخب الوطني، وبشهادة الكثيرين من اللاعبين الذين أحبوه أو لم يفعلوا، كان المشروع الناجح للكرة اللبنانية، لكن الظروف والقرارات وقتذاك لم تسمح له بمواصلة المشوار.

وفي موسم 2000-2001 بدأت حكاية نجاح العراقي أكرم سلمان في لبنان، إذ تُوّج مع التضامن صور بثنائية الدوري والكأس قبل أن يُلغى اللقب الأول. هو عاد في الألفية الجديدة، وقاد الصفاء إلى أول ألقابه في الدوري في عام 2012، ثم احتفظ بهذا اللقب.

بالحديث عن العراقيين، لا يمكن إغفال اسم عدنان حمد الذي حقق مع الأنصار نجاحاً لافتاً، أداءً ونتائج، وبقي اسمه يتردد في أروقة النادي الأخضر في كل مرة بحث فيها عن مدربٍ جديد، إذ لم يكن بإمكان

> عرف النجمة نجاحات كثيرة مع المدربين العرب، وتحديداً المصريين

الأنصاريين نسيان طريقة فوز الفريق بالدوري بقيادته عام 2006. في تلك الفترة، أضاف حمد المزيد إلى سطوة المدربين العرب، إذ قبله كان المغربي محمد الساهل حاضراً للارتقاء إلى مستوى التحدي الذي رماه أولبيك بيروت باتجاه الجميع في الدوري، فحقق معه «الدوبليه» من خلال فريقٍ مدعوم مالياً بشكلٍ كبير ومليء بنجوم الصف الأول.

وإذ إن غالبية إنجازات العهد تحمل بصمات لبنانية، فإنه لا يمكن إسقاط دور المدرب السوري محمد قويض «أبو شاكر» الذي أدخل العهد في دائرة المنافسة على الألقاب، ورفع النادي في فترة توليه تدريبه أول ألقابه الرسمية في كأس لبنان عام 2004، ليكمل النجاحات التي بدأها في لبنان بعد قيادته شباب الساحل إلى لقبه الوحيد في تاريخه في مسابقة الكأس أيضاً عام 2000.

العرب الأقرب

أسباب نجاح المدربين العرب وتوافدهم إلى لبنان واضحة. ففي الشق الأول، يمكن الحديث عن معرفة المدربين العرب بواقع الكرة اللبنانية قبل وصولهم للإشراف على أحد فرقها، وهو أمر يعطيهم أفضلية على غيرهم من المدربين الأجانب، بحيث يتكيّفون سريعاً مع الأجواء، ويفهمون عقلية اللاعبين، ويوصلون رسائلهم إليهم بطريقةٍ سهلة بحُكم عامل اللغة المشترك. وهذه المسألة عانى منها مدربون أجانب كثر، ربما آخرهم بونياك الذي ردّد في مجالس خاصة أنه صُدم في المرة الأولى التي دخل فيها إلى ملعب النجمة، إضافة إلى معاناته بدايةً في التواصل مع اللاعبين، حيث احتاج إلى مساعده لإيصال تعليماته وترجمة كلماته.

مشكلة طبعاً لم يعانِ منها مدرب الأنصار الأردني عبد الله أبو زمع الذي ربما لم يجد فوارق كثيرة بين الكرة في بلاده وتلك الموجودة هنا، فارسي سريعاً أسلوبه بحسب ما يتناسب مع اللاعب اللبناني، وحصد بنظر البعض النجاحات، أو أقله الإشادات. الوقائع تؤكد أن المدرب العربي هو الأفضل لنادٍ مثل الأنصار، الذي جال في أوروبا وعاد ليستقطب مدرباً ناطقاً بلغة الضاد، إذ لا يمكن وصف تجاربه الأوروبية بالناجحة مع الصربي زوران بيسيتش أو التشيكي فرانتس ستراكا، أو حتى الألماني روبرت جاسبرت.

الوجهة اللبنانية تحمل أسماءً عربية كثيرة، لسبب بسيط، هو أنّ المدرب الأوروبي صاحب المستوى العالي يذهب إلى بلدان الخليج حيث المال الوافر إذا ما أراد التوجّه نحو العالم العربي، وبالتالي تبدو كلفة المدرب العربي أفضل بالنسبة إلى الأندية اللبنانية التي تفضّل استقدامه بدلاً من التعاقد مع مدرب أوروبي أو أميركي جنوبي دون المستوى المطلوب.

إذاً، مع أبو زمع، جرايا ومواطنه أنيس بوجلبان (السلام زغرتا) والعراقي عبد الوهاب أبو الهيل (الإخاء الأهلي عاليه) والفلسطيني إسماعيل قرطام (طرابلس)، يبدو الحضور قوياً للمدربين العرب في الدوري للموسم المقبل، ما يرفع التحدي بالنسبة إلى كل المدربين الآخرين، وتحديداً المحليين الذين كانوا الأكثر نجاحاً عبر التاريخ في مواجهتهم.

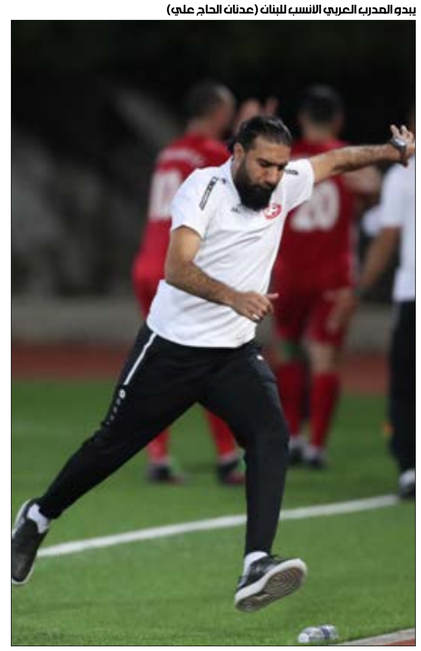

عاد النجمة مجددا الى طارق جرايا (عدنان الحاج علي)

يبدو المدرب العربي الأنسب للبنان (عدنان الحاج علي)

بورتريه

حاتم بن عرفة...
«رسّام» ظلمته باريس

حسن رمضان

ربما كان مهاجم ريال مدريد، الفرنسي كريم بنزيما، يبالغ عندما وصف القدم اليسرى لمواطنه الفرنسي صاحب الأصول التونسية حاتم بن عرفة، بأنها أفضل من قدم النجم الأرجنتيني ليونيل ميسي. الأخير، لا جدال في أنه اللاعب الأفضل في العالم، وأن ما يقوم به في كل مباراة يقدمها، هو أمر أقرب إلى الخيال، والركلة الحرّة في مباراة ليفربول في نصف نهائي دوري أبطال أوروبا أكبر دليل على ذلك. بنزيما على دراية تماماً بأن ليو ميسي أفضل من بن عرفة، إلّا أن ما كان يقصده كريم، يتمثل بأن نجم نيوكاسل يونايتد الإنكليزي السابق ولاعب رين الفرنسي الحالي، يتمتّع بموهبة فريدة، موهبة فطرية، ولد بها بن عرفة في إحدى ضواحي العاصمة الفرنسية باريس تدعى كلامار. ينحدر نجم نادي رين من عائلة من أب تونسي (كامل بن عرفة) وأم فرنسية. كغيره من المهاجرين العرب والأفارقة، سافر والد بن عرفة (الذي كان لاعب كرة قدم أيضاً) إلى باريس بهدف العمل، لتأمين حياته وحياة زوجته وولده حاتم. عاش بن عرفة حياته في فرنسا، بل أصبح فرنسياً، وشارك مع منتخب «الديوك» الأول في عدّة مناسبات على حساب منتخب بلده الأم تونس (هناك عدّة لاعبين غرب اختاروا اللعب لفرنسا على حساب بلدانهم العربية الأصلية والقائمة تطول، من بنزيما، وسام بن يدر، نبيل فقير، حسام عوّار، عادل رامي...). كان فريق ليون الفرنسي النادي الأوّل الذي ارتدى بن عرفة ألوانه الزرقاء والبيضاء، بل إنه يعدّ من أبناء هذا النادي المميّز الذي تخرّج منه العديد من اللاعبين الفرنسيين الموهوبين، أصحاب الأصول العربية. مسيرة اللاعب التونسي الفرنسي مرّت بالكثير من فترات الصعود والهبوط، نظراً لعدّة عوامل، من بينها عدم الاستقرار في نادٍ معيّن، حيث تنقّل بن عرفة بين الكثير من الفرق الأوروبية خلال مسيرته. لعلّ أبرز فريقين لعب لهما بن عرفة هما كل من النادي الإنكليزي نيوكاسل والفرنسي مارسيليا. أفضل فترات صاحب القدم اليسرى الساحرة كانت من دون أدنى شك في مدينة نيوكاسل، حيث قدّم أفضل سنواته مع النادي الإنكليزي العريق. سجّل بن عرفة هدفاً أطلقه إلى العالمية، هدف لم يكن عادياً، حتى إن الإعلام الإنكليزي بدأ بمقارنته بأهداف كل من ليونيل ميسي نجم برشلونة في مرمى خيتافي، وهدف الظاهرة الأرجنتينية الأخرى ديبغو أرماندو مارادونا في مرمى المنتخب الإنكليزي في نصف نهائي كأس العالم 1986. سجّل بن عرفة في مسيرته العديد من الأهداف الفردية، أي التي يعتمد فيها اللاعب على نفسه، ويقرر اختراق الدفاع بأكمله، مطلقاً العنان لمهاراته الفردية في تخطي المدافعين. بعد فترته المميزة في نيوكاسل، التي عرفت هبوطاً كبيراً في مستوى حاتم في السنة الأخيرة، دون معرفة أسباب هذا الهبوط، انتقل التونسي - الفرنسي إلى فريق هال سيتي الإنكليزي الآخر. سنة واحدة للنسيان، قضاها هناك، لينتقل بعدها إلى النادي الفرنسي الذي استعاد من خلاله بن عرفة كامل قوّته وعافيته النفسية والفنية، نادي نيس الجنوبي. الأخير كان بمثابة البيئة الحاضنة المناسبة لبن عرفة، حيث قدّم موسماً استثنائياً على سواحل المتوسط. كان النادي يضم العديد من اللاعبين الشباب الموهوبين على غرار الفرنسيين كوزيبللو وسيبريان، ظهير نادي لستر سيتي الحالي البرتغالي ريكاردو بيريرا، مهاجم نادي بوروسيا مونشنغلادباخ الألماني الحالي، الفرنسي لحسن بليا. سجّل بن عرفة 18 هدفاً إضافة إلى 7 تمريرات حاسمة، أدّت إلى وضع اسمه في لائحة تشكيلة السنة للدوري الفرنسي في موسم 2015-2016.

> تعرض بن عرفة للكثير من النكسات خلال مسيرته

عدّة عوامل أدّت إلى تدهور مستوى «الفنان» الفرنسي مرّة أخرى، ولكن السبب الأكبر، عدم استدعائه من قبل مدرب المنتخب الفرنسي ديديه ديشان إلى استحقاقات بطولة كأس الأمم الأوروبية يورو 2016، التي أقيمت في فرنسا نفسها. من الطبيعي أن يصاب بن عرفة بخيبة أمل كبيرة، فإن ما قدّمه من موسم استثنائي بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، لم يتوّجه على الأقل، بأن يكون إلى جانب زملائه الفرنسيين في يورو 2016. لم يعلم حتى الآن أحد ما سبب هذا التجاهل لبن عرفة، ربما هي العنصرية الفرنسية، أو عنصرية ديديه ديشان تحديداً. تجاهل نزل كـ«الصاعقة» على مستوى المهاري التونسي، خاصة أن هناك لاعبين لم يقدموا نصف ما قدّمه بن عرفة، إلّا أنهم كانوا جاهزين في معسكرات تدريب منتخب «الديوك». والحديث هنا عن كل من أوليفييه جيرو، أندريه بيير جينياك، أنتوني مارسيال وكينغسلي كومان. بعد هذه الخيبة، انتقل بن عرفة إلى «مقبرة النجوم»، وتحديداً إلى نادي العاصمة الفرنسية باريس سان جيرمان، حيث تحول بين موسم وآخر، من نجم أول، إلى حبيس مقاعد البدلاء. ربما كانت فترته مع باريس سان جيرمان هي الأسوأ، وهناك تعرض لظلم كبير، وعنصرية كبيرة. بعد سنة سيئة نفسياً لبن عرفة مع الـ«PSG»، انتقل من جديد إلى فريق رين الفرنسي، ليقف على قدميه مرة أخرى، وينتقم من الباريسيين، ويفوز عليهم في نهائي كأس فرنسا، ليرفع بن عرفة، كأساً، ربّما كانت بمثابة تتويج لمسيرة لاعب، استحق مشواراً أفضل من الذي قام به بكثير.

استعاد بن عرفة مستواه مع رين (عن الويب)

دوري أبطال إفريقيا

احتجاج مغربي على التحكيم

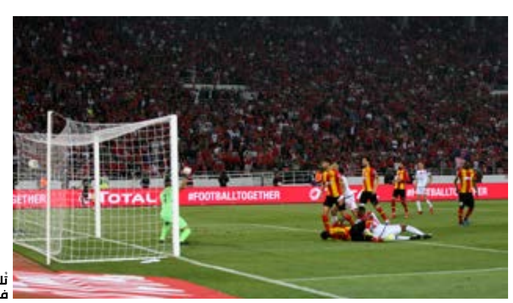

تلعب مباراة الإياب في 31 أيار الجاري

أعلن الاتحاد المغربي لكرة القدم أنه تقدم باحتجاج رسمي الى الاتحاد الإفريقي للعبة بحق الحكم المصري جهاد جريشة، على خلفية أدائه في ذهاب الدور النهائي لمسابقة دوري الأبطال بين الوداد البيضاوي والترجي التونسي حامل اللقب. وانتهت المباراة التي أقيمت مساء الجمعة على ملعب الأمير مولاي عبد الله في الرباط، بالتعادل (1-1)، لكنها شهدت احتجاجات على أرض الملعب من لاعبي الفريق المضيف، ولا سيما على خلفية إلغاء هدف لهم في أواخر الشوط الأول بداعي وجود لمسة يد، وذلك بعد الاحتكام الى تقنية المساعدة بالفيديو.

وأكد الاتحاد المغربي أنه بعث برسالة الى الاتحاد الإفريقي احتج، «من خلالها على الحكم المصري السيد جهاد جريشة، على خلفية أدائه في ذهاب الدور النهائي لمسابقة دوري الأبطال بين الوداد البيضاوي والترجي التونسي حامل اللقب».

وانتهت المباراة التي أقيمت مساء الجمعة على ملعب الأمير مولاي عبد الله في الرباط، بالتعادل (1-1)، لكنها شهدت احتجاجات على أرض الملعب من لاعبي الفريق المضيف، تلمس مباشرة يد أو ذراع» اللاعب.

وفي الشوط الثاني، طالب لاعبو الوداد باحتساب ركلة جزاء لمصلحتهم بداعي وجود لمسة يد على أحد لاعبي الترجي داخل منطقة الجزاء. لكن جريشة الذي لجأ إلى تقنية «في ايه أر» مرة جديدة، لم يحتسب هذه الركلة. وراى الاتحاد المغربي في رسالته أن اللاعب التونسي «تعمّد» رفع ذراعه، «من أجل محاولة وقف الكرة»، معتبراً أنه «إذا تم إلغاء هدفنا بسبب لمسة يد، فمنح ركلة جزاء بسبب هذه الحالة هو أكثر وضوحاً».

وأكد الاتحاد المغربي أنه ينتظر «إجابة سريعة» من الاتحاد الإفريقي، داعياً الى اتخاذ «عقوبات» بحق الفريق التونسي الذي يستضيف مباراة الإياب على ملعب رادس بضواحي تونس العاصمة في 31 أيار/مايو.

وسّع بطل العالم البريطاني لويس هاميلتون الفارق في صدارة ترتيب بطولة العالم للفورمولا واَن، بتحقيقه في جائزة موناكو الكبرى، المرحلة السادسة من البطولة، فوزا أهداه إلى أسطورة السباقات نيكي لاودا الراحل مطلع الأسبوع عن 70 عاما. وحافظ هاميلتون، سائق مرسيدس، على أفضلية انطلاقته من المركز الأول، وتصدر السباق طوال لفاته الـ78، على رغم ضغوط كبيرة من سائق ريد بول الهولندي ماكس فيرشتابن الذي عبر خط النهاية في المركز الثاني.
لكن الهولندي حلّ رابعاً في الترتيب الرسمي لمعاقبته بإضافة خمس ثوان إلى توقيته لاحتكاكه مع سيارة مرسيدس للفنلندي فالتيري بوتاس. وبذلك، حلّ سائق فيراري الألماني سيباستيان فيتل ثانياً، متأخرا بفارق 2,602 ثانيتين عن الفائز.

استراحة

كلمات متقاطعة 3168

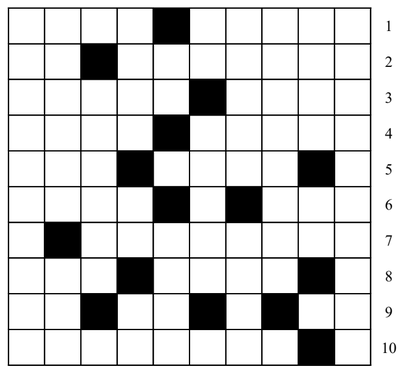

أفقيا

1- لقب تركي أطلقه السلاجقة على بعض رجال البلاط والوزراء والقادة ويعني القائد أو الحاكم العسكري - فنانة لبنانية راحلة - 2- عاصمة أفريقية - جفصين - 3- تسمية تطلق على مصوّر جغرافي يحتوي أيضاً على خرائط - إله النور عند الفرس - 4- نُصالح - مدينة فرنسية - 5- موسيقي مجري راحل كان يعزف على آلة البيانو - طود مبعثرة - 6- سيّد الآلهة عند اليونان - إبن الملك وسيّد الإمارة - 7- إحدى القارات - 8- ينصب شجرة أو نبتة - زاد وكثر وارتفع النبات - 9- من أعضاء الجسم - ورك - مثل ونظير - 10- ما يُلقيه المحامي أو النائب العام في المحكمة من اتهام أو دفاع

عمودياً

1- صفة موقف أو رأي للذين يناقشون بالتخلي عن القتال - 2- أمبراطور روماني قام في عهد والده بحصار أورشليم وتدمير الهيكل فيها - إسم بوذا في الصين - 3- بلدة لبنانية بقضاء مرجعيون - 4- عائلة ملك الروك اند رول الراحل - يسهو عنه ويتركه - 5- راحة اليد - من أدوات النجار - 6- من أسماء البحر - طيور كاسرة - 7- أصوات السيوف في المعارك - للتفسير - جرذ بالأجنبية - 8- جزيرة مالیزية سياحية على الساحل الشرقي لشبه جزيرة الملايو - 9- صفة ما لا شعر عليه - حرم وحظر - 10- حصان تاريخي أغريقي ذُكر في إلياذة هوميروس

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- صبري حمادة - 2- دير القمر - 3- اوربيت - عرش - 4- من - ابو نواس - 5- حسون - لونبت - 6- سيسّيل - سر - 7- يهم - حسام - 8- هش - ردي - 9- هماميون - بل - 10- قناة الجديد

عمودياً

1- صدام حسين - 2- بيونسيه - هنّ - 3- ر ر ر - وشمهما - 4- ياباني - شاة - 5- حلبب - لح - يا - 6- مقتول - سيول - 7- أم - نورا - نج - 8- درعون - مر - 9- رايس - دبي - 10- تشسترفيلد

3168 sudoku

4	5		1		6	3	8	
8							6	
		6				5		1
		5	7				4	6
	4			5			9	
7		9			2	1		
3					7	6		
	1			8			3	
		8	9	1				5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3167

7	9	5	2	6	1	4	3	8
4	6	1	9	3	8	2	7	5
2	8	3	4	5	7	6	1	9
5	3	7	6	8	9	1	4	2
9	2	4	1	7	5	3	8	6
8	1	6	3	4	2	9	5	7
6	5	2	7	1	3	8	9	4
1	7	9	8	2	4	5	6	3
3	4	8	5	9	6	7	2	1

مشاهير 3168

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مؤسس ديانة أو فلسفة البوذية وهي إحدى الديانات الكبرى. بعد زواجه قرر أن يهجر هذه الحياة وينصرف للتأمل في أمور ومشاغل الدنيا والبحث عن الحقيقة

2+3+2 = 11+6+5+8+3 = رئيس أميركي ■ 4+3+1+9 = عاصمتها لومه ■ 10+8+7+8 = من الحشرات

حل الشبكة الماضية: **أدموند روستان**

إعداد
نعوم مسعود

حول العالم

سانشو باقٍ في دورتموند

أكد هانس-يواكيم فاتسكه، الرئيس التنفيذي لنادي بوروسيا دورتموند، وصيف بطل الدوري الألماني لكرة القدم، أنّ الفريق لا يعتزم التخلي عن لاعبه الإنكليزي الشاب جايدون سانشو خلال فترة الانتقالات الصيفية. ويثير سانشو (19 عاماً) اهتمام أندية أوروبية عدة بعدما برز بشكل لافت مع فريقه في عامه الثاني، وساهم في إنهائه الموسم ثانياً بفارق نقطتين فقط خلف بايرن

ميونيخ المتوج باللقب للموسم السابع تواليا، علماً بأنّ دورتموند كان قريباً من لقب البوندسليغا بعدما تصدر الترتيب طويلاً. لكن فاتسكه أكد في تصريحات نشرتها صحيفة «بيلد» الألمانية، أن الجناح الإنكليزي سانشو ليس معروضاً في سوق الانتقالات.

هونيس ينصح بواتينغ بالرحيل

يبدو أن قلب دفاع بايرن ميونيخ جيروم بواتينغ، في طريقه إلى ترك فريقه، بعدما نصحه رئيس النادي البافاري أولي هونيس بالبحث عن نادٍ جديد. وفقد بواتينغ (30 عاماً) مركزه الأساسي لمصلحة نيكولاس زوليه في بايرن، واستُبعد أيضاً عن صفوف المنتخب الألماني إلى جانب زميليه ماتس هوملز وتوماس مولر بقرار من المدرب يواكيم لوف. ولم يشارك بواتينغ في احتفالات فريقه الذي توّج بلقب مسابقة كأس ألمانيا بعد فوزه على لايبزيغ (3-0) في المباراة النهائية على أرضية الملعب الأولمبي في برلين، وتوجه مباشرة إلى غرف الملابس. وقال هونيس لشبكة «بي أر» البافارية: «أنصحه بأن يترك النادي. أعتقد بأنه في حاجة إلى تحدٍّ جديد. يبدو أنه ليس في مكانه. كصديق، أنصحه بالبحث عن نادٍ جديد».
وينتهي عقد بواتينغ في حزيران/ يونيو 2021، وقد ارتبط اسمه بالانتقال إلى باريس سان جيرمان أو إنتر ميلانو الإيطالي.

فيدرر يفوز في فرنسا

حقق السويسري روجيه فيدرر، المصنف ثالثاً عودة ناجحة إلى الملاعب الترابية بعد أربع سنوات من الغياب. وفي أول مباراة يخوضها على ملاعب رولان غاروس الترابية منذ عام 2015، تفوق فيدرر على الإيطالي لورنتسو سونيغو

(6-2) و(6-4) و(6-4). وقبل المشاركة الحالية، خاض فيدرر حامل الرقم القياسي في عدد ألقاب الغراند سلام (20)، مباراته الأخيرة على رمال رولان غاروس في ربع النهائي عام 2015، حيث خسر أمام مواطنه ستانيسلاس فافرينكا (6-4 و6-3 و7-6 /4-7) الذي تُوّج باللقب في نهاية المنافسات. وصرّح فيدرر (37 عاماً) الذي حقق الفوز الـ60 تواليا في الدور الأول لبطولات الغراند سلام في ساعة و41 دقيقة على ملعب فيليب شاتريه الرئيسي، قائلاً: «لقد افتقدتها فعلاً (ملاعب باريس)، وأشكركم على الاستقبال».

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدر المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01/666314 - 03 / 828381
■ الموقع الإلكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

إسرائيل أم إيران: مَنْ عدوّ العرب؟

جوزيف مسعد*

من هو عدو العرب الرئيس، إسرائيل أم إيران؟ لم يُطرح هذا السؤال في العالم العربي بتاتاً قبل عصرنا الحالي. فلطالما فهم معظم العرب بأن العرب ككل، بمن فيهم أوّلاً الفلسطينيون، وأيضاً اللبنانيون والسوريون والمصريون والأردنيون، هم ضحايا للعدوان الإسرائيلي. والأمر الذي لا يعيه معظم الناس بنفس الدرجة، بالإضافة إلى ذلك، هو استهداف إسرائيل للتنوّع الديني والإثني في العالم العربي لحشد الكراهية الطائفية والإثنية، التي استهلّتها أولاً عبر استهدافها لليهود العرب بغرض تجنيدهم في مشروعها الطائفي والاستعماري، وعبر دعمها كذلك لكلّ القائمين على المشاريع الطائفية والإثنية الانفصالية في المنطقة كحلفاء لطائفيتها.

أدّى قيام إسرائيل كمستعمرة استيطانية عام 1948 إلى إدخال دولة مفترسة وشرسة في قلب العالم العربي، بدأت بالإغارة على جيرانها وغزوهم منذ لحظة ولادتها دون كلل. فبعد استيلائها على معظم فلسطين، قامت إسرائيل بين عامي 1949 و1955 بشنّ غارات لا تُعدّ ولا تُحصى عبر الحدود على كلّ جيرانها، توّجتها بالمشاركة في العدوان الثلاثي على غزة ومصر عام 1956. ومنذ تلك اللحظة، قامت إسرائيل باجتياح مصر ولبنان وسوريا والأردن وشنّ العديد من الغارات عليها، إضافة إلى الغارات التي شنّتها على تونس والعراق والسودان، فضلاً عن إسقاطها لطائرة ركاب ليبيّة عام 1973. وقد مارست عدوانيتها هذه بالتزامن مع اضطهادها المستمرّ للشعب الفلسطيني عبر تهجيره عن وطنه، وسرقة أراضيه، واحتلاله عسكرياً، وإخضاعه لقوانينها العنصرية الاستعمارية. وقد جنّت إسرائيل نتيجة ذلك كراهية كل العرب وغضبهم، باستثناء بعض طغاة العرب ممن تآمروا معها على شعوبهم.

أمّا إيران، فلم تقم بغزو أيّ بلد عربي، بل على العكس، فهي من تعرضت للغزو من قبل ديكتاتور العراق الأسبق صدام حسين، الذي شنّ حرباً عليها بالنيابة عن عائلات النفط الخليجية الحاكمة والمصالح الإمبريالية الغربية، والتي شعرت بالتهديد من انتصار الثورة الإيرانية التي عزلت الشاه في عام 1979. أمّا شاه إيران، الذي انتشرت في عهده الأيديولوجيا العنصرية والشوفينية الفارسية الكارهة للعرب التي تغلغلت في الثقافة الإيرانية، فقد كان حليفاً مُهماً لعائلات النفط الحاكمة. وقد طالب الشاه بضمّ أجزاء من أراضي دولة الإمارات العربية إلى إيران، وقام باحتلال بعض جزرها في عام 1971. كما دأب الشاه على المطالبة الرسمية حتى عام 1970 بضم البحرين بأكملها والزعم بأنها جزء من إيران. ومع ذلك، لم تقف مطالبه الشوفينية والإمبريالية عقبة في طريق التحالف السياسي والعسكري الحميم الذي قام فيما بينه وبين الدول العربية الخليجية، بل إنه حظي بتغطية إعلامية مميزة في وسائل إعلامها.

وتبعاً للاستراتيجية الإسرائيلية لتقسيم العالم العربي تقسيمات طائفية وإثنية، فقد قامت الدعاية السياسية لنظام صدام وعائلات النفط أثناء حربهم على إيران في عقد الثمانينات - حرب راح ضحيتها أكثر من مليون إيراني وأربعمئة ألف عراقي (وكانت أغلبية الجيش العراقي الذي حارب إيران تتكون من العراقيين الشيعة) - بالتشديد الشوفيني على فارسية إيران (رغم وجود الكثير من المواطنين عرب الإثنية فيها)، وعروبة العراق ودول الخليج العربية (رغم اشتمال معظمها على مواطنين فارسيي الإثنية)، لكنها لم تتضمّن أبداً دعاية طائفية ضد الشيعة، ولم تقم دعايتها بتقديم إيران البتة على أنها عدو العرب الرئيس ولا قارنتها بالعدو الإسرائيلي.

أما الدعاية الحربية الصدّامية، فقد قامت على استعادة تاريخ فجر الإسلام عبر إطلاقها اسم «قادسيّة صدام» على الحرب التي شنّها صدام على إيران، لتذكير الشعوب العربية بمعركة القادسيّة بين العرب والإمبراطورية الساسانية التي هُزم فيها العرب المسلمون في عام 636 ميلادي الفرس الزارادشتيين، والذين يُطلق عليهم عادة اسم «المجوس» في الأدبيات العربية. وقد قام صدام بنعت الإيرانيين بالـ«مجوس» في دعايته الحربية، إلا أنه لم يعرّفهم كـ «شيعة» البتة.

أدّت الحرب إلى إفلاس العراق الثري وتحولت الانتصارات المبكرة للجيش العراقي إلى هزائم في نهاية الحرب التي دامت ثماني سنوات، ما أشعل في صدام نقمة على عائلات النفط التي هجرته بعد أن خاض هذه الحرب للحفاظ على عروشها. فقام صدام باجتياح الكويت عام 1990 للتعبير عن نقمته، وهو ما أدى إلى الاجتياح الأميركي لمنطقة الخليج عام 1991 وإلى اجتياح العراق عام 2003، قتل الجيش الأميركي أثناءه مئات الآلاف من العراقيين. أقامت إيران على عجالة صلات حميمية مع حكّام العراق الجدد، وهم من الطائفة الشيعية، قام الاحتلال الأميركي بتنصيبهم كواجهة للاحتلال، تبعاً للاستراتيجية الإسرائيلية. وأصرّت سلطات الاحتلال الأميركي على ترتيبات طائفية وإثنية للحكم في عراق ما بعد الغزو، والتي قام بالتخطيط لها المحتل الأميركي وخبراؤه البيض العنصريون.

أرهبت هذه العلاقات العراقية-الإيرانية أنظمة الخليج، لا سيما المملكة السعودية، التي قامت على الفور بشنّ حملة طائفية على إيران وعلى الشيعة ككل، عرباً كانوا أم فرساً. وفجأة تعرّضت الشعوب العربية منذ 2004 لهذه الحملة الشوفينية غير المسبوقة التي تتّهم إيران والشيعة بأنهم العدو الرئيس لكلّ العرب وبأنهم، وليس إسرائيل، مَن يستحقّ غضب العرب وكراهيتهم. وبعد خمس عشرة سنة على انطلاقها، خلّفت هذه الحملة مئات الآلاف من الضحايا العراقيين واللبنانيين والسوريين واليمنيين الذين تمّت التضحية بهم على مذبح عائلات النفط، وتطالب اليوم الشعب الفلسطيني بالتخلّي عن كل حقوقه كثمن يتوجب دفعه للحفاظ على عروشها.

من زيارة نتنياهو الى مسقط - تشرين الاول 2018

افتتح الحملة الملك عبدالله الثاني، ملك الأردن وحليف أنظمة الخليج، عندما أعلن في 2004 نشوء ما أسماه بـ «الهلال الشيعي» (وهو تعبير استشراقي ربما قامت شركة أوروبية أو أميركية باجتراره لبدء الحملة) يمتدّ من إيران إلى العراق وسوريا ولبنان. قامت الحملة بالتحريض على الشيعة في البلاد العربية وإيران وبدأت بالزعم أنهم «أسوأ» من المستعمرين اليهود الإسرائيليين. أما أن إسرائيل كانت من أقرب حلفاء الشاه وعدواً للثورة الإيرانية، فلم يكن محض صدفة.

وهكذا بدأت المحاولات الدؤوبة لتحويل إسرائيل وإعادة تشفيرها بأنها ليست عدو العرب الرئيس وبأن إيران والشيعة هم عدوهم الرئيس بلا منازع. وأطلقت الحروب في لبنان والعراق وسوريا للقضاء على التعايش والسلم الطائفي عبر العالم العربي ولتعزيز الهيمنة الإسرائيلية. أما إسرائيل، وهي المروّج الرئيس على الساحة العالمية للحملة العنصرية والشوفينية ضد الشيعة والتي طردت من لبنان في عام 2000، فقد قامت بغزو لبنان من جديد في عام 2006 للقضاء على حزب الله، وهو المكوّن الرئيس والأكبر للمقاومة اللبنانية التي هزمت إسرائيل في عام 2000، لكن إسرائيل هي من هُزم. فزعت عائلات النفط وراعيها الغربي من هزيمة إسرائيل وإذلالها، وشرعوا على الفور في تمويل وتسليح جماعات طائفية كارهة للشيعة في العراق ولبنان، ومن ثم منذ 2011 في سوريا، وبعد 2015 في اليمن، والتي عاثت وتعيث فساداً وأدت إلى قتل مئات الآلاف من العرب من جميع الطوائف، وجهّزت البيئة المجتمعية لظهور داعش والرعب الذي جلبه داعش معه. وفي هذه الأثناء قام أعداء حماس الفلسطينيون المتحالفون مع المملكة السعودية بتظاهرات وصفوا فيها منظمة حماس السنية بأنها «شيعية».

وفي عام 2019، تم إعلان إسرائيل على أنها الحليف الرئيس لكل العرب ضد إيران، كما أكّد مؤتمر وارسو الذي عُقد في شباط/فبراير الماضي على ذلك بكل وضوح. وقد أعلن بنيامين نتنياهو في حينها بأن الدول العربية المشاركة «تجلس معاً مع إسرائيل في سبيل دفع المصالح المشتركة بشنّ حرب على إيران». أما العقبة الوحيدة التي وقفت في طريق دمج إسرائيل الكلّي في هذا التحالف الجديد فلم يكن سوى الشعب الفلسطيني.

> لماذا يقبل الفلسطينيون وباقي العرب دفع ثمن الحفاظ على عروش حكّام الخليج على حساب حقوقهم وحياتهم؟

وإضافة إلى الرعب والقتل الطائفي الذي أطلقت عائلات النفط له العنان في لبنان وسوريا والعراق واليمن، فإن على الشعب الفلسطيني أيضاً، كما أسلفنا، أن يدفع الثمن المطلوب لهزيمة التهديد الإيراني المزعوم لعروشها. وقد أصبحت عائلات النفط نتيجة هذه المعادلة الرعاة المحليين لـ«صفقة القرن» التي أطلقها دونالد ترمب، والتي تصرّ على تصفية كلّ الحقوق الفلسطينية بشكل نهائي، وعلى أنه ينبغي على مبدأ الاستيطان الاستعماري الصهيوني في فلسطين وسوريا وأراضي الجنوب اللبناني أن يكون مقبولاً، ومعترفاً به، بل أن يكون موضع احتفاء كل العرب.

ولكن لماذا يقبل الفلسطينيون وباقي العرب دفع ثمن الحفاظ على عروش حكّام الخليج على حساب حقوقهم وحياتهم؟ فعلى الرغم من عدم قدرة إيران، في أسوأ الأحوال، على ما هو أكثر من تهديد عروش أنظمة النفط المكروهة في العالم العربي، فإن إسرائيل ما فتئت تواصل تهديد كلّ الشعب الفلسطيني، بل الشعوب العربية قاطبة. فإن كانت الطريقة الوحيدة لإقناع العرب بتهديد إيراني متخيّل ممكنة عبر الحملة الكارهة للشيعة التي شُنّت منذ عام 2004، فإن التهديدات الإسرائيلية الحقيقية للغاية والموضوعية لكل العرب لم تتوقف للحظة منذ ولادة المستعمرة في عام 1948. أما الرهان على جعل العرب يرون تهديدات إيرانية غير موجودة ومحاولة إعمائهم عن التهديدات الإسرائيلية الحقيقية فهو رهان محفوف بالمخاطر ومجازفة غير محسوبة في أحسن الأحوال، بغضّ النظر عمّا يحظى به من حملات ترويجية في وسائل الإعلام العربية المملوكة من عائلات النفط. ولن تستطيع فطنة ترامب التجارية - أو عدم فطنته - التقليل من هذه المخاطر.

* أستاذ السياسة وتاريخ الفكر العربي الحديث في جامعة كولومبيا في نيويورك. صدر له حديثاً كتاب «الإسلام في الليبرالية» عن جداول للنشر في بيروت (2018)، وكتاب «آثار استعمارية: تشكّل الهوية الوطنية في الأردن» عن دار مدارات، القاهرة (2019)

رسالة مفتوحة حول الجيش إلى أهل السلطة

غسان ملحم*

هناك حالة من الامتعاض والاستياء العارمَين داخل الجيش وفي أوساط العسكريين المتقاعدين ولأولئك الذين لا يزالون في الخدمة الفعلية، حتى وإن كانت هذه الفئة الأخيرة لا تجاهر بذلك في العلن، في الصحافة وأمام الإعلام والرأي العام، ولا تكشف حقيقة أوجاعها وهواجسها، لاعتبارات مؤسّسية وتنظيمية وقانونية، متّصلة أو متعلقة بالمقاتبة العسكرية. فبُخفي البعض، وربما يكشف البعض الآخر، وخصوصاً في الآونة الأخيرة، الحالة التي تعتريه، من عدم الرضى والإحساس بالغبن والشعور بالغضب والسخط، جرّاء الأسلوب الذي تنتهجه السلطة السياسية مع المؤسسة العسكرية، وتعتمده مع رجالاتها العسكريين. وهذا الأمر ليس خافياً على أحد. فبإمكان أيّ كان من المراقبين والمتابعين الجديين والمحايدين أن يتأكد من صحّته عبر معاينة الواقع والوقوف على حقيقة ما يشعر به العسكريون، على اختلاف مواقعهم وفئاتهم ودرجاتهم.

وعندما نتكلّم عن المؤسسة العسكرية، في إشارة إلى الجيش، فإنّ هذا الكلام أو الحديث يشمل المؤسسات أو الأسلاك الأمنية، ذلك أن جميع القوات المسلحة، الجيش ومعه القوى الأمنية، تتشارك الهواجس نفسها، في ما خصّ محاذير الموازنة المتعلّقة بالتقشف وتخفيض أو تقليص النفقات، وبالتالي تخفيض الرواتب والتقديمات والتعويضات أو بعضها. وكلّ منا معنيّ بالدفاع عن المؤسسات العسكرية والأمنية ورفض المساس بحقوق العسكريين والأمنيين ومكتسباتهم، لكونها، أي هذه المؤسسات، ضمانة السلم الأهلي والعيش المشترك ورمز كرامة اللبنانيين وشرفهم؛ ناهيك عن أنّها تمثل هيبة الدولة، وتجسّد قدرتها على أن تقول «الأمر لي». هي المرجعية الوحيدة، الجامعة والمشتركة، والملاذ الأول والأخير لكل الناس، أفراداً ومجموعات؛ وهو الأمر الذي يعوزه جميع اللبنانيين، على اختلاف ميولهم السياسية واتجاهاتهم الفكرية، وقبلهما هوياتهم الدينية، أو بالأحرى الطائفية والمذهبية، لكونه يجعلهم يشعرون بالأمان والطمأنينة، إذ لا بديل عن الجيش وقوى الأمن في هذا المجال؛ وهو مسألة لا نقاش حولها، ولا جدال فيها؛ ونُفترض أن يُجمع عليه كل اللبنانيين، في ما لو تمسكوا بالمصلحة الوطنية العليا.

من غير المعقول، كما أنه من غير المقبول أيضاً، أن يُصار إلى التصويب على المؤسسة العسكرية، ومعها المؤسسات الأمنية، والغمز من قناة العسكريين والأمنيين، ضباطاً ورتباء وأفراداً، كما يفعل البعض، أو كما يحلو له أن يفعل، وكأني به يحاول، عن قصد أو غير قصد، التشكيك في الخلفية الوطنية للجيش والقوى الأمنية، أو النيل من معنويات القوّات المسلحة، على اختلاف أسلاكها، بطريقة متكررة وملتوية. من واجب العسكري أن يدافع عن وطنه، وأن يذود عنه تجاه المخاطر والتهديدات. نعم، هذا صحيح. ولكنه حين يبسط شهيداً في سبيل الدفاع عن البلد، وعن أرضه وشعبه، وهو يدرك مسبقاً أبعاد ومخاطر هذا الخيار، من لحظة انتسابه أو انخراطه في السلك الذي ينتمي إليه ويتبع له، إنما هو يرتقي إلى مستوى الشهادة التي يتشرف بها كلّ اللبنانيين، على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم واتجاهاتهم. كما يتشرف بها أيضاً جميع الساسة اللبنانيين، وإن كان بعضهم فقد الحدّ الأدنى من الشعور بالعزّة والكرامة، أو ربما الحسّ بالمسؤولية الوطنية والتاريخية والأخلاقية.

مما لا شك فيه أن تخفيض الرواتب ومختلف التقديمات الاجتماعية وسائر التعويضات المالية، كما بات معروفاً، من شأنه أن يؤدّي، بطريقة أو بأخرى، إلى ضرب أو تقويض الاستقرار الوظيفي والاجتماعي للعسكريين؛ وهو أمر في غاية السوء والخطورة، ذلك أن الإخلال بهذا الاستقرار، بدل الالتزام السياسي من جانب الحكومة بتأمين استمراره وديمومته، من شأنه أن يقلّص قدرة العسكريين على القيام بالمهام الموكلة إليهم والنهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم وبعيقها، لانعدام أو غياب الاستقرار المُشار إليه آنفاً، الوظيفي والاجتماعي، كما النفسي والمعنوي أيضاً.

يحيلنا الحسم من التقديمات أو الخدمات الاجتماعية، ومن بينها المنح التعليمية للمدارس والجامعات والطبابة والاستشفاء، بمعنى التأمين الصحي والضمان الاجتماعي، على مسؤولية العسكريين العائلية، أي مسؤولياتهم الإنسانية تجاه عائلاتهم، وهي المسؤولية الأخلاقية التي تطال الدولة أو الحكومة نفسها، ويفترض أن تتحملها من دون تقصير أو مراوغة. فهذه الأخيرة، أي الحكومة، أو بالأحرى الدولة، أيّاً تكن الحكومة، معنيّة بالتزام المحافظة على التقديمات الاجتماعية، وبالمستوى أو المقدار نفسه، تجاه أفراد عائلات العسكريين، وربما ذويهم ممن يمكنه أو من حقه أن يستفيد من تلك التقديمات أو الخدمات، وذلك مقابل ما يؤديه وما يقدمه هؤلاء العسكريون للبلد والناس، مع العلم بأن كلفة الطبابة العسكرية، وهو أمر يجهله الكثيرون ولا يعلمون به، بحيث تجدر الإشارة إليه عند هذا الموضع، هي أقل منها، أي كلفة الطبابة والاستشفاء، لسواهم من الموظفين المدنيين والأمنيين. فكيف لهؤلاء العسكريين أن يذهبوا لمُكنّاتهم ومواقعهم العسكرية، وأن يقوموا بعملهم على أكمل وجه، وما يمليه عليهم ضميرهم المهني وواجبهم الوطني، وهم يعيشون حالة من عدم الاطمئنان أو انعدام الطمأنينة حيال أوضاع عائلاتهم وذويهم، ويشعرون بعدم الاستقرار أو الأمان العائلي أو الأسري؟ هنا، بالتحديد، لا بدّ من إعادة التأكيد، مرّة ولكل مرة، على أن الدور الذي يضطلع به الجيش في خدمة الوطن والشعب حاجة وطنية بامتياز، لا يمكن الاستغناء أو الاستعاضة عنها، ورسالة وطنية من الطراز الأول. وكلّنا يعلم أن البديل عن وجود الجيش واستمراره في دوره هو الدخول في غياهب الفوضى والانزلاق إلى أتون المنطق الهمجي والعبثي، غير المقبول وغير المبرّر، الذي شاع إبان الحرب الأهلية، والعودة إلى زمن الميليشيات الفئوية، الطائفية والمذهبية والمناطقية، أو ظهورها على أرض الواقع من جديد، والوقوع تحت براثنها، بديلاً عن الدولة ومؤسّساتها. وهذا ما يجب أن يتنبّه له الجميع، وعليه، أن يتخلوا مسؤولياتهم السياسية والوطنية والتاريخية حيال الجيش والعسكريين.

لا أحد يمكنه أن يحلّ محلّ الجيش والقوى الأمنية، وأن ينهض بتلك المسؤوليات والمهام والأعباء التي يضطلعون بها. ولن يظنّ أو يعتقد أننا نغمز من قناة المقاومة في هذا المجال، فقد أكدت قيادة هذه الأخيرة، أي المقاومة، مراراً وتكراراً، أنها لم تطرح نفسها يوماً بديلاً عن الجيش أو رديفاً له. فالجيش يبقى هو القاعدة، والمقاومة هي الاستثناء الذي فرضته ظروف المعركة أو المواجهة مع العدو الإسرائيلي. وهي، إن كانت باقية، فإنّها تنتهي أو تزول عندما تنتفي الحاجة الوطنية إليها، أو لنقل الأسباب الموضوعية التي أدت إلى ظهورها أو قيامها أو تشكّلها كحاجة وطنية ملحّة في مواجهة الاعتداءات أو التهديدات الإسرائيلية. وبالعودة إلى الجيش والقوى الأمنية، فإنّ التأكيد، كما ورد أعلاه، على مرجعية الدولة، وبالتالي الجيش والأجهزة الأمنية، بمعنى المؤسّسات الرسمية أو الحكومية المولجة بالدفاع والأمن، هو في غاية الأهمية، بالنظر إلى الدور الوطني، كما الوظيفة السياسية، بل الرسالة، للجيش ورجالاته من العسكريين. يجب على الجميع أن يتفهّموا طبيعة عمل العسكريين، وبالتالي الإقرار أو الاعتراف بخصوصية الرجل العسكري، كما خصوصية الأستاذ في الجامعة أو القاضي، أو ربما سواهما، ولا أحد يمكنه إنكار هذه الحقيقة أو تجاهلها. هم يخضعون لقانون الدفاع الوطني، لا لأيّ قانون آخر؛ وهم أسياد أنفسهم، لا يتبعون ولا يدينون للسلطة السياسية أو الحكومة، أو حتى نظام الحكم السياسي؛ هم لا يتبعون أحداً، وإنما هم ينتمون للوطن، ويتبعون للدولة القائمة على ترابه. وبحسب قانون الدفاع الوطني، فإن الرجل العسكري لا يحقّ له أن يمارس أو يزاول أي عمل آخر؛ وفي ذلك تأكيد على خصوصية العسكريين، وعدم القبول أو السماح بارتباطهم أو خضوعهم لأيّ كان. من هنا التشديد على مسألة أحادية الولاء والتبعية، في ما يخصّ العسكريين، للمؤسسة العسكرية دون سواها، وللوطن وحده، بعيداً من الاعتبارات أو الحسابات المتعلّقة بالتوزيع أو المحاصصة الطائفيين والمذهبيين، ناهيك عن أن الرجل العسكري يعيش في حالة من الجهوزية والاستنفار المستمرّين والمتواصلين، شأنه بذلك شأن الطبيب الذي يتابع حالة مرضاه في الغداة والعشي.

> الإقرار بخصوصية الرجل العسكري كما خصوصية الأستاذ في الجامعة أو القاضي

إن كلّ ما يجري لا يلائم ظروف عمل العسكريين، ولا ينصفهم البتة؛ كما أنه لا يؤدّي إلى الإصلاح الحقيقي والمنشود. ومن بعض الإصلاحات أو الخطوات الإصلاحية التي يمكن، بل يجب، الأخذ بها، الإسراع في استحداث أو بناء مستشفى عسكري مركزي، أو على مستوى الفروع الإقليمية، حديث ومتطور، يكون مجهّزاً، وبقي بالغرض، أو ربما إنشاء الصندوق المستقلّ للمتقاعدين، جميع المتقاعدين، العسكريين والمدنيين، أو حتى تطوير وتحديث قطاع التعليم الرسمي أو الحكومي، بمختلف حلقاته ومستوياته، ابتداء من المدرسة وانتهاء بالجامعة، وأن يُصار إلى تحويل ما يُقتطع من رواتب العسكريين والمتقاعدين، فيما لو وجب ذلك، إلى تمويل وتنفيذ تلك الإصلاحات أو الخطوات الإصلاحية، ووقف مزاريب الهدر والفساد. وما أكثر الحديث والكلام عن ذلك في الصحافة المكتوبة والإعلام المرئي والمسموع وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، كما في الصالونات السياسية، وعلى المنابر أو في المحافل الجماهيرية والشعبية وأمام الرأي العام، لكن من دون أيّة نتيجة أو جدوى تذكر أو يمكن أن نلحظها. لا أحد ينكر أهمية الجامعة، وهي الأغلى بالنسبة لي؛ ولكن يبقى الجيش هو الأهم في بلد كلبنان، حيث السلم الأهلي فيه مهدّد باستمرار. ويبقى السؤال: ترى من أية خلفية ينطلق، أيّاً كان، من يفكر أو يجرؤ أن يمدّ يده على حقوق العسكريين ومكتسباتهم؟ والأنكى والأسوأ من كل ذلك أن تأتي بعدها السلطة السياسية، بعبقرية نادرة ولا نظير لها، وتقرّر وقف أو إقفال باب التسريح لسنوات! وكأني بها تريد أيضاً أن تحرمهم من حقهم، وهو ملاذهم الأخير، في الخروج من هذه الحلقة أو الدائرة المفرغة، والابتعاد عن كل هذا الضجيج، في استراحة محارب، لن يكون أمامه سوى التقاعد والخلود إلى الراحة، ومعهما استذكار أو استحضار ذكريات الشهداء المجيدة والتضحيات المقدّسة والبطولات الشريفة. عندما يئن العسكريون ويتألمون من الوجع، دون أن يكون لهم حقهم في التعبير عن رأيهم وألمهم، فعلى الجميع أن يصمت، ولا سيما أهل السياسة والحكم والقرار، وبعضهم طغمة من اللصوص والقتلة. فلا صوت يعلو على صوت العسكريين الصامتين، احتراماً لتضحياتهم ووفاء لشهدائهم، وهم شهداء الوطن وشهداؤنا جميعاً.

* أستاذ العلوم السياسية والإدارية والعلاقات الدولية والدبلوماسية في الجامعة اللبنانية

سوريا

الجيش يعود إلى كفرنبودة
باب الميدان مفتوح لمعارك جديدة

سيطر الجيش على بلدة كفرنبودة، بعد معارك عنيفة مع الفصائل التي تقودها «تحرير الشام»، فيما يتواصل القصف العنيف على المناطق المحيطة بها شرقاً. ما يترك الباب مفتوحاً لتوسيع التحرك الميداني

للمرة الثانية خلال أقل من شهر، تدخل قوات الجيش السوري بلدة كفرنبودة في ريف حماة الشمالي، بعد معارك عنيفة مع ائتلاف من الفصائل، تقودها ميدانياً «هيئة تحرير الشام» وبمشاركة وازنة من «جيش العزة». وبينما كان دخول البلدة للمرة الأولى فاتحة للتقدم نحو قلعة المضيق، ومنها إلى عمق سهل الغاب شمالاً، تعكس المرّة الثانية وما صاحبها من جولات قصف واسعة فشل القنوات الروسية ـ التركية في التوافق على «مخرج» لتخفيف نار الميدان، أقله حتى الآن. ومع أن تحرّك الجيش لاستعادة البلدة لم يكن خارج التوقعات الميدانية، إلا أن تمركز الفصائل في البلدة وخطوط دعمها لم تكن كافية لردعه. وتولّى سلاحا الجو والمدفعية مهمة استهداف مواقع وتحركات المسلحين، الذين أُجبروا على إخلاء المدينة بسرعة بعد تقدم قوات الجيش أمس، وهو ما تسبب بحصار بعضهم، وأسر آخرين، إلى جانب مقتل أعداد كبيرة في اشتباكات قريبة. وعلى رغم محاولتها شنّ هجوم معاكس في ساعات الليل الأولى من محور القصّابية (شمال)، فشلت الفصائل في السيطرة على أي من أحياء البلدة. وأشار مصدر عسكري في تصريحات نقلتها وكالة «سانا» إلى حجم خسائر الفصائل المسلحة، رغم الدعم المقدم إليها من «نظام (رجب طيب) إردوغان الإخواني»، على حدّ تعبيره. ووضع المصدر ما يجري من معارك في إطار «الردّ على خروقات الإرهابيين المتكررة لاتفاق منطقة خفض التصعيد». وكانت عدة صواريخ قد سقطت على مدينتَي محردة والسقيلبية في ريف حماة الشمالي أمس، وتسببت بوقوع أضرار مادية.

وتشير المعطيات الميدانية إلى أن الجيش لن يجدّد تحركه عند كفرنبودة، إذ لم يتوقف التمهيد المدفعي والجوي على المناطق المحاذية لها من جهة الشرق، ولا سيما بلدتي عابدين والهبيط. ومن شأن استمرار القصف وكثافته أن يمنعا تثبيت أي خطوط دفاع قوية هناك، ما يسهّل أي محاولة مرتقبة لتقدم الجيش نحو خان شيخون. وفي المقابل، تعتمد الفصائل المسلحة (ولا سيما «الجبهة الوطنية للتحرير») بشكل كبير على الصواريخ المضادة للدروع وراجمات الصواريخ. ونقلت وكالة «رويترز» عن «مسؤولين» في المعارضة السورية قولهما إن تركيا أمدّت المسلحين بأسلحة «جديدة» خلال الفترة الماضية. وأضافت الوكالة نقلاً عن المسؤولين أن أنقرة زادت الإمدادات العسكرية بعد إخفاقها في إقناع روسيا في اجتماعات «مجموعة عمل مشتركة» جرت أخيراً، بضرورة إنهاء التصعيد لتفادي تدفق كبير للاجئين إلى تركيا، وفق تعبيرها. وحول هذا التوجه التركي، أفادت «رويترز» بأن «مصدراً مخابراتياً غربياً» لفت إلى أن الولايات المتحدة الأميركية «أعطت الضوء الأخضر» لـ«مقاتلي المعارضة المعتدلين» المدعومين من تركيا لاستخدام صواريخ «تاو» التي كانت «مخزنة». ويتقاطع ما سبق مع أنباء تناقلتها أوساط معارضة عن نشاط بعض «برامج الدعم العسكري» الدولي لعدد من الفصائل المسلحة في الشمال السوري.

ويتوازى التصعيد الميداني مع مزيد من التجاذبات الروسية ـ التركية، التي انعكست عبر التطورات الأخيرة. ففي اليومين الماضيين، جرى الحديث عن تعزيز القوات الروسية مواقعها في بلدة تل رفعت ومحيطها، ونشر وحدات عسكرية جديدة، وهو ما غاب تقريباً قبيل انطلاق موجة التصعيد الميداني الأخيرة. وكانت تلك المنطقة قد شهدت مناوشات ميدانية عنيفة أخيراً، كان أبرزها هجومٌ فاشل للفصائل المسلحة بدعم تركي على القرى الواقعة الى الشمال الغربي من تل رفعت.

(الأخبار)

> تكثّف القصف على بلدتي الهبيط وعابدين شرق كفرنبودة

فشل هجوم معاكس للفصائل في السيطرة على أيّ من أحياء البلدة (أ ف ب)

الحرب تفتح «العين» على «كنز» الشريط الساحلي

فتحت الحرب «العين» على كثير من الفرص الاقتصادية الضائعة في البلاد. والتي إمّا أنها لم تكن تُستثمر بالشكل الأفضل، أو أنها كانت مغيّبة تماماً عن الخريطة الاستثمارية قبل سنوات الحرب. والشريط الساحلي يشكل برهاناً على مقولة: سوريا لا تزال بكراً في حجم استثماراتها ونوعيتها

زياد غصن

حتى دخول الروس والإيرانيين على خط مفاوضة الحكومة السورية لاستثمار بعض مرافقها المتمركزة في طرطوس واللاذقية، لم يكن الشريط الساحلي، الممتدّ من السمرا شمالاً حتى الخرابة والشيخ جابر جنوباً وبطول قدره 183 كيلومتراً، ينعم باستثمارات كبرى توازي أهميته الجغرافية كبوابة للتواصل الحضاري والاقتصادي لسوريا ودول المنطقة منذ عدة قرون. وباستثناء عدد محدود من المنشآت السياحية ومرفأين، فإن المشروعات الاستثمارية المُنفذة والإيرادات المالية المتحققة من الشريط الساحلي أو الأملاك البحرية تكاد تكون شبه معدومة. إذ إن النسبة المشغولة على بسنوات كان هناك مشروع ضخم آخر في طرطوس بكلفة وصلت في عام 2010 إلى نحو 500 مليون دولار، إلا أن ذلك لم يكن ليغير المشهد الاستثماري للمنطقة، التي كان عليها أن تنتظر حتى أواخر عام 2017 لتكون موضع اهتمام لجنة فنية مُشكّلة من وزارتَي السياحة والنقل لتقديم ورقة عمل الأملاك العامة البحرية، والمرخصة بشكل قانوني، لا تتجاوز 8%، مقابل إشغالات مخالفة كثيرة، لم يتم حصرها إلى الآن.

والملاحظ أن الساحل السوري افتقد حتى الاستثمارات التقليدية التي تستقطبها مثل هذه المناطق. وبحسب رئيس «جمعية العلوم الاقتصادية في اللاذقية»، سنان ديب، فإن «الاستثمار في المنطقة لم يكن بالشكل الصحيح، فالمشاريع السياحية تُعدّ على الأصابع، وبخدمات عشوائية غير منضبطة وكوادر غير مؤهلة، والزراعة لم تترافق مع صناعات متخصصة توفّر فرص عمل وترفع من القيمة المضافة للمحاصيل المنتجة، لا بل إن المعامل التي كانت منافسة وفريدة في المنطقة تم إغلاقها». ويضيف في حديثه إلى «الأخبار» إنه «حتى المرافئ كانت تُستثمر بشكل بسيط وغير مجدٍ، فضلاً عن قضية الاستملاكات التي مرّت عليها عقود من الزمن دون أن تجد طريقها إلى الحل». واتضح حجم الخسائر مع دخول شركة سورية ـ فرنسية على خط استثمار محطة حاويات مرفأ اللاذقية، حين قفزت إيرادات الحكومة من نحو 4 مليارات إلى أكثر من 20 مليار ليرة، ومن دون أن تتكلف خزينة الدولة أي ليرة، وفق ما ينصّ عليه عقد الاستثمار، الذي يتضمن حصول الحكومة على نحو 61% من الإيرادات المتحققة، ثم جاء الاتفاق السوري ـ الروسي للاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية، فاتحاً بذلك «العين» على ما تحتويه المنطقة من فرص استثمارية تتعدّى البعد المحلي، وتالياً فإن اتفاق دمشق مع شركة روسية لاستثمار مرفأ طرطوس ليس سوى الخطوة الأولى لفتح صندوق «الكنز» المقفل منذ سنوات طويلة، وخاصة أن المعلومات المتداولة تتحدث أيضاً عن استثمار إيراني قريب في مرفأ اللاذقية.

> تبرز مشكلة القانون الحالي الذي يتيح تحويل الأملاك البحرية العامة إلى أملاك خاصة

بقعة ضوء

مع أن عام 2008 شهد الإعلان عن إطلاق مشروع سياحي ضخم يقع على الامتداد الساحلي لرأس ابن هانئ في اللاذقية، وبكلفة تقديرية تصل إلى نحو 350 مليون دولار، وقبله بسنوات كان هناك مشروع ضخم آخر في طرطوس بكلفة وصلت في عام 2010 إلى نحو 500 مليون دولار، إلا أن ذلك لم يكن ليغير المشهد الاستثماري للمنطقة، التي كان عليها أن تنتظر حتى أواخر عام 2017 لتكون موضع اهتمام لجنة فنية مُشكّلة من وزارتَي السياحة والنقل لتقديم ورقة عمل تتضمن الخطوات التنفيذية لإنجاز الخريطة الاستثمارية للأملاك العامة البحرية في الساحل. وقد خلصت اللجنة المذكورة إلى تحديد ماهية أنواع الاستخدامات الرئيسة المسموح بها في الأملاك العامة البحرية، وقد جرى حصرها في 11 استخداماً. واعتبرت الورقة المذكورة أن إقامة جزر اصطناعية تمثل قيمة مضافة للشاطئ السوري اقتصادياً وخدمياً، ومجالاً لإقامة معالم حضارية ومشاريع اقتصادية باستخدامات نوعية تدرّ عوائد مالية عالية، مشيرة إلى ضرورة إجراء مسح دقيق ومراجعة لوضع أراضي الأملاك البحرية المقابلة للمشاريع والمنشآت والأراضي المستملكة لوزارات وجهات عامة لأهداف النفع العام، أو مملوكة لأيّ من المنظمات الشعبية أو النقابات المهنية». كما طالبت «المديرية العامة للموانئ» بتقديم بيان حول المخالفات القائمة على الأملاك البحرية والتعديات عليها تبعاً للمناطق العقارية المحاذية، ليصار إلى معالجتها بشكل قانوني. وهذه نقطة لن يكون من السهل تجاوزها في ظلّ وجود آلاف المخالفات التي مضى على بعضها سنوات طويلة، الأمر الذي يتطلب في نظر البعض برنامجاً مدروساً، ولا سيما في ما يتعلق بالمخالفات المرتكبة من قِبَل بعض الفقراء وأصحاب الدخل المحدود، وكذلك العمل على تعديل القانون الحالي الذي يتيح تحويل الأملاك البحرية العامة إلى أملاك خاصة.

ومع المتغيرات العديدة التي أفرزتها الحرب، فإن الوقت يضغط باتجاه الإسراع في الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة في الشريط الساحلي، وخاصة أن الأمر بات يتعدى المصالح الاقتصادية إلى الحسابات السياسية، سواء مع محاولات الحكومة استعادة مكانتها كمنفذ حيوي لبعض الدول المجاورة على العالم الخارجي، وكسر الحصار الأميركي المراد له أن يكون برياً وبحرياً، أو من خلال الاستفادة من الإمكانات الفنية والتقنية للدول الحليفة لتطوير وتحديث بعض المرافق والبنى التحتية تمهيداً لتلبية احتياجات مرحلة إعادة الإعمار. وبناءً على ذلك، يؤكد ديب أن «للساحل، عبر موارده ومؤهلاته، مكانة في الانطلاقة الاقتصادية المقبلة، ليكون رافداً للاقتصاد بالموارد الضرورية، وفقاً لمبدأ السيادة والأمن الوطني والاجتماعي وسلّم الأولويات، التي تبدأ بالإمكانات المحلية للقطاعين العام والخاص، ثم شريحة السوريين المغتربين، والباقي يقع ضمن أولويات الأمن والسيادة والاستقلال».

الاستثمار في المنطقة لم يكن بالشكل الصحيح. فالمشاريع السياحية تُعدّ على الأصابع (أ ف ب)

إيرادات قليلة

تخضع الأملاك العامة البحرية لسلطة القانون 65 لعام 2001، الذي أجاز أن يتم الإشغال على الأملاك العامة البحرية مقابل بدل يُفرض على المشاريع المرخّصة تبعاً لطبيعتها ومساحتها ومدتها. ووفق بيانات وزارة النقل، فإن إيرادات بدل الإشغال المتحققة ارتفعت من 13 مليون ليرة عام 2013، إلى 200 مليون ليرة في عام 2014، ثم إلى 500 مليون ليرة في العام الماضي، وهي زيادة نجمت عن تعديل قيمة بدل الإشغال، وليس بفعل دخول مشروعات جديدة حيز الاستثمار كما هو مرغوب. وبحسب ما تؤكد وزارة النقل، فإن قيمة هذه البدلات تكاد لا تشكل أكثر من واحد بالألف من قيمة بدلات إشغال الساحل اللبناني، الذي يزيد طوله بأمتار قليلة على طول الساحل السوري، مع تشابه في الظروف البيئية والمناخية.

مصر

«كأس الأمم الإفريقية» في مصر: النظرة الأمنية تعرقل توزيع التذاكر

من فشل إلى فشل. تسير إدارة «المخابرات العامة» للملفات الداخلية في مصر. الإخفاق في إطلاق تطبيق لمشاهدة التلفزيونية عبر الهاتف لم يكن الأخير. إذ يضاف إليه اليوم العجز عن إدارة ملف التذاكر الخاصة بـ«كأس الأمم الإفريقية» التي تنطلق الشهر المقبل في البلاد

القاهرة ــ **الأخبار**

لا تدير المخابرات العامة المصرية ملفاً في الداخل، تحت قيادة اللواء عباس كامل، إلا وتفشل فيه. فاللواء الذي يفرض وجوده في جميع لقاءات الرئيس عبد الفتاح السيسي، كما لو كان مديراً لمكتبه (وهي مهمته السابقة)، لا يتوقف عن تسجيل الإخفاقات. ومع ذلك، يحافظ على موقعه على رأس الجهاز الأمني الأهم في الدولة خلال السنوات الأخيرة، في وقت فرّغ فيه نفسه للقضايا الداخلية بعدما كانت طبيعة العمل في الجهاز قبل عام 2011 تركز على القضايا الخارجية بسرية كاملة.

> أنشأت المخابرات شركة لحجز تذاكر المباريات مهمتها جمع البيانات عن المشترين

جديد فصول الفشل، بعد التعثر في إطلاق تطبيق لمشاهدة الأعمال الدرامية التي أنتجتها المخابرات عبر ذراعها الإعلامية، الإخفاق في إدارة منظومة الحجز الإلكتروني لمباريات «كأس الأمم الإفريقية» التي تستضيفها مصر الشهر المقبل، بعدما حصلت على حقوق التنظيم التي سُحبت من الكاميرون لأسباب أمنية ولوجستية.

عادةً، تمنع السلطات ــ مع استثناءات محدودة ـ الجماهير من حضور هذه المباريات، وذلك تخوفاً من وقوع أحداث شغب وظهور هتافات مناوئة للجيش والشرطة. صحيح أنه سُمح في بعض المباريات بالحضور الجماهيري، لكن بقي هذا الوضع استثناءً، إلى حدّ تتحدّد فيه الأعداد بناءً على الموافقات الأمنية، وآخرها الموافقة على حضور 40 ألف مشجع لنهائي «كأس الكونفدرالية» التي يلعب فيها فريق «الزمالك»، وستقام في العاصمة القاهرة، مع أن هذا العدد يمثل نحو نصف السعة العددية لـ«الاستاد» الذي يستضيف المباراة. ومنذ حلّ «رابطة الألتراس» للمشجعين الشباب، وتجريمها بموجب القوانين والدولة، يتواصل العمل على تقنين حضور المباريات وربطها بموافقات أمنية، وكان المشجعين ينوون حضور مؤتمر رئاسي، بل صارت المخابرات هي الجهة المسؤولة عن إدارة ملف دخول الجماهير إلى المباريات، وأحدثها بطولة «كأس الأمم الإفريقية» التي تعهدت مصر للاتحاد الإفريقي بالسماح للناس بحضور فعالياتها، على رغم عجزهم عن الحضور حتى في مباريات الدوري التي لا يُسمح فيها إلا للعشرات بالدخول.

وكانت المخابرات العامة قد أنشأت شركة لإدارة ملف حجز التذاكر، مهمتها الأساسية جمع بيانات الراغبين في حضور المباريات (من خلال البطاقات الشخصية للمصريين وجوازات السفر للأجانب)، مع وضع آلية لاختيار من يُسمح لهم بالحضور، والمقاعد التي سيجلسون عليها، فضلاً عن حظر إعادة بيع التذاكر، بل التهديد بإجراءات عقابية لمَن يبيع التذكرة بعد حصوله عليها.

في آخر مرة نُظّمت فيها البطولة في مصر عام 2006، واجه الجمهور مشكلات في السوق السوداء للتذاكر، خاصةً تذاكر المباريات التي يكون المنتخب المصري شريكاً فيها. هذه المشكلات شكلت الدافع المعلن وراء عملية تنظيم البيع، واشتراط الحصول على الموافقة من شركة «تذكرتي» التي تتبع نظاماً مشابهاً للذي اتُّبع في حجز تذاكر مباريات «كأس العالم» في روسيا عام 2018. لكن اللافت أن النسخة المصرية في التعامل مع الحجز ليست بشفافية تلك التي اعتُمدت في روسيا، فالشركة لم توضح آلية الاختيار حتى الآن، وهي لا تتيح للجمهور مشاهدة عدد التذاكر المبيعة أو الباقية للحجز، ما يتيح لـ«تذكرتي» التنسيق مع الأمن مباشرة من دون إعلان الأعداد المسموح بحضورها في كل مباراة.

أما أسعار التذاكر، فخُفِّضت الدرجة الثالثة منها، استجابةً لضغوط شعبية، ولذلك يُتوقع أن تحظى باكبر نسبة إقبال لدى الجمهور، لكن يبدو أنها لن تكون مسموحة لبعض الفئات من الشباب المنتمين إلى «رابطة الألتراس»، خاصة من تمتلك الداخلية بيانات كاملة عنهم. وهنا، تفيد مصادر مطلعة بوجود عملية تبادل للمعلومات بين الوزارتين في ما يتعلق بالموافقة على من سيُسمح له بحجز التذكرة إلكترونياً.

لا تبدو التجربة ناجحة حتى الآن، برغم تكثيف الدعاية لها عبر الإعلام الرسمي، وهو إخفاق ليس مرتبطاً فقط بخلل في النظام الذي يُعمل عليه جزئياً ولمدد طويلة، بل بصعوبة التعامل مع عدد من التقنيات المطلوبة، خاصة أن الحجز المسبق بالمراجعة مستهدف به جمهور الدرجة الثالثة أساساً. وإزاء ذلك، تسود مخاوف من فشل اكتمال العملية قبل بداية البطولة التي بقي على انطلاقها أقل من أسبوعين، ومن ثم الاضطرار إلى توزيع التذاكر يدوياً ومن دون مراجعة، وهو ما ترفضه المخابرات، وكان التشديد على رفض ذلك خلال اللقاء الذي جمع بين السيسي ومسؤولي المخابرات والقائمين على شركة الحجوزات خلال الأسبوع الماضي.

صارت المخابرات هي الجهة المسؤولة عن إدارة ملف دخول الجماهير إلى المباريات (أ ف ب)

الجزائر

يُنتظر أن يعلن المجلس الدستوري الجزائري تأجيل الانتخابات الرئاسية، على خلفية غياب مرشحين بإمكانهم الحصول على النصاب القانوني من التوقيعات. وعلى رغم أن الرئيس المؤقت، عبد القادر بن صالح، يُعدّ أحد أسباب أزمة التأجيل، إلا أن هناك حديثاً عن إمكانية تمديد فترة رئاسته لشهرين إضافيين

سقوط الرئاسيّات الجزائريّة مخاوف من بقاء بن صالح

الجزائر ـ **محمد العيد**

من دون أن يكون الأمر مفاجئاً، عزفت كل الشخصيات السياسية والحزبية عن الترشح للانتخابات الرئاسية المقررة يوم 4 تموز/ يوليو المقبل، تماشياً مع الاتجاه الشعبي العام الرافض لهذه الانتخابات. فقبل ساعات من إغلاق موعد الترشح الرسمي، أعلن كلّ من بلقاسم سahلي الوزير السابق والأمين العام لحزب «التحالف الوطني الجمهوري»، وكذلك عبد العزيز بلعيد رئيس «جبهة المستقبل» والمرشح السابق في رئاسيات 2014، انسحابهما من السباق، وهما الشخصيتان الوحيدتان اللتان قررتا الترشح

> **أخبار الملاحقات القضائية التي تطاول كبار المسؤولين السابقين تلقى اهتماماً واسعاً**

في السابق، ما وجّه الأنظار صوبهما في إمكان إنقاذ هذا الموعد الانتخابي نظراً إلى قدرتهما على توفير الحدّ الأدنى من شروط الترشح، حتى وإن كانا على الصعيد السياسي من الشخصيات ذات الثقل الضعيف.

وعقب ذلك، أعلن المجلس الدستوري أن عدد المتقدمين للانتخابات لم يتجاوز الاثنين، وهما اسمان غير معروفان تماماً في الساحة السياسية، ما يجعل إمكانية جمعهما النصاب القانوني من التوقيعات المُقدّر بـ 60 ألفاً شبه مستحيل عملياً. ويمتلك المجلس الدستوري، قانونياً، مهلة 10 أيام لبتّ الملفات، قبل أن يُحدد القائمة الرسمية التي تدخل السباق، لكنه هذه المرة سيُعلن من دون شك عدم وجود مرشحين مؤهلين، ما سيضطره إلى تأجيل الانتخابات الرئاسية.

ويعود السبب الرئيس لتأجيل هذه الرئاسيات، بعيداً عن التفاصيل التقنية التي سيوردها المجلس الدستوري، إلى رفض الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية والفاعلين في الحراك الشعبي دخول انتخابات تحت إشراف رئيس الدولة الحالي عبد القادر بن صالح، والوزير الأول نور الدين بدوي، نظراً إلى اعتبارهما امتداداً لنظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، واتهامهما بالتورط في كلّ عمليات التزوير التي طاولت الانتخابات سابقاً، ما يجعلهما في نظر المعارضة غير مؤهلين للإشراف على انتخابات مصيرية ستحدد مستقبل الجزائر بعد الحراك الشعبي.

لكن السؤال الأكبر الذي يُطرح اليوم في الجزائر، هو عمّا بعد تأجيل هذه الانتخابات، التي تأكد منذ فترة طويلة أنها مستحيلة التنظيم. وبدأت تبرز المخاوف من إمكان أن لا يغير هذا الحدث في المعادلة كثيراً. فالإعلام الرسمي الجزائري يتحدث بقوة عن فرضية تمديد فترة الرئيس المؤقت لشهرين إضافيين، استناداً إلى مادة في الدستور تتحدث عن هذا الإجراء، لكن في ظروف أخرى. ويطرح خبراء دستوريون استعانت بهم الإذاعة العمومية الجزائرية، فكرة الاستئناس بالمادة 103 من الدستور، التي تتحدث عن إمكان تأجيل الانتخابات لـ 60 يوماً عندما يستحيل تنظيمها في حالة وفاة أحد المرشحين في الدور الثاني للانتخابات، ما يعني التمديد في فترة الرئيس المؤقت بطريقة غير مباشرة. وعلى رغم أن استحالة تنظيم الانتخابات في الوضع الحالي تختلف تماماً مع فكرة المادة 103، إلا أن هؤلاء يروجون لها على اعتبار أن حالة الغياب الكلي للمرشحين لم يرد فيها أي نص دستوري وقانوني للتعامل معها.

غير أن هذا التفسير يبدو مرفوضاً لدى خبراء دستوريين آخرين، يؤكدون في المقابل أن فترة رئاسة بن صالح ستنتهي رسمياً حسب المادة 102 من الدستور يوم 6 تموز/ يوليو المقبل، سواء نجح في تنظيم انتخابات يُسلّم على أساسها السلطة لرئيس منتخب، أو فشل في ذلك. وبغض النظر عن النقاش الدستوري، تساءل سياسيون عن الجدوى من تمديد فترة الرئيس المؤقت، لكونه يشكل حجر الزاوية في الانسداد السياسي الحاصل، فأيّا كان الحراك قد رفضه خلال المدة السابقة، فعلى أي أساس سيقبل به بعد التمديد له ولأي غاية؟ هذه الأسئلة تبقى مُعلّقة في ظلّ عدم إبداء الرئيس المؤقت أي نية للاستقالة من منصبه أو تركه، على رغم علمه بأن بقاءه سيؤدي حتماً إلى إطالة عمر الأزمة.

ولتفادي استمرار هذا المأزق السياسي، طرحت «منظمة المجاهدين» (قدامى المحاربين في الثورة الجزائرية ضد المستعمر الفرنسي) مبادرة سياسية يمكنها أن تساهم في حلحلة الوضع، وفق المنظمة، بـ«الإشراف على تسيير المرحلة الانتقالية من خلال تشكيل لجنة مستقلة تتولى الإشراف على كل مراحل الانتخابات، فضلاً عن مباشرة مراجعة القانون المتعلق بنظام الانتخابات». كما اقترحت المنظمة أن يتولى مسيّرو المرحلة الانتقالية تأليف حكومة تكنوقراطية «لا يحق لها أن تكون لها صلة مباشرة بالعملية الانتخابية»، بل يقتصر دورها على توفير مختلف الإمكانات والوسائل التي يتطلبها إجراء هذه الاستحقاقات.

ويأتي تدخل «منظمة المجاهدين» في وقت حساس، يسبق الخطاب الذي أصبح منتظراً لرئيس أركان الجيش الفريق أحمد قايد صالح كل يوم ثلاثاء، ما يعطي أهمية أكبر لكلمته التي ينتظر فيها أن يتفاعل مع مسألة تأجيل الانتخابات والأفكار المطروحة للخروج من الأزمة، التي باتت تتلاقى في معظمها، بعد مبادرة وزير الخارجية سابقاً أحمد طالب الإبراهيمي، عند فكرة الذهاب إلى تنظيم ندوة وطنية تجمع الأحزاب والنقابات والشخصيات الوطنية والفاعلين في الحراك، من أجل «تزكية أو انتخاب شخصية وطنية أو هيئة تضم عدة شخصيات تتولى الإشراف على إدارة المرحلة الانتقالية لفترة أقصاها سنة». وتقوم هذه الشخصية أو الهيئة، وفق المنظمة، بـ«الإشراف على تسيير المرحلة الانتقالية من خلال تشكيل لجنة مستقلة تتولى الإشراف على كل مراحل الانتخابات، فضلاً عن مباشرة مراجعة القانون المتعلق بنظام الانتخابات». كما اقترحت المنظمة أن يتولى مسيّرو المرحلة الانتقالية تأليف حكومة تكنوقراطية «لا يحق لها أن تكون لها صلة مباشرة بالعملية الانتخابية»، بل يقتصر دورها على توفير مختلف الإمكانات والوسائل التي يتطلبها إجراء هذه الاستحقاقات.

ويأتي تدخل «منظمة المجاهدين» في وقت حساس، يسبق الخطاب الذي أصبح منتظراً لرئيس أركان الجيش الفريق أحمد قايد صالح كل يوم ثلاثاء، ما يعطي أهمية أكبر لكلمته التي ينتظر فيها أن يتفاعل مع مسألة تأجيل الانتخابات والأفكار المطروحة للخروج من الأزمة، التي باتت تتلاقى في معظمها، بعد مبادرة وزير الخارجية سابقاً أحمد طالب الإبراهيمي، عند فكرة الذهاب إلى تنظيم ندوة وطنية تجمع الأحزاب والنقابات والشخصيات الوطنية والفاعلين في الحراك، من أجل «تزكية أو انتخاب شخصية وطنية أو هيئة تضم عدة شخصيات تتولى الإشراف على إدارة المرحلة الانتقالية لفترة أقصاها سنة». وتقوم هذه الشخصية أو الهيئة، وفق المنظمة، بـ«الإشراف على تسيير المرحلة الانتقالية من خلال تشكيل لجنة مستقلة تتولى الإشراف على كل مراحل الانتخابات، فضلاً عن مباشرة مراجعة القانون المتعلق بنظام الانتخابات». كما اقترحت المنظمة أن يتولى مسيّرو المرحلة الانتقالية تأليف حكومة تكنوقراطية «لا يحق لها أن تكون لها صلة مباشرة بالعملية الانتخابية»، بل يقتصر دورها على توفير مختلف الإمكانات والوسائل التي يتطلبها إجراء هذه الاستحقاقات.

ويأتي تدخل «منظمة المجاهدين» في وقت حساس، يسبق الخطاب الذي أصبح منتظراً لرئيس أركان الجيش الفريق أحمد قايد صالح كل يوم ثلاثاء، ما يعطي أهمية أكبر لكلمته التي ينتظر فيها أن يتفاعل مع مسألة تأجيل الانتخابات والأفكار المطروحة للخروج من الأزمة، التي باتت تتلاقى في معظمها، بعد مبادرة وزير الخارجية سابقاً أحمد طالب الإبراهيمي، عند فكرة الذهاب إلى حلّ سياسي وعدم الالتزام بحرفية الدستور الذي لا يتيح مخارج تلبي مطالب الحراك.

وعلى رغم قلق الجزائريين من مآلات الوضع السياسي، إلا أن أخبار الملاحقات القضائية التي تطاول كبار المسؤولين السابقين تلقى اهتماماً واسعاً، وتثير ارتياحاً لدى كثيرين، وخصوصاً بعد الإعلان أمس عن فتح تحقيق مع 8 من أبرز وزراء الرئيس السابق، في مقدمهم الوزيران الأولان أحمد أويحيى وعبد المالك سلال، بشبهات تتعلق باستغلال الوظيفة وتقديم امتيازات غير مشروعة، وهو ما يهددهما بدخول السجن لسنوات طويلة في حال ثبوت هذه التهم في حقهما.

يعود السبب الرئيس لتأجيل هذه الرئاسيات إلى الرفض السياسي والشعبي الواسع لها (أ ف ب)

السودان

العسكر يعزّز الاصطفاف الخارجي: إلى مصر والإمارات... بعد السعودية

يمضي المجلس العسكري في سياسة داخلية وخارجية تستهدف تكريسه الحاكم الفعلي في السودان، بعد تعثر المفاوضات مع قوى «الحرية والتغيير» لعدم الاتفاق على «المجلس السيادي» الذي يمثل رأس الدولة. ولا يزال العسكر، بعد شهر ونصف من الانقلاب على الرئيس عمر البشير، مصرّاً على إبقاء نهج النظام البائد، بقرارات سياسية واقتصادية، داخلية وخارجية، يتخذها منفرداً، في ظلّ مرحلة يُفترض أنها انتقالية، من دون أن يستجيب لمطلب تسليم السلطة إلى المدنيين، وفي ظلّ محاولات من قِبَله لفضّ الاحتجاجات بالقوة، كما جرى الأسبوع الماضي بهجومين دمويين شنتهما قوات «الدعم السريع» التابعة للمجلس.

وفي ضوء ذلك، يتجه «العسكري» إلى حلفائه الخارجيين بشكل رسمي، قبل انطلاق جولة تصعيد جديدة لقوى «الحرية والتغيير»، تتمثل في الإضراب الشامل المحدد يوم غد وبعد غدٍ في المؤسسات والشركات الخاصة والعامة والقطاعات المهنية والحرفية، إثر تعثر الجولة الثالثة من المفاوضات. وتجلّى هذا الاتجاه في جولة لرموز العسكر على عواصم محور السعودية والإمارات ومصر، بدأت من الرياض بزيارة لنائب رئيس المجلس محمد حمدان دقلو، الملقب بـ«حميدتي»، الجمعة الماضي، حيث التقى ولي العهد محمد بن سلمان، للتأكيد على قرار استمرار المشاركة في حرب اليمن، والاصطفاف إلى جانب المملكة ضد إيران في ضوء التصعيد الأميركي. واستكملت هذه الجولة أمس بزيارتين لرئيس المجلس، عبد الفتاح البرهان. الأولى لمصر، التقى خلالها الرئيس عبد الفتاح السيسي، اتفق فيها معه «على أولوية دعم الإرادة الحرة للشعب السوداني واختياراته»، بحسب الرئاسة المصرية. والثانية إلى الإمارات، تنتهي غداً، أكد خلالها ولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، وقوف الإمارات إلى جانب السودان «في كل ما يحفظ أمنه واستقراره... ويؤدي إلى الانتقال السياسي السلمي».

لكن لم يعد ثمة شكّ في أن محور الرياض وأبو ظبي والقاهرة يدعم ما يصفه النشطاء بـ«الثورة المضادة» لفرض حكم عسكري يخدم مصالحه في «بوابة أفريقيا». ففيما تحرص السعودية والإمارات على إبقاء القوات السودانية في اليمن، يخشى السيسي من تجربة نقل السلطة إلى مدنيين في السودان، واحتمال انتقال العدوى إلى مصر، كما يسعى إلى حلحلة الملفات العالقة بين البلدين، من سبيل ملف سد النهضة، والسلام مع جنوب السودان، وهما ملفان ركزت المباحثات المصرية ـ السودانية عليهما، بحسب ما ذكرت وسائل إعلام سعودية، بالإضافة إلى زيادة التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب. ومقابل تعاون «العسكري»، ثمة ما هو ظاهر في هذه العلاقة المتبادلة، كالدعم المالي ــ قيمته ثلاثة مليارات دولار ـ الذي تعهدت بتقديمه السعودية والإمارات الشهر الماضي، لتودع الرياض الدفعة الأولى منه (250 مليون دولار) في المصرف المركزي السوداني الأسبوع الفائت، أو الدعم السياسي المتمثل

استقبل محمد بن زايد البرهان لدى وصوله إلى مطار أبوظبي (عن الويب)

أولاً في الاستقبالات الرسمية على أعلى مستوى، كما في استقبال ابن زايد أمس البرهان باعتباره الحاكم الفعلي للسودان، وثانياً في فتح الباب للمماطلة في تسليم السلطة للمدنيين، مثلما سعت إليه مصر في اجتماع قادة الاتحاد الإفريقي في القاهرة، والذي انتهى إلى تمديد المهلة الممنوحة لـ«العسكري» حتى 30 حزيران/ يونيو المقبل.

ويستفيد «العسكري» من تباين المواقف داخل تحالف قوى «الحرية والتغيير» للانفراد بالمرحلة الانتقالية، في حين يلوّح بالدعوة إلى انتخابات مبكرة في حال وصول التفاوض إلى طريق مسدود، وهو ما أعلنه صراحة عضو المجلس الحاكم، صلاح عبد الخالق، معتبراً أن الجيش «هو الضامن لأن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة». وفيما تدعو قوى «الحرية والتغيير» إلى الإضراب الشامل، ظهر موقف زعيم «حزب الأمة القومي»، الصادق المهدي، رافضاً للخطوة، بسبب عدم «التوافق» عليها معه كما جاء في البيان، الذي أضاف أن «الإضراب العام وارد في حال التوافق عليه في اجتماعات لاحقة»، علماً بأن المهدي سبق أن حذّر من «استفزاز» العسكر أو «حرمان (العسكري) من شرعيته»، يأتي ذلك في ظلّ حديث عن زيارات لمسؤولين في قوى «الحرية والتغيير»، يرفضون أيضاً «التغييب المتعمّد» لهم عن المفاوضات، إلى دولة الإمارات سراً. ومن بين هؤلاء نائبة المهدي، ابنته مريم، ورئيس «الحركة الشعبية/ قطاع الشمال» مالك عقار، ونائبه ياسر عرمان، والقيادي في الحركة إسماعيل جلاب. والأخيران وصلا إلى الخرطوم أمس على متن الخطوط الإثيوبية، وأعلنا أنهما جاءا «لنقل رسالة السلام الشامل والعادل، وبناء نظام جديد، وبناء دولة ديموقراطية قائمة على المواطنة بلا تمييز» بحسب ما قال عرمان، مضيفاً إن الحركة تدعم «الوصول إلى شراكة واضحة تقيم حكومة مدنية ديموقراطية».

(الأخبار)

ليبيا

حفتر يواصل التصعيد رغم تزايد خسائره

على رغم جهودها على امتداد نهاية الأسبوع، فشلت قوات المشير خليفة حفتر في التوغل داخل أحياء طرابلس الجنوبية، وتكبّدت خسائر إضافية توازيا مع بروز تصدعات في صفوفها، ضمن هذه الأجواء، أعاد حفتر تأكيد شروطه لإيقاف إطلاق النار، مستبعداً إمكان تقسيم البلاد، ومتهماً المبعوث الدولي بالانحياز

كثّفت قوات المشير خليفة حفتر تحركاتها نهاية الأسبوع الماضي. كانت البداية يوم الخميس، حيث اعتقلت الشرطة في «المجلس الأعلى للدولة»، محمد أبو غجمة، في منطقة سكنه في ضاحية قصر بن غشير جنوب طرابلس، من دون أن تؤكد ذلك أو تنفيه رسمياً على رغم اتهامها به من قِبَل المجلس. ومع حلول فجر الجمعة، شنّ الطيران مجموعة من الغارات في وسط العاصمة، مستهدفاً عدداً من المؤسسات المدنية، على رأسها فندق «رسكوس» الذي يمثّل مقراً لما بات يعرف بـ«برلمان طرابلس». وهو تجمع لحوالى 50 من نواب البرلمان المتركز شرق البلاد، قرروا معارضة حفتر وانتخاب رئيس من بينهم والعمل في العاصمة مع حكومة الوفاق. نفت قوات حفتر مسؤوليتها عن استهداف الفندق، ونَسبته إلى صراعات داخلية ضمن التشكيلات الموالية لـ«الوفاق» حول تقسيم الموارد العسكرية، على رغم انتشار شرائط فيديو وشهادات من داخل طرابلس توثق تحليق طائرات مسيّرة في الأجواء وتنفيذها ضربات.

مع حلول صباح يوم السبت، شنّت قوات حفتر هجوماً مباغتاً للسيطرة على «معسكر النقلية» الذي يقع ضمن موقع متقدّم في طريق المطار. نجح الهجوم في بدايته، إلا أنه بدأ بالانتكاس بعد ساعات، حيث قالت قوات حكومة الوفاق إنها نصبت كميناً ناجحاً، تمكنت على إثره من إعطاب دبابة ومدرعتين لقوات حفتر، إضافة إلى إيقاع خسائر في صفوفها، وقد نشرت صوراً لمدرعتين من طراز «المارد» و«موسباي» أردنيتَي الصنع، علماً بأن هذين الصنفين دخلا حيز الاستعمال ضمن قوات حفتر الأسبوع الماضي.

شنت قوات حفتر صباح السبت هجوماً مباغتاً للسيطرة على «معسكر النقلية» (أ ف ب)

فشل هذا الهجوم لم يكن وحيداً، إذ خسرت قوات حفتر أحد أهم شخصياتها في غرب البلاد، وهو العميد مسعود الضاوي. سقط الضاوي برفقة مرافقَين له فجر يوم الجمعة. وتقول الرواية الرسمية إنه قتل في اشتباكات على محور عين زارة، إلا أن هناك رواية أخرى تقول بتصفيته داخلياً. أصدرت قبيلة ورشفانة التي ينتمي إليها الرجل (تقطن منطقة بالاسم نفسه جنوب طرابلس) بياناً اتهمت فيه «اللواء التاسع» بتصفيته بعد حضوره اجتماعاً في مدينة ترهونة، وقررت بناءً على ذلك مقاطعة المدينة إلى حين إظهار المسؤولين عن الاغتيال. وينذر هذا التصعيد بحدوث تصدعات داخل محور حفتر، وقد يحبط محاولات هذا الأخير استمالة تشكيلات عسكرية أخرى من ورشفانة، وخاصة تلك التي يقودها اللواء عمر تنتوش.

ضمن هذه الأجواء، نشرت أمس جريدة «لو جورنال دو ديمانش» الفرنسية حواراً مع المشير حفتر، أجري أثناء زيارته الرسمية لفرنسا الأسبوع الماضي. أعاد الرجل تأكيد موقفه الذي نقله الإليزيه، برفض وقف إطلاق النار، لكنه عزا ذلك إلى عدم توفر الظروف، إذ اعتبر أنه «للعودة إلى الحل السياسي، يجب أولاً القطع مع الميليشيات عبر كنسها»، مضيفاً إن «المشكلة في طرابلس أمنية». ورأى أن مطالبته من طرف رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، فائز السراج، بسحب قواته إلى مواقعها قبل الهجوم «ليست واقعية»، مخاطباً التشكيلات العسكرية المعارضة له بأن «من يقبلون رفع الرايات البيض، وتسليم أسلحتهم، والعودة إلى منازلهم، سيبقون سالمين معافين».

> **الجديد في كلام حفتر اتهامه المبعوث الدولي الخاص، غسان سلامة، بالانحياز**

بأن «تقسيم ليبيا هو ما يريده أعداؤنا، وربما ما يريده سلامة أيضاً»، مضيفاً إن المبعوث الدولي يدلي بـ«تصريحات غير مسؤولة». كلام حفتر هذا يأتي ضمن موجة ابتزاز للمبعوث الدولي من طرفي الصراع، لكن ذلك بقي على مستويات غير رسمية، وهذه هي المرة الأولى التي يتهم فيها مسؤول ليبي سلامة بوضوح بخدمة أجندة الطرف المقابل.

كذلك، اتهم حفتر، كلاً من تركيا وقطر، بخرق القرار الأممي بحظر توريد الأسلحة إلى ليبيا، لكنه نفى في الوقت نفسه تسلّمه أسلحة من الإمارات ومصر. وإذا كان قائد الحرب الليبي محقاً بخصوص تركيا وقطر، حيث من الثابت تسليح أنقرة (خاصة) لحكومة الوفاق، وإن بمستويات محدودة حتى الآن، إلا أن الثابت أيضاً تسليح الإمارات ومصر لحفتر، الذي تغض جبهاته بالذخائر المصرية والقطعات الإماراتية والأردنية (بتمويل إماراتي)، كما لا تمرّ ليلة في طرابلس من دون أن تشهد تحليقاً وقصفاً من طائرات مسيّرة إماراتية.

هاقل ودل

اجرى «تجمع المهنيين السودانيين» مباحثات منفصلة مع سفيري بريطانيا والسعودية في الخرطوم، امس، ضمن جهوده لـ«عكس رؤيته حول المرحلة المقبلة... لكل الاطراف الدولية والإقليمية». وناقشت «لجنة العلاقات الخارجية» التابعة له، مع السفير البريطاني، عرفان صديق، «الدور الذي يمكن ان تقوم به بريطانيا ودول الترويكا (الولايات المتحدة، بريطانيا والنروج) والاتحاد الاوروبي في دعم الاستقرار في البلاد». فيما اكد الاخير «ضرورة الانتقال السلمي إلى سلطة مدنية». كذلك، دعت اللجنة السفير السعودي، علي بن حسن جعفر، إلى دعم «إقامة سلطة مدنية انتقالية».

(الاخبار)

الحدث

حراكٌ دبلوماسي إيراني لتحييد الخليج

في وقت يجول فيه وفد دبلوماسي إيراني على العواصم الخليجية الثلاث: مسقط والكويت والدوحة، أطلق جواد ظريف من بغداد مبادرة لتوقيع اتفاق «عدم اعتداء» مع جيران إيران على الضفة المقابلة من الخليج. مبادرة يراد منها عشيّة قمم مكّة تأكيد الالتزام الإيراني بالتهدئة وضرب سياسة «الابتزاز» الأميركية

تتوالى الزيارات بين سلطنة عُمان وإيران، منذ اندلاع التوتر في المنطقة إثر التصعيد الأميركي ضد طهران. تتمسّك مسقط بدورها التقليدي كوسيط بين الطرفين، ولا تخفي أن حراكها الدبلوماسي الذي يقوده وزير الشؤون الخارجية يوسف بن علوي، يستهدف نزع فتيل التوتّر وتحقيق التهدئة بين الجانبين. وتتكثّف الاتصالات بين العمانيين والإيرانيين، آخرها زيارة مساعد وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي (رئيس الوفد الإيراني المفاوض في الاتفاق النووي)، إلى عمان، حيث التقى أمس بن علوي، إلى جانب وكيل الخارجية العمانية بدر البوسعيدي. وبحسب وكالة الأنباء العمانية، فإن لقاء عراقجي وبن علوي تناول «أوجه التعاون الثنائي بين البلدين وتبادل وجهات النظر في القضايا الإقليمية والتطورات التي تشهدها المنطقة». ونقلت وكالة «فارس» الإيرانية عن عراقجي نفيه، أثناء اللقاء، لأي حوار، سواء مباشر أو غير مباشر، مع الولايات المتحدة، والتأكيد أن بلاده «لا تسعى إلى التصعيد في المنطقة». الدبلوماسي الإيراني، الذي سمع من مضيفه العماني دعوة لكل الأطراف إلى «ضبط النفس»، اعتبر، وفق الوكالة، أن «انتفاع جميع الدول الإقليمية من مصالح التعاون الاقتصادي يضمن الاستقرار والأمن في المنطقة»، مبدياً استعداد بلاده لـ«إقامة علاقات متوازنة بنّاءة وقائمة على أسس الاحترام والمصالح المتبادلة مع جميع الدول في منطقة الخليج».

> ظريف لمسؤولين عراقيين: ندرس طرح البرنامج النووي على الاستفتاء

وتأتي أهمية الزيارة، لا من أنها تعقب زيارة بن علوي المفاجئة والعاجلة لطهران الأسبوع الماضي فحسب، بل كونها محطة أولى في جولة خليجية ستقود المفاوض الإيراني إلى كل من قطر والكويت، بموازاة زيارة وزير الخارجية محمد جواد ظريف للعراق، وعشية قمم مكّة، الإسلامية والعربية والخليجية، التي دعت إليها الرياض لمواجهة طهران، فمن بغداد، أطلق ظريف مبادرة تجاه جيرانه على الضفة الأخرى من الخليج، كاشفاً عن دعوة توجّهها طهران للدول الخليجية بتوقيع اتفاق «عدم اعتداء». هذه الحيثيات تشي بأن التحرّك الدبلوماسي الإيراني يصب في خانة التوتر الإقليمي، لا التفاوض مع الولايات المتحدة، وهو يحمل رسالة مفادها أن طهران تدعو إلى فصل المسارات عبر سحب ذرائع واشنطن لابتزاز الرياض وأبو ظبي بصفقات الأسلحة (أخرها صفقة الـ 8 مليارات دولار)، والتأكيد أن المشكلة إيرانية اميركية، ولا داعي للتجييش السعودي باتجاه انخراط عربي فيها. ورغم صعوبة انتظار استجابة سعودية إماراتية لدعوة طهران إلى التهدئة، فإن الأخيرة تنجح، على الأقل في الشكل، في إضعاف الموقف الأميركي الذي يوحي بأنه «يحمي» المنطقة وحلفاءه من «العدوان» الأميركي كما يردد الرئيس دونالد ترامب ووزير خارجيته، وذلك من خلال إظهار علاقات طهران مع عمان وقطر، وأيضاً الكويت التي رفعت قبل أيام شعار «الحياد الإيجابي».

في غضون ذلك، وفي وقت لم يستبعد فيه الرئيس الإيراني حسن روحاني، لدى جوابه عن سؤال إعلامي، أن يتم اللجوء إلى المادة 59 من الدستور، التي تنظّم إجراء الاستفتاء الشعبي، لتحديد مصير البرنامج النووي الإيراني، علمت «الأخبار» أن ظريف قال أثناء لقاءاته في بغداد مع المسؤولين العراقيين إن حكومته تدرس طرح البرنامج النووي على الاستفتاء الشعبي العام، وهو ما يفتح الباب على احتمال زيادة تخصيب اليورانيوم بنسبة تتجاوز الاتفاق النووي وتعني عملياً انسحاب طهران من الاتفاق.

(الأخبار)

تقرير

بغداد لا تقود وساطة مع واشنطن: الهدف استدراك الخطر

بغداد ــ **الأخبار**

محمد جواد ظريف في العاصمة العراقية بغداد، في زيارة تُختتم اليوم. وزير الخارجية الإيراني، الذي انتقل من بغداد إلى النجف وكربلاء لزيارة المراقد المقدسة، التقى على مدى اليومين الماضيين كبار مسؤولي البلاد: رئيس الجمهورية برهم صالح، رئيس الوزراء عادل عبد المهدي ورئيس البرلمان محمد الحلبوسي، وآخرين. لقاءات تأتي في ظلّ تصاعد التوتر بين إيران والولايات المتحدة، وسط أنباء عن احتمال قيام العراق بدور «الوسيط». وزير الخارجية محمد علي الحكيم، أبدى استعداد بغداد لـ«أداء دور الوسيط بين واشنطن وطهران لحلّ الأزمة القائمة، انطلاقاً من حرصها على إرساء الأمن في المنطقة». إلا أن ظريف أكد أن «طهران ليست في حاجة إلى وساطات... لكننا نرحب ونقدّر إجراءات ودعم أصدقائنا العراقيين». وفي هذا السياق، أكدت مصادر عراقية عدة أن بغداد «لن تقوم بأي وساطة بين الجانبين»، موضحة أن «الجهد الحالي المبذول هدفه النأي بالعراق عن أي مواجهة قد تقع، وإبعاد نيرانها عن البلاد». وهي جهود «تحقّق بعض التقدم، لكنه لا يزال بطيئاً».

وبيّنت المصادر، في حديثها إلى «الأخبار»، «الخطوط العامة» للمساعي العراقية، والتي تأخذ بعين الاعتبار العلاقات مع إيران (سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً وجغرافياً)، وفي الوقت نفسه الاتفاقات الموقعة مع الجانب الأميركي، شارحة أن الحديث لا يدور عن «وساطة» بالمعنى الحرفي، بقدر ما في الأمر «عملٌ على إنضاج وجهات النظر وتقريبها لحفظ أمن المنطقة واستقرارها»، الأمر الذي من شأنه تعزيز دور العراق وحضوره على الخريطة السياسية الإقليمية والعالمية في تجنّب أي «انزلاقة» غير محسوبة في الوقت الراهن. وأضافت المصادر إن الجانب العراقي يسعى إلى إنضاج بعض الحلول التي من شأنها تخفيف «الحصار الاقتصادي» عن إيران، شرط أن تكون «في مصلحة العراق من جهة، وتحظى بقبول أميركي من جهة أخرى».

وفي هذا الإطار، جدد الحكيم القول إن بلاده «لا ترى في الحصار الاقتصادي فائدة»، في إشارة إلى العقوبات الأميركية على طهران، مؤكداً أن بغداد «ضد الإجراءات الأحادية الجانب... نحن نقف مع إيران في موقفها». أما ظريف فقد جزم بأن بلاده «ستتصدى لأي جهود للحرب عليها، سواء كانت حرباً اقتصادية أو عسكرية»، مضيفاً إن طهران «ستواجهها بكل قوة». وفي قبالة التصلّب في الموقف من الولايات المتحدة، أبدى الوزير الإيراني «مرونة» إزاء حلفاء واشنطن المؤيدين لأي ضربة عسكرية ضد بلاده، إذ أعرب عن جاهزية إيران لـ«علاقات متوازنة مع دول الجوار العربية في الخليج»، مقترحاً «إبرام اتفاقية عدم اعتداء معها». كما توجه بكلمة إلى الأوروبيين، داعياً إيّاهم إلى «تفعيل آلية التجارة مع إيران، وبذل المزيد من الجهد للحفاظ على الاتفاق النووي»، قائلاً إن «إيران لم تنتهك الاتفاق النووي، لكن المحادثات ليست كافية للحفاظ على الاتفاق... وعلى أوروبا أن تقوم بخطوات عملية».

ظريف أعاد تأكيده أن «واشنطن تشنّ حرباً اقتصادية علينا»، فيما أبدى الجانب العراقي «التعاطف الكامل» مع الجمهورية الإسلامية، على حدّ تعبير مصدر دبلوماسي في حديثه إلى الأخبار. وفيما شدّد عبد المهدي أمام ضيفه على ضرورة «تجنيب البلدين والمنطقة أضرار العقوبات ومخاطر الحرب»، مؤكداً «أهمية الأمن والاستقرار للمنطقة، وكيفية الإبقاء على الاتفاق النووي»، أشار صالح إلى أن «العراق يسعى إلى أن يكون نقطة التقاء بين الدول الشقيقة والصديقة، وعامل استقرار في المنطقة من أجل بناء علاقات متوازنة مع جميع الدول، ولا سيما دول الجوار وفقاً للمصالح المشتركة».

ظريف: عرضنا توقيع اتفاق عدم اعتداء مع جيراننا في الخليج (الأناضول)

اليمن

رابع طائرة مسيّرة على السعودية خلال أسبوع

بعد استهدافها بثلاث عمليات متتالية مطار نجران في غضون 72 ساعة، أعلنت القوات المسلحة اليمنية، أمس، تنفيذ هجوم بطائرة مسيّرة من نوع «قاصف 2K» على مرابض الطائرات الحربية في مطار جيزان «عقب رصد استخباري دقيق».

وأكد مصدر في سلاح الجو المسير التابع للقوات اليمنية أنه «تمّت إصابة الهدف بدقة عالية».

فيما ادعى «التحالف» بأن «قوات الدفاع الجوي السعودي اعترضت وأسقطت صباح اليوم (الأحد) طائرة مسيّرة معادية تحمل متفجرات، أطلقتها الميليشيا الحوثية باتجاه مطار الملك عبد الله بجازان».

وتُعدّ هذه العملية الرابعة من نوعها في خلال أقلّ من أسبوع، بعد إطلاق ثلاث طائرات من الطراز نفسه تابعة لسلاح الجو المسيّر على مخزن الأسلحة في مطار نجران الثلاثاء، ومرابض الطائرات الحربية في المطار نفسه الأربعاء، ومنظومة الـ«باتريوت» في الموقع عينه الخميس.

> أكدت القوات اليمنية ان الطائرة اصابت هدفها بدقة

وقال رئيس «اللجنة الثورية العليا»، التابعة لـ«أنصار الله»، محمد علي الحوثي، أمس، إن هذه الهجمات تأتي رداً على «ازدراء التحالف» مبادرات السلام و«لامبالاته بها». وأشار الحوثي إلى أن «أنصار الله» وافقت العام الماضي على وقف الهجمات بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، وكانت على استعداد لاتخاذ المزيد من الخطوات، «إلا أنه للأسف، تقابل دول العدوان هذه الخطوات بالتحليلات الخاطئة».

(الأخبار)

تقرير

نتنياهو... بين مناورات اللحظة الأخيرة واحتمال إعادة الانتخابات

علي حيدر

لا تزال التجاذبات السياسية في الكيان الإسرائيلي حول تأليف الحكومة المقبلة متواصلة. ومع اقتراب موعد الحسم يوم الأربعاء المقبل، يحتدم الكباش الحزبي، متراوحاً بين اندراجه في إطار مناورات اللحظة الأخيرة التي تسبق الاتفاق، أو كونه دفعاً لإسقاط الرئيس المكلّف بنيامين نتنياهو، أو سعياً لإجراء انتخابات مبكرة. في هذا الإطار، لا تزال الأطراف المتنافسة تتبادل الاتهامات حول السعي إلى إسقاط نتنياهو وحكومة اليمين، وفي المقابل الخضوع لابتزاز الأحزاب «الحريدية».

وازدادت حدّة التوتر بعدما فشل نتنياهو في استدراج تأييد رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، في أعقاب الاتفاق المبدئي معه على تولّيه حقيبة الأمن. ويتمحور جزء من الخلاف الرئيس بين الطرفين حول موقف ليبرمان من قانون تجنيد «الحريديم» في الجيش، والذي يشكل أحد تفرعات قضايا الدين والدولة في إسرائيل. ويحاول ليبرمان استغلال ضغط الوقت الذي يواجهه نتنياهو؛ إذ إن عليه تأليف حكومته والإعلان عنها يوم الأربعاء المقبل، وإلا يعيد التفويض إلى رئيس الدولة، الذي يفترض أن يجري مشاورات نيابية من أجل تكليف عضو كنيست آخر، أو قطع الطريق على هذا المسار عبر إجراء انتخابات مبكرة.

وينطلق ليبرمان في موقفه من فكرة أن أي مطلب لا يتم تحقيقه الآن، لن يستطيع تحقيقه لاحقاً في هذه الحكومة التي تستند إلى أغلبية نيابية، من ضمنها 16 مقعداً للأحزاب «الحريدية»، وهو ما يمنح الأخيرة قدرة أكبر على الابتزاز. في المقابل، ترى الأحزاب «الحريدية» أنها تتمتع الآن بقوة نيابية تُمكّنها من الذهاب حتى النهاية في تحصين موقفها من التجنّد في الجيش، وهي فرصة ينبغي عدم تفويتها. ومن هذا المنطلق، تصرّ على موقفها من قانون التجنيد. وفي سياق الرسائل المتبادلة، رأى رئيس حزب «يهدوت هتوراة»، يعقوف ليتسمان، أنه لا يخشى من الانتخابات. فيما توجّه ليبرمان إلى أعضاء حزب «الليكود» بالقول: «توقّفوا عن الكذب ومرّروا قانون التجنيد»، لكنه عاد ووجّه رسالة عبر «فيسبوك»، تنطوي على قبول ضمني بامتناع «الحريديّين» عن التصويت لمصلحة «قانون التجنيد» بالصيغة التي يصرّ عليها، ما قد يشير إلى حلحلة في الأزمة.

بين هذين الحدّين، يتحرك نتنياهو

> يتطلّب حل الكنيست تأييد أغلبية 61 من أعضائه

للضغط على الأطراف جميعها، عبر التلويح بالانتخابات المبكرة. ويهدف من وراء ذلك إلى قطع الطريق على تفويض شخصية أخرى بديلة منه، سواء من داخل «الليكود» أو خارجه؛ لأن فشله في هذه المهمة لن تقتصر تداعياته على عدم تأليفه للحكومة، إنما قد تكون مصيرية بالنسبة إليه على المستويين السياسي والشخصي، وخاصة أنه يواجه خطر الزجّ به في السجن إن تمت محاكمته. في هذه الأجواء، هدّد نتنياهو، خلال اجتماع عقده لوزراء حزب «الليكود»، بتقديم قانون لحلّ الكنيست يوم الأربعاء المقبل، إن لم تُحلّ أزمة تشكيل ائتلاف الحكومي، قبل أن ينطلق وزراؤه في بثّ أجواء انتخابية، في ما قد يكون الهدف منه ممارسة الضغوط على الأطراف المختلفة، وتحديداً «يهدوت هتوراة» و«إسرائيل بيتنا». لكن، في حال تحقّق سيناريو الانتخابات المبكرة، فإن المتضرّر الأكبر في هذه الحالة سيكون الأحزاب «الحريدية»، وخاصة أنها خرجت من الانتخابات الأخيرة بانتصار مدوٍّ مكّنها من نيل 16 مقعداً، فيما سيبدو ليبرمان كقائد يحمل راية العلمانيين المتذمرين من الخضوع الدائم لمطالب «الحريديم».

مع ذلك، أشار نتنياهو إلى أن «الحريديم» «تقدّموا بـ 90% باتجاه موقف رئيس حزب إسرائيل بيتنا، أفيغدور ليبرمان، في ما يتعلّق بقانون التجنيد»، مضيفاً إن المتبقي هو «من الذي سيُحدَّد عدد الحريديم المجنّدين، الحزب أو الكنيست». وهنا، هدّد بأنه «إن لم تُحلّ الأزمة، فإننا سنقدم قانون حلّ الكنيست بالقراءات الثلاث يوم الأربعاء المقبل». وشنّ هجوماً على ليبرمان، قائلاً إنه «يبحث عن كل الذرائع من أجل إسقاطي». ويتطلّب حلّ الكنيست تأييد أغلبية 61 عضواً من أعضائه، ومن غير الواضح ما إذا كان نتنياهو سيتمكّن من توفير هذه الأغلبية، وخاصة أنه لم يمضِ شهران على الانتخابات السابقة. وفي هذا الإطار، أعلنت قائمة «أزرق ــ أبيض» أنها لن تدعم قانون حلّ الكنيست، وهو ما يعني محاولة الدفع نحو تأليف حكومة برئاسة شخصية أخرى غير نتنياهو.

وحول المآلات المحتملة لهذه الأزمة، رأت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن الأمر يتراوح بين ثلاثة سيناريوات: الأول، تراجع الأحزاب الحريدية عن موقفها، وإظهارها قدراً من المرونة يرضي ليبرمان، في مقابل موافقة الأخير على إدخال تعديلات على قانون التجنيد. والثاني، تكرار الانتخابات، وخاصة في ضوء رفض قائمة «كولانو» قيام ائتلاف ضيّق يستند إلى ستّين عضواً فقط. والثالث، قيام ائتلاف ضيّق، وهو ما لاقى رفضاً من أحزاب الائتلاف المحتمل نفسه. أما السيناريو الرابع، الأقلّ واقعية» بحسب الصحيفة، فهو تكليف عضو كنيست آخر بتأليف الحكومة المقبلة.

تقرير

الانتخابات الأوروبية: مناهضو التجربة الوحدوية يعزّزون مواقعهم

تقدم اليمين المتطرف برئاسة مارين لوبن، أمس، على حزب الرئيس إيمانويل ماكرون في فرنسا في الانتخابات البرلمانية الأوروبية، في نتيجة ترتدي رمزية كبيرة ترافقت أيضاً مع تقدم مناهضي التجربة الوحدوية الأوروبية في كثير من البلدان.

وبحسب استطلاعين للرأي، جمع حزب «التجمع الوطني اليميني» المتطرف 24% من الأصوات، متقدّماً على حزب ماكرون الذي نال ما بين 22 و23 في المئة. وسارع حزب مارين لوبن إلى المطالبة بـ«تشكيل مجموعة قوية» داخل البرلمان الأوروبي.

كذلك، تميّزت الانتخابات الأوروبية في فرنسا بمفاجأة أخرى، تمثّلت بحصول لائحة أنصار البيئة على المركز الثالث بنسبة بلغت 12 في المئة.

وفي ألمانيا أيضاً، حقّق أنصار البيئة تقدماً، حيث أفادت استطلاعات الرأي بأن «الخضر» سيحتلّون المرتبة الثانية وراء معسكر أنجيلا ميركل، الذي يسجل أسوأ نتيجة له مقارنة بالانتخابات السابقة. في النمسا، حلّ الحزب المحافظ برئاسة المستشار سيباستيان كورتز في الطليعة، متقدماً على الاشتراكيين الديموقراطيين وحزب «الحرية» اليميني المتطرف، بحسب استطلاعات الرأي التي نشرت لدى إقفال صناديق الاقتراع.

أما في المجر، فقد حقق الحزب السيادي برئاسة رئيس الحكومة فيكتور أوربان انتصاراً ساحقاً، جامعاً نحو 56% من الأصوات، ومتقدماً بأكثر من 45 نقطة على المعارضة من يسار الوسط واليمين المتطرف، وفق استطلاعات الرأي أيضاً.

وحتى لو أن نسب المشاركة تبقى ضعيفة مقارنة بالانتخابات الوطنية، فإنها سجّلت ارتفاعاً في أكثر من نصف بلدان الاتحاد الأوروبي. فقد ارتفعت نسبة الاقتراع في كل من ألمانيا وإسبانيا وفرنسا على سبيل المثال. وفي البلد الأخير، من المتوقع أن تبلغ نسبة المشاركة ما بين 52 و54 في المئة أي أكثر بما بين 8 و10 نقاط عن انتخابات عام 2014.

وذُعي 427 مليون ناخب أوروبي إلى التصويت لانتخاب 751 نائباً في البرلمان الأوروبي لولاية مدتها خمس سنوات، يقومون خلالها بدور حاسم في صوغ القوانين الأوروبية.

وكانت الانتخابات البرلمانية قد أجريت ما بين الخميس والسبت في سبعة بلدان، بينها المملكة المتحدة التي نظمت الانتخابات بسرعة بعد إرجاء بريكست إلى 31 تشرين الأول/ أكتوبر. ويُفترض أن تنتهي ولاية النواب البريطانيين في البرلمان الأوروبي عند خروج بلادهم من الاتحاد، على أن يتمّ إلغاء مقاعدهم أو توزيعها على دول أخرى.

ومع أن استطلاعات الرأي تشير إلى حصول الأحزاب اليمينية المتطرفة على نتائج أفضل من الانتخابات الأخيرة، فإنها لن تكون قادرة على ضمان غالبية في البرلمان الأوروبي، وستحصل بحسب المحلّلين على أكثر بقليل من ثلث أعضاء البرلمان الأوروبي.

(أ ف ب)

تقرير

«اليمين الشعبوي» يواصل صعوده في الهند:

ائتلاف مودي يُطيح أسرة غاندي!

فوزٌ كاسح حققه «التحالف الديموقراطي الوطني» بقيادة حزب «بهاراتيا جاناتا»، والذي أدى إلى فوز اليميني ناريندرا مودي بولاية ثانية على التوالي. مقابل خسارة «فادحة» لحزب «المؤتمر» المعارض بقيادة راهول غاندي، وريث نهرو غاندي. خمس سنوات جديدة سيتولى فيها مودي الحكم في نيودلهي، وسط توجّس من «تعضيب لقوميته الهندوسية»، وشكوك حول مستقبل أسرة غاندي

انتصارٌ لم يكن متوقعاً بهذا الحجم، حقّقه حزب «بهاراتيا جاناتا» في الانتخابات البرلمانية في الهند، والتي أدّت إلى بقاء رئيس الوزراء الحالي القومي الهندوسي ناريندرا مودي، لفترة ثانية في الحكم، ليصبح بذلك أول حزب يحقق

رفض أعضاء حزب «المؤتمر» استقالة رئيسهم راهول غاندي

الأغلبية داخل أروقة البرلمان مرتين متتاليتين منذ حوالى أربعة عقود. وتعزز إعادة انتخاب مودي (68 عاماً) تصاعد التيار الشعبوي «اليميني»، الذي يتبنى مواقف صارمة تجاه الهجرة والحمائية ويميل في كثير من سياساته إلى العنصرية الدينية والعرقية. يُذكر أن منتقدي مودي يتّهمون حزبه بالتمييز ضد الأقليات الدينية في الهند، وخصوصاً المسلمين البالغ عددهم 170 مليوناً.

وشهدت هذه الانتخابات، مشاركة 600 مليون هندي، أي 67% من إجمالي الناخبين. وتنافس أكثر من 8000 مرشح لشغل 542 مقعداً في الانتخابات التي تألفت من سبع مراحل، وبدأت في 11 نيسان/ أبريل الماضي، وانتهت في 19 أيار/ مايو الحالي. وبعد فرز مئات الملايين من الأصوات في الانتخابات التشريعية الضخمة التي جرت على عدة مراحل، أظهرت البيانات الصادرة عن مفوضية الانتخابات في الهند أن «بهاراتيا جاناتا» حلّ في المركز الأول بـ 302 من المقاعد، بالمقارنة مع 282 مقعداً حصل عليها في الانتخابات الماضية عام 2014، وهو العدد الذي يزيد على المقاعد المطلوبة لتحقيق الأغلبية في مجلس النواب أي 272 مقعداً.

في المقابل، حلّ حزب «المؤتمر» في المركز الثاني بـ 52 مقعداً فقط، في نتيجة جاءت صادمة للكثيرين، على الرغم من أنها أفضل نسبياً مما كانت عليه في الانتخابات الماضية، حين حصل على 44 مقعداً فقط. وبينما كانت الاحتفالات تهز أرجاء مكاتب «بهاراتيا جاناتا» في أنحاء ولايات الهند، خيّمت أجواء أشبه بالسكون والصمت على مكاتب «المؤتمر»، وهو الأمر الذي كسره رئيسه، بعرض استقالته من منصبه بعد ثاني هزيمة يتعرض لها حزبه، لكن الأعضاء رفضوا هذه الاستقالة، وفق ما أكد مسؤولون.

يُذكر أن راهول غاندي تسلّم رئاسة الحزب من والدته في عام 2017، وقد قاد الحملة الانتخابية الماضية، والتي انتهت أيضاً بهزيمة «المؤتمر». وخسر غاندي (48 عاماً) مقعده في أمتهي في ولاية اتر برديش التي كانت لعقود معقل سلالة غاندي. لكن سمح له بالترشح لمقعد آخر في جنوب الهند، وتمكن من الفوز به. ورغم ثناء أعضاء الحزب على أدائه الانتخابي، إلّا أن بعض الخبراء من خارج الحزب انتقدوا أداءه ضدّ مودي، واصفين إياه بأنه الابن المدلّل لعائلة هيمنت على السياسة الهندية منذ الاستقلال في عام 1947، وحكمت عبر ثلاثة رؤساء حكومة.

في غضون ذلك، وتعليقاً على نتائج الانتخابات، اعتبرت صحيفة «ذي واشنطن بوست» الأميركية فوز مودي بولاية ثانية، أنه «انتصار للأيديولوجية التي يمثلها، والتي يقول البعض إنها تمزق نسيج بلد يضم العديد من الأديان واللغات والثقافات». وأضافت الصحيفة إن «تعضّب مودي لقوميته الهندوسية ظهر بوضوح في برنامجه الانتخابي»، إذ قام بزيارة أقدس المدن الهندوسية «فاراناسي»، وافتتح مشروعاً في آذار/ مارس سيحول جذرياً قلب المدينة عن طريق نحت مسار واسع من أهم معابدها حتى النهر. وقال مودي، الذي يمثل المدينة في البرلمان الهندي: «يبدو أن الله اختارني لهذه المهمة... هذا عمل مقدّس على الأرض».

(الأخبار، أ ف ب، رويترز)

شهدت هذه الانتخابات مشاركة 600 مليون هندي، أي 67٪ من إجمالي الناخبين الهنود (أ ف ب)

المعارضة ممثلة بحزبها الرئيسي «المؤتمر» الذي يرأسه راهول غاندي، وريث عائلة نهرو غاندي وحفيد ونجل ثالثة رؤساء وزراء، إذ لم يحصلوا سوى على 52 مقعداً فقط، في نتيجة جاءت صادمة للكثيرين، على الرغم من أنها أفضل نسبياً مما كانت عليه في الانتخابات الماضية، حين حصل على 44 مقعداً فقط. وبينما كانت الاحتفالات تهز أرجاء مكاتب «بهاراتيا جاناتا» في أنحاء

فنزويلا

محادثات مباشرة بين المعارضة والحكومة في أوسلو

بعد أسبوع من النفي، ظهر أخيراً الانقلابي خوان غوايدو ليعترف بالمحادثات التي جمعت بين المعارضة والحكومة الفنزويلية، في العاصمة النروجية، أوسلو. وأمس، أعلن زعيم المعارضة عن نيته استئناف هذه المحادثات، بالإشارة إلى أن ممثلين عنه وعن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، سيلتقون الأسبوع المقبل في أوسلو. وقال، في بيان، إن ممثليه «سيجتمعون مع كل من الحكومة النروجية وممثلي النظام». ورغم اضطراره إلى اللجوء إلى المحادثات مع السلطات في كاراكاس، بعد فشل كل خططه، قال غوايدو السبت إنه «لن يقبل أبداً... بحوار كاذب مع الحكومة». وأمام حشدٍ من أنصاره في العاصمة، أضاف: «هنا، لن يتمكنوا من خداعنا أبداً بحوار كاذب»، من دون أن يشير، بشكل مباشر، إلى محادثات أوسلو. إلّا أن غوايدو اعترف بإجراء محادثات كان قد نفاها مسبقاً، وأعلن أن ممثليه التقوا مع وفد حكومة مادورو في النروج. وأوضح، في بيان، أنه سيدلي بتصريحات مكثفة بشأن سير المحادثات مع الحكومة.

من جانبها، أعلنت النروج استئناف وساطتها في الحوار بين السلطة والمعارضة في فنزويلا. وأكدت وزارة الخارجية النروجية أن ممثلين عن مُعسكري مادورو وغوايدو قرّروا العودة إلى أوسلو الأسبوع المقبل. وتابعت الوزارة: «نؤكد مجدداً التزامنا مواصلة دعم البحث عن حل تفاوضي بين الطرفين في فنزويلا». والأسبوع الماضي، اجتمعت وفود المعسكرين الفنزويليّين في أوسلو بشكل منفصل مع ممثلي الحكومة في أوسلو، من دون حدوث اتصالات ثنائية بينهما. وصرح غوايدو بأنه لم تجرِ حتى الآن «أي مفاوضات» ولا اجتماعات على انفراد بين الطرفين، مشدداً على أن أي وساطة يجب أن تفضي إلى «رحيل مادورو وتنظيم انتخابات جديدة». وقال: «فعلنا ما بوسعنا وسنصرّ، لأنه بجمع كل هذه الاستراتيجيات وكل الأدوات، سينتهي بنا الأمر إلى تجاوز الخطوة الحاسمة». كذلك، تحدث عن حملات تعبئة «في الشارع وضغط دبلوماسي وتعاون دولي ومجموعة اتصال وجهد دبلوماسية النروج ومجموعة ليما»، مؤكداً أن «كل ما سنفعله سيجري علناً أمام أنصارنا».

واشنطن: الشيء الوحيد الذي يمكن التفاوض عليه مع مادورو هو ظروف رحيله

تحدث غوايدو عن حملات تعبئة في الشارع وضغط دبلوماسي وتعاون دولي (أ ف ب)

في المقابل، شكر الرئيس الفنزويلي النروج على استضافتها الحوار الفنزويلي، وأكد استعداده لمواصلة الحوار حتى الاتفاق. وكتب مادورو على موقع «تويتر»: «أشكر للحكومة النروجية جهودها في تعزيز الحوار بشأن السلام والاستقرار في فنزويلا. يتوجه وفدنا إلى أوسلو حاملاً استعداده للعمل على أجندة شاملة منسقة والتحرك نحو إبرام اتفاقات ممتازة».

على المقلب الأميركي، ومع بدء سير الحوار بين المعارضة والحكومة الفنزويلية بشكل جدي، أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أنه «لا يمكن إجراء انتخابات في ظل الطاغية»، في إشارة إلى مادورو، مضيفة: «لقد ذكرنا مراراً وتكراراً أن الشيء الوحيد الذي يمكن التفاوض عليه مع نيكولاس مادورو هو ظروف رحيله. نأمل أن تركز المحادثات في أوسلو على تحقيق هذا الهدف. وإذا حدث هذا، نأمل تحقيق التقدم». وأكدت وزارة الخارجية أن واشنطن «تدعم رغبة الشعب الفنزويلي في استعادة الديموقراطية وإنهاء حكم نظام مادورو غير الشرعي»، مطالبة بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين.

(الأخبار، الأناضول)

وفيات

انتقل إلى رحمته تعالى فقيدنا الغالي

النائب والوزير السابق عبد اللطيف يوسف بك الزين

زوجته: إليس أوهانس قصارجيان

إبنته: نائلة

حفيداتاه: ياسمين وجولي عودة

أشقاؤه: المرحومون: إسماعيل، طلعت، عزت، عبد العزيز، رفعت، عبد المجيد، عبد الكريم، جودت ومحمد

شقيقاته: فاطمة عمر قبطان، والمرحومات: وحيدة محمد علي رضا، فريحة الشيخ جعفر الزين، عزيزة شوكت العباس، منيفة علي فهمي ونادية نزار شعيتاني.

ينقل جثمانه الطاهر إلى مسقط رأسه كفرررمان بعد ظهر غد الثلاثاء الواقع فيه 28 الجاري، حيث يصلى عليه ويوارى في ثرى مدفن العائلة عند الساعة الرابعة بعد الظهر.

التجمع أمام بن معتوق في خلدة الساعة الثانية عشرة والنصف.

تقبل التعازي يوم الدفن وبعده ويوم الأربعاء بتاريخ 29 أيار في دارة آل الزين في كفررمان ويومي الخميس والجمعة في 30 و31 الجاري في بيروت، على أن يعلن عن المكان والتوقيت لاحقاً.

الأسفون: آل الزين، آل قصارجيان وآل عودة وعموم أهالي كفررمان والجنوب

شكر على تعزية

إنّ عائلة المرحومة الحاجّة

وهيبة موسى نعمة

أرملة المرحوم الحاج إبراهيم صفا

إذ وجدت في مشاركتكم إيّاها مصابها الأليم تعزيةً ومواساةً، تتقدّم منكم أجمعين، أقارب وأصدقاء ومحبين، بخالص شكرها وامتنانها، سائلة الله عز وجل أن يقبكم من كل مكروه وأن يغدق عليكم من فيض نعمه وبركاته.

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات

الأخبار

هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية

إعلان شطب شركة تجارية

من امانة السجل التجاري في الشمال بناءً للطلب المقدم بتاريخ 2019/4/24 ومحضري اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقدين بتاريخ 2019/4/25 2017/12/30 قراراً عن حضرة القاضي المشرف على السجل التجاري في الشمال قضى بشطب قيد شركة عجاج كيميكال كومباني ش.م.م. من السجل التجاري العام ذات الرقم 3003538 تاريخ 2009/1/15 والممثلة بالمفوضين بالتوقيع السيدين سمير مصطفى عجاج ومحمد سمير عجاج بالاتحاد والانفراد، رقم التسجيل في وزارة المالية 1910083.

لكل ذي مصلحة أو متضرر تقديم اعتراضه الخطي على هذا الاجراء خلال مهلة عشرة ايام من تاريخ هذا النشر.

أمين السجل التجاري في الشمال
انطوان معوض

اعلان تبليغ دعوة

من لجنة الاستملاك الابتدائية في الشمال

الى السيدات والسادة المبينة اسماؤهم ادناه:

لينا وليدنا وليسا محمد فاروق رعد، احمد جميل شيحا، سمير وحبيب وفواز ومنى وسميره وحبيبه اولاد حلمي الجبلي، ومحمد بسام وباسمه وغسان ووسيله ويمن وفدى اولاد ناظم عويضه بصفتكم مالكي العقار رقم 531 بساتين الميناء.

تبلغكم هذه اللجنة القرار الصادر عنها برقم 2019/102 تاريخ 2019/5/3 والقاضي بتحديد الناتج عن استملاك ومزع ملكيتكم عن كامل المساحة المتبقية من العقار المذكور اعلاه لصلحة بلدية البلدة الميناء من اجل انشاء طريق داخلية في بلدة الميناء وتدعوكم لاستلام القرار المذكور خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان.

رئيس قلم لجنة الاستملاك الابتدائية في الشمال
انطوان معوض

اعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لإجراء مزايدة لبيع مواد غير صالحة للاستعمال في مديرية التوزيع في المناطق، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/3740 تاريخ 2019/4/11، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/6/21 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 1:00 اقبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان ـ طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 20/ ل.ل.

علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ طريق النهر ـ الطابق «12» ـ المبنى المركزي.

بيروت في 2019/5/22
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 881

اعلان

تجري المديرية العامة للأمن العام مناقصة عمومية (محاولة ثانية) في تمام الساعة التاسعة من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2019/06/18، وذلك في قاعة المناقصات في المديرية العامة للأمن العام – المبنى المركزي رقم /3/ الطابق الثالث، لتلزيم آلة طباعة لونين لزوم مطبعة المديرية العامة للأمن العام لسنة 2019 موضوع دفتر الشروط الادارية الخاصة رقم 93/م ل تاريخ 2019/04/03.

يمكن للراغبين الإشتراك في هذه المناقصة العمومية، الإطلاع واستلام دفتر الشروط المذكور أعلاه في دائرة المال والعتاد – شعبة التلزيم، خلال أوقات الدوام الرسمي، على أن تقدّم العروض في مهلة أقصاها الساعة الرابعة عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد المناقصة، ويُرفض كل عرض يصل بعد هذا التاريخ.

ملاحظة: إذا صادف نهار التلزيم المذكور أعلاه يوم عطلة رسمي، يعتبر يوم العمل الذي يليه موعداً لجلسة التلزيم.

مدير عام الأمن العام
عنه / رئيس مكتب الشؤون الادارية
العميد الياس البيسري
التكليف 888

اعلان

تجري بلدية صيدا عند الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الثلاثاء الموافق 2019/6/18 في مركزها صيدا - مبنى القصر البلدي، (مناقصة عامة) وبطريقة تقديم اسعار بالظرف المختوم المغفل لتلزيم اعمال توسعة دوار الألطلي.

تقبل طلبات الاشتراك وتسلم باليد الى قلم البلدية لغاية الساعة الثانية عشرة من ظهر آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد للتلزيم مصحوبة بالتأمينات والمستندات المطلوبة.

يمكن الاطلاع على دفتر الشروط الخاص يومياً وخلال اوقات الدوام الرسمي في مركز بلدية صيدا - أمانة السر - الطابق الثالث.

صيدا في 2019/5/20
رئيس بلدية صيدا
المهندس محمد زهير السعودي
التكليف 887

اعلان

تعلن مؤسسة كهرباء لبنان أنها وضعت قيد التحصيل الفواتير المتأخرة التي لم تسدد للجباة والعائدة الى قسم جبيل، اصدار 2019/1 توتر منخفض.

فعلى المشتركين الذين لم يسددوا فواتيرهم المذكورة، المبادرة الى تسديدها في الدائرة المعنية خلال مهلة اسبوعين من تاريخه تحت طائلة قطع التيار الكهربائي عنهم، واتخاذ التدابير النظامية بحقهم والتي تصل الى الغاء اشتراكاتهم.

لمزيد من التفاصيل يمكن للمشتركين الاطلاع على موقع المؤسسة الالكتروني. يعتبر هذا الإعلان بمثابة تبليغ شخصي.

بيروت في 2019/5/22
رئيس مجلس الادارة - المدير العام
كمال الحايك
التكليف 879

اعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمد سليم عبد علي بوكالته عن سامية احمد بزون لموكليها محمد وابراهيم ويوسف وعبدالله وحسن وليلى ومنى وعلي وزينب نسيب محسن وبوكالتها عن صلاح عبد الحسين محسن لموثه عبد الحسين خليل محسن سندات تمليك بدل ضائع للعقار 1145 عبيتيت.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

اعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب علي حسين قصير بوكالته عن علي محمد قصي لمورثه محمد حسن قصير سند تمليك بدل ضائع للعقار 734 دير قانون النهر.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

اعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلبت ندين بيير لبس بوكالتها عن محمد بشير بعلبكي بصفته مفوضاً بالتوقيع عن بنك لبنان والخليج ش.م.ل. شهادة قيد تأمين بدل ضائع للتامين الجاري على العقارات رقم 448 و450 و452 و457 و461 و540 المنصوري.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

اعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمود سليم عبد علي بوكالته عن سامية احمد بزون لموكليها محمد وابراهيم ويوسف وعبدالله وحسن وليلى ومنى وعلي وزينب نسيب محسن وبوكالتها عن صلاح عبد الحسين محسن لموثه عبد الحسين خليل محسن سندات تمليك بدل ضائع للعقار 1145 عبيتيت.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

اعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلب المحامي احمد محمود برجاوي وكيل انيسة نعيم عيسى سند ملكية بدل ضائع عن حصتها في العقار 11/4893 الشياح.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

اعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلب محمد امين حسن وكيل كاظم محمد ابراهيم سندات ملكية بدل ضائع للعقار 1255/ 2، 3، 4، 6، 25، 26 وعقار 1254/ 2، 3، 4، 5، 6 وعقار 1264/ 17 حارة حريك.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

اعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلبت عبير معضاد الغريب وكيلة وجدي محمود سلمان لموكله فيصل محمود سلمان سند تمليك بدل ضائع للعقار 2468 الرميلة.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

اعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب محمد ابراهيم طه بصفته الشخصية سند تمليك بدل ضائع للعقار 2/3744 عرمون.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

خرج ولم يعد

غادر الأجير فتح الرحمن عبدالرؤوف العاقب من الجنسية السودانية مكان عمله في زفتا - النبطية الرجاء ممن يعرف عنه شيئاً الإتصال على الرقم 70604061

خرج ولم يعد
هربت العاملة الأثيوبية EKIMEW TIGIST DEGU من منزل مخدومتها في زحلة لمن يعرف عنها شيء. 70/427542

دعـــوة

لمساهمي شركة رسامني يونس للسيارات ش.م.ل.
لحضور جلسة الجمعية العمومية العادية السنوية

أن مجلس ادارة شركة رسامني يونس للسيارات ش.م.ل. بناءً على القرار الذي اتخذه أثناء جلسته المنعقدة بتاريخ 2019/5/24 يتشرف بدعوة السادة مساهمي الشركة لحضور جلسة الجمعية العمومية العادية السنوية التي ستعقد في مركز الشركة الكائن في الشياح ، بولفار الشياح ، منطقة غاليري سمعان ، عند الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة في 2019/6/28 وذلك للبحث واتخاذ القرارات في جدول الاعمال التالي :

1 - الاستماع الى تقريري مجلس الادارة العام والخاص عن حسابات واعمال السنة المالية 2018.
2 - الاستماع الى تقريري مفوضي المراقبة العام والخاص عن حسابات واعمال السنة المالية 2018.
3 - المصادقة على حسابات السنة المالية 2018 وتخصيص الأرباح.
4 - إبراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة عن عن سنة 2018.
5 - الموافقة على العمليات التي تمت بين الشركة وبعض اعضاء مجلس إدارتها وأطراف مؤرّخة خلال سنة 2018 وإعطاء الترخيص المسبق لاعضاء مجلس الادارة سنداً لأحكام المادة 158 من قانون التجارة على ضوء تقرير مجلس الادارة الخاص.
6 - اعطاء الترخيص المسبق لأعضاء مجلس الادارة سنداً لأحكام المادة 159 من قانون التجارة.
7 - منح مجلس الادارة حق الاستدانة والاستلاف من المصارف.
8 - تحديد مخصصات رئيس واعضاء مجلس الادارة للسنة المالية 2018.
9 - الموافقة على توقيع عقود تمويل مع شركتي أسوسيتد أوتوموتف ايجنسيس ش.م.ل. وشركة آر واي بروبرتيز ش.م.ل.
10 - تعيين مفوض مراقبة أساسي عن أعمال الشركة للسنة المالية 2019 وتحديد اتعابه.
11 - أمور مختلفة وطارئة.

يستطيع أي مساهم الاستحصال على صور عن كافة المستندات المتعلقة بالمواضيع الواردة في جدول الأعمال بإستثناء، جدول الجرد اعتباراً من تاريخ 2019/6/13 وذلك من أمانة سر مجلس الادارة في مركز الشركة.

أن قيود الشركة بتاريخ 2019/6/27 تعتمد لتحديد المساهمين أصحاب الحق بالحضور من حملة الاسهم الاسمية من فئتي (أ) و (ج) ، كما تعتمد الافادات الصادرة عن المراجع المختصة بحسب نظام بورصة بيروت بالنسبة لحملة الاسهم من فئة (ب) المتداولة في بورصة بيروت.

على المساهم الذي لا يستطيع الحضور ويرغب بتوكيل مساهم آخر للحضور عنه تحرير وكالة رسمية أو عادية له. على الوكيل ابراز وكالته ، وممثل ناقصي الاهلية ابراز القرار القضائي المعيّن بموجبه ، والولي الجبري ابراز اخراج قيد القاصر، الى هيئة مكتب الجمعية فور تشكيلها عند بدء الاجتماع تحت طائلة رفض حضورهم.

رئيس مجلس الادارة المدير العام
فايز رسامني

1599

سينما

«مهرجان كان» يعيد الاعتبار إلى السياسة... ضد «حمقى العالم»

من فيلم Parasite المتوّج بالسعفة الذهبية للمخرج بونغ جون-هو عن فيلم الكوميديا السوداء «باراسايت»

«البوسّاء» للمخرج الفرنسي من اصول افريقية لاداج لي الذي ناك جائزة لجنة التحكيم

الدورة 72: المعلمون صنعوا مجدها... وخرجوا صفر اليدين

نهاية عابقة بالإثارة والألق في ليلة إعلان أسماء الفائزين بجوائز الدورة 72 من «مهرجان كان السينمائي الدولي». أول من أمس، سُلّمت السعفة الذهبية للمخرج الكوريّ الجنوبيّ بونغ جون-هو عن فيلمه «باراسايت» Parasite الذي حظي بإجماع لجنة التحكيم، رغم المنافسة الشديدة من أفلام من المعيار الثقيل. ليس أقلها «للأسف لقد نسيناك» لشيخ المخرجين البريطاني كين لوتش و«كان يا ما كان في هوليوود» لعرّاب السينما الأميركيّة كوينتين تارانتينو. جائزة أفضل ممثّل مُنحت للإسباني أنطونيو بانديراس عن دوره في «ألم ومجد». وأفضل ممثّلة للبريطانيّة إميلي بيتشام عن دورها في «جو الصغير». لكن الفائز الأكبر وراء التظاهرة العريقة لم يكن سوى «مهرجان كان» نفسه. بفضل دورته الأقوى منذ سنوات. منذ الحدث المدينة الفرنسيّة الحالمة مكانة عاصمة للتنوير والمقاومة في وجه ظلام الفاشيّات الجديدة. كما الفنّ السابع الذي ربح كوكبة من أعمال ستترك بلا شك بصمتها على الذاكرة البصريّة للعالم

سعيد محمد

انتهت أول من أمس الدورة 72 من «مهرجان كان» في ليلة ملؤها الإثارة والألق والفرح، كرّست المهرجان السينمائي الأهم أوروبياً في مكانة ملك المهرجانات الثقافية تنظيماً ومحتوى ونتائج. هكذا، أطلقت في سماء الفنّ السابع كوكبة من أعمال سينمائيّة لمخرجين كهنة حكماء مخضرمين، وآخرين صاعدين واعدين محمّلة بثيمات إنسانية كبرى، وبرسائل تحدّ وصمود ومواجهة في الأزمنة المظلمة التي قادتنا إليها الرأسمالية العالميّة وفاشيّات الهويّات المفتعلة، كما لو أنها بقيّة من روح مايو 1968، ستترك دون شكّ أثراً لا يُنسى على الذاكرة البصريّة للعالم، مانحةً المهرجان العتيد عمراً أطول بكثير من أيّامه القصيرة المكثّفة.

بدأت لجنة التحكيم التي قادها بنجاح مشهود المخرج المكسيكي أليخاندرو غونزاليس إيناريتو في سبتمبر الماضي، وانتهت بالإعلان عن جوائز الدورة في مايو الجاري، بمفاجأة من العيار الثقيل. جون-هو أوّل كوري يحظى بالسعفة وثاني أسيوي بعد الياباني هيروكازو كور-إيدا الذي سبقه إليها العام الماضي عن «سارقو المتاجر» Shoplifters. مُنحَ السعفة الذهبيّة لـ«المتطفلون» كان بالضرورة أيضاً قراراً بحجبها عن أفلام أخرى استحقتها بجدارة من بينها «للأسف لقد نسيناك» لكين لوتش و«كان يا ما كان في هوليوود» لكوينتين تارانتينو، فيما اعتبره المراقبون إرادة واعية عند المحكمين لتوسيع دائرة الأضواء نحو التجارب السينمائيّة الجديدة، لا سيّما تلك الآتية من وراء البحار، بدلاً من تجديد منح السعفة لفائزين سابقين بها.

الفيلم المتوّج بالسعفة الذهبيّة كوميديا سوداء غير تقليديّة، تحكي قصّة عائلة كوريّة ثريّة وأخرى معدمة من العاطلين عن العمل تجمعهما الأقدار ليختلطا في القصر

> الاخوان داردين المتوّجان بجائزة أفضل إخراج، اتهما بالنفخ في أتون الإسلاموفوبيا

الباذخ متوزعين بين عالم فوقيّ مليء بالسّفاهة والإسراف والتسطيح، وعالم سفليّ مليء بالحسد والحقد والكذب، كأنها قصّة هذا العالم برمّته. هذه العلاقة المرتكبة بين الطرفين المفعمة بالمفارقات واللّمزات الذكيّة، تمنح الفيلم قدرةً على الانسياب بأناقة وثقة نادرة، وقد منحت اللجنة جائزتها الكبرى للمخرجة السنغاليّة ماتي ديوب عن باكورة أعمالها «أتلانتيكس» Atlantics. فيلم يخلط وقائع الانقسام الطبقي في بلادها والهجرة المترتبة عليها بأجواء روحيّة غريبة خارقة للطبيعة، لتكون بذلك أوّل مخرجة سوداء يعرض فيلمها في «كان» وللتحمل إلى جانب ذلك الشرّف، على هذا التكريم الرفيع لتصعّب المهمّة على المُخرجات من أصول أفريقية في الدّورات المقبلة. وفي ما اعتُبر بمثابة تكريم على مجمل أعماله، مُنح النّجم الإسباني المحبوب أنطونيو بانديراس جائزة أفضل ممثّل عن دوره في «ألم ومجد» للإسباني بيدرو المودوفار. يعدّ الشريط نظرة ذاتيّة على سيرة المخرج الكبير بعد أربعة عقود من العمل بما فيها سبعة أفلام مشتركة مع باندراس ذاته كممثّل رئيسي. للحقيقة، فإن فيلم المودوفار خيّب الآمال التي كانت معقودة عليه، وبدا أقلّ كثيراً من تقديم حصة سينمائية تليق بالألم أو بالمجد اللذين وعدنا بهما. لكن حكماء «كان» تجنّبوا - من خلال ديبلوماسيّة بارعة - توجيه صفعة صريحة له عبر منح باندراس جائزة أفضل ممثل.

البريطانيّة الحسناء إميلي بيتشام حصلت بدورها على جائزة أفضل ممثلة عن دورها في فيلم «جو الصّغير». هو فيلم خيال علمي غرائبي من إخراج النمساويّة جيسيكا هاوزنر، يبدو كما لو أنّه حلقة من السلسلة الشهيرة «المرأة السوداء» اختصت بالبيولوجيا. في هذا الشريط، تلعب بيتشام دور أمّ تعمل باحثة في مركز لاستزراع نبتة تنشر الفرح تحوّلت إلى فرانكشتاين نباتي، فخرجت عن طوع خالقيها وشرعت تتسبب في أعراض جانبيّة لمن يستنشق عبيرها قبل نضوجها التّام. تبلغ عقدة الفيلم ذروتها عندما تتعلق الأم بأحبال الشك حول تغيّر سلوك ولدها الصغير جو بعدما أحضرت نموذجاً من تلك النّبتة إلى البيت. راحت تتساءل ما إذا كانت تلك تحولات مقلقة لكل طبيعة يمرّ بها الصّغار أثناء عبورهم إلى النضج، أم أنها أعراض النّبتة اللعينة!

وتقاسمت أفلام سياسيّة الهوى جائزة لجنة التحكيم، فحاز مناصفة كلٌّ من فيلم «البوسّاء» للمخرج الفرنسي من أصول أفريقيّة لاداج لي الذي يحكي عن قسوة العيش في ضواحي باريس المعاصرة، والبرازيلي «باكيورا» لكليبر مندونكا فيليو، وجوليانو دورنيلليس، وهو ديستوبيا تبدأ من قرية برازيليّة نائية في مستقبل قريب تصارع أزمات ملاحَقة تنتهي إزاءها إلى نضال لمجرّد البقاء تماماً، كأنها تروي قصة البرازيل المزمنة في الفساد السياسي والانشطارات الطبقيّة.

المخرجان البلجيكيان المخضرمان، الأخوان جان-بيار ولوك داردين حصلا على جائزة أفضل إخراج عن فيلمهما «أحمد» الذي يحكي قصّة تحوّل فتى مسلم في الثالثة عشرة من عمره إلى المتطرّف الديني على يد مشايخ مسجد حيّه، رغم الانتقادات الشديدة التي وجهها نقاد عديدون إلى الشريط بوصفه ينفخ في أتون الإسلاموفوبيا التي تجتاح مجتمعات الغرب المعاصرة، ويقع في مطب الرؤية الاستشراقيّة الساذجة حول الإسلام والمسلمين ليخدم قضيّة اليمين الأوروبي المتطرّف ضد المهاجرين بدلاً من فتح كوّة للتلاقي والتوحد.

جائزة أفضل سيناريو راحت للمخرجة الفرنسيّة سيلين سيامّا عن فيلمها الخلّاب «امرأة تشتعل» A Lady on Fire وهي قصّة مسرحها القرن الثامن عشر تسجّل وقائع صادمة عن التهاب مشاعر الغرام بين رسامة وفتاة شابّة، كانت الرسامة قد استُدعيت لإنجاز بورتريه لها بوصفها مرشّحة لزواج أرستقراطي من قبل نبيل ثري. وللحق، فإن عبقريّة فيلم سيامّا تتبدى أكثر ما يكون بإدارتها للكاميرا وأدوات السينوغرافيا كما الأداء الاستثنائي للبطلتين في تقديم تعابير الوجوه والتعبير عن الخوالج المتردّدة والمضطربة في آن، ربّما أكثر بكثير من السيناريو المشوّق والمتأثر بأسلوب المخرج ذائع الصيت الفريد هيتشكوك. وكما يليق بعاصمة مقاومة ضد الظلاميّات، غابت «إسرائيل» عن السمع بينما حضرت فلسطين بقوّة في قلب الحدث العالمي من خلال تحفة الفلسطينيّ الكبير إيليا سليمان (راجع مقال الزميل طارق حمدان) الذي وقف الجمهور مصفقاً له لدقائق طويلة. الفيلم ينطلق من الناصرة ويأخذ سليمان ذاته في دور مخرج يسافر إلى باريس ونيويورك سعياً لبيع فكرة فيلم عن فلسطين من دون نجاح يُذكر، بينما يواجه سطحيّة العالم والأشكال بصمت وسخرية ونظرة دهشة تكاد تقترب إلى حدّ البلاهة. لكنها بلاهة ساخرة مفعمة برسائل سياسيّة وإنسانيّة عميقة تكمل مسيرة هذا الفنان المبدع في أفلامه السابقة المشغولة أبداً بالهم الفلسطينيّ، حاملاً وحده كما لو كان شارلي شابلن عربياً لواء السينما الصامتة في العالم. وقد أهدى سليمان فيلمه إلى الناقد البريطاني اليساري الراحل جون برجر الذي علّم العالم في كتبه ذائعة الصيت كيف ينظّر للأعمال الفنيّة.

هكذا، غُيّبت الثقافة الأميركيّة بالكامل عن منصّة التكريم سواء من خلال منع أعمال شركة نتفليكس (وشقيقاتها) من المشاركة في المسابقة أو حجب الجوائز عمّن شارك من الأفلام بالفعل كفيلم تارانتينو، لكنّ مايكل مور ملك الوثائقيّات المتوّج، أبى أن تمرّ المناسبة من دون تقريع لاذع للرئيس الأميركي دونالد ترامب. اعتبر مور أنّه «في الأوقات المظلمة، فإن الفنّ ساعد دوماً على إنقاذ البشريّة من الأوتوقراط والحمقى» وأنه «بعكس الفنّ الذي هو كذبة تمنحنا القدرة على إدراك الحقيقة، فإنّ ترامب هو كذبة تدفعنا إلى مزيد من الكذب».

إذن، دورة استثنائيّة، ووعود بالمقاومة والتنوير في وجه الظلام والتسطيح، ولجنة تحكيم أشبه بالحلم، ومخرجون نجوم تلمع، وأخرى ستملأ سماءنا لعام كامل. شكراً «كان»، لقد منحتنا الأمل.

عالم كلّه فلسطين

طارق حمدان

عشر سنوات تفصل ما بين رائعته «الزمن الباقي» وفيلمه الجديد It must be heaven أو «إن شئت كما في السماء». عنوان يحمل قدراً من المواجهة المختلطة بالسخرية سواء في الإنكليزية أو العربية. الفيلم الذي طال انتظاره للمخرج الفلسطيني إيليا سليمان (1960) عمل جديد يكمل دائرة كانت قد انطلقت مع فيلمه الطويل الأول «سجل اختفاء» (1996) واستمرت مع «يد إلهية» (2002) و«الزمن الباقي» (2009). ثلاثية استطاع المخرج من خلالها أن يخلق هوية ولغة سينمائية وضعت بصمتها الخاصة في سينما العالم اليوم. ها هو إيليا سليمان يكمل دائرته مستفيداً من كل العناصر التي ظهرت في أفلامه السابقة. نجد الوصفة والمكونات ذاتها التي صنعت سمعة أفلامه التراجيكوميكية: الأفكار التي تغرف من النكبة الفلسطينية، السخرية، الشخصيات التي تظهر إلينا في كل فيلم (نلاحظ كيف تقدموا في السنّ هذه المرة)، إيليا نفسه يلعب ذات الدور السلبي، المتفرج الصامت، يراقب عالماً سخيفاً مصنوعاً من الظلم والعنف، تفاصيل التصوير، الحركات الكوريغرافية، الحبكة التي تأخذ أهميتها في الطول أو التكرار، الإيقاع الذي يعتمد الصمت. ليس أي الصمت بل الصمت الصاخب. خيبة الأمل، المقاومة بالفنتازيا، أو فانتازيا المقاومة، مدينة الناصرة وصراعات الحي، الحياة اليومية. الخاسرون. إلا أن إيليا في فيلمه الجديد، يبدو وحيداً أكثر، فقد والديه، يشرب ويدخن كثيراً كما لم نره في أي فيلم. حتى الموسيقى التي تحتل موقعاً مهماً في أفلامه، نسمع نفس الريبرتوار: نجاة الصغيرة وليونارد كوهين، ربما للتأكيد على جمالية ما، أو ربما النوستالجيا باعتبارها مأساة الراهن.

ولكن ما الجديد في الفيلم الأخير؟ ما الذي يريد قوله في فيلمه الرابع بعد عقد من الزمن؟

في «إن شئت كما في السماء»، يكمل سليمان سيرته الذاتية بين الناصرة وباريس ونيويورك، في كوميديا كاوية تتارجح ما بين البدايات والنهايات. سيغادر فلسطين، ستتسع الدائرة أكثر، لتتعدد الخطابات، لن يكون المجاز هو اللاعب الوحيد، بل المباشرة أحياناً، والمخرج الذي لطالما لعب دور الشخصية الأولى في أفلامه صامتاً، سنسمع صوته للمرة الأولى، سيتكلم، ليقول جملة واحدة فقط: «أنا من الناصرة، أنا فلسطيني».

لن نتحدث هنا عن الناصرة، شاهدناها في أفلامه السابقة وهي بالمناسبة ذاتها في فيلمه الجديد. سيغادر إلى باريس، المدينة المتحف ذات الديكور السياحي الأقرب إلى استعراض هزلي، تنطوي وراءه العدالة الغائبة متخذة أشكالاً متعددة، من الأزياء إلى القطع الحربية التي تجوب العاصمة احتفالاً باليوم الوطني؛ هذا اليوم الذي نشاهد فيه الأسود من أصول إفريقية كعامل نظافة، والأبيض على مدرعة عسكرية، هذا الديكور الأيّهة الذي يسحق الأنوار في «مدينة الأنوار» التي تخفي خلف واجهتها الفاتنة؛ عالماً سفلياً يسكنه الفقراء والمشردون واللصوص والمتحرشون. وللمرة الأولى، يتطرق إيليا في فيلمه الجديد إلى صناعة السينما، عندما يزور أحد المنتجين الفرنسيين، الذي يعتذر له عن عدم إنتاج فيلمه، كون السيناريو ليس «فلسطينياً» بما فيه الكفاية. وهنا يشير إلى أمر فادح يخص الإنتاج الثقافي والفني الفلسطيني، وبالتحديد الفنان الفلسطيني الذي غالباً ما يطغى تصنيفه الفلسطيني على الفني.

> كوميديا كاوية وسيرته الذاتية بين الناصرة وباريس ونيويورك

بعد باريس، ينتقل بنا سليمان إلى نيويورك، في قسم تتكثف فيه السخرية. نجد مدينة مدججة بالأسلحة التي تتحول إلى مكمل أو أكسسوار عادي يحمل كالحقائب على اكتاف الجميع، في الشوارع والسوبرماركت والتاكسي. ولأن الموضوع الفلسطيني محرم وقد يرتقي إلى فعل مجرّم، نجد هذه الفكرة تتخذ شكل امرأة على هيئة ملاك يغطي صدرها علم فلسطين، تطارد جموع الشرطة حتى يهيأ إليهم أنهم انقضوا عليها لتختفي بعد ذلك. يلجأ سليمان إلى قارئ الخطوط لمعرفة إجابة حول سؤال جوهري «هل سيكون هناك فلسطين؟» ليكون الجواب «نعم. ولكن ليس في حياتك». وفي نيويورك، يتوقف المخرج مجدداً عند عمله كصانع أفلام، مقدماً خطاباً جريئاً حول صناعة السينما. ففي القسم الباريسي السابق؛ نجد إيليا سليمان خارج مستوى توقعات هذه المراكز المهيمنة في السينما، التي تقوم بتمويل الفنون عن «طيب خاطر»، بشرط أن تنتج المزيد من الأفلام التي تتفق مع أمزجتها وسياساتها، بينما في نيويورك، سليمان هو حتى غير موجود في مشهد سينمائي مغرق في أميركيته وسخافته. هنا يستعين المخرج بالممثل المكسيكي الشهير غابرييل غارسيا برسنال الذي يرافق إيليا لإجراء مقابلة في إحدى شركات الإنتاج، حيث تهتم المنتجة أو المخرجة الأميركية ببرسنال الذي تريد استخدامه في فيلم ذي لكنة أميركية يتناول الصراع الكولونيالي في المكسيك، بينما يتم تجاهل سليمان، فالنظام الاستعماري يتم تكريره (بكولونيالية فنية) مسيطراً مادياً وثقافياً على صناعة السينما.

ماذا تبقى للحديث عن هذا الفيلم؟ الكثير الكثير طبعاً، هو فيلم أخرجه صاحبه من عشرات الدفاتر التي رافقته في أسفاره خلال العقدين الأخيرين، حيث دوّن أفكاره وملاحظاته وأحلامه. سنجد رواية في كل مشهد، وحدثاً في كل إيماءة، وطبقات متعددة تحتمل الكثير من التأويلات. تجتمع الفانتازيا مع المجاز، في ملهاة مأساوية تقترح أن العالم بأكمله يميل إلى أن يكون فلسطين. عالم تحاصره الدول البوليسية، والقوى المهيمنة بأسلحتها التي تتمظهر في أشكال عدة لتؤدي الغرض نفسه، سواء كانت أسلحة إسرائيلية تفتك بأصحاب الأرض، أو طائرات ودبابات تستعرض في شوارع «مدينة الأنوار»، أو بنادق ومسدسات معلقة على أكتاف وخصور الأميركيين. هو فيلم عن الهيمنة لا الخشنة فقط، بل حتى الناعمة التي قد تظهر على هيئة عمل سينمائي. في نهاية الفيلم، يعود إيليا سليمان إلى الناصرة «جنته المفقودة»، ويزور القرية المهجّرة ليرى طيفاً ساحراً لامرأة فلسطينية من الماضي (ما قبل النكبة). بعدها، ينتقل بنا إلى الحاضر في إحدى الحانات الفلسطينية، وهكذا يعد نهاية لا تقول شيئاً كثيراً في فيلم يهديه إلى صديقيه المفكر والناقد البريطاني جون برجر والمنتج الفرنسي هامبر بلزان وإلى والديه.

دفع إيليا سليمان بفيلمه في آخر اللحظات للمشاركة في «مهرجان كان السينمائي» الذي شهد هذا العام دورة قوية مستعرة شارك فيها العديد من المخرجين الذين كانوا قد نالوا سعفاً ذهبية سابقاً. حاز الفيلم «جائزة الاتحاد الدولي لنقاد السينما .فيبرسي»، وحصل على «تنويه خاص» في الحفل الختامي للمهرجان بعدما ظهر اسمه في أربع ترشيحات للجوائز الرسمية. قد لا يكون الفيلم الأفضل لإيليا سليمان، قد نتوقف عند بعض المشاهد ونشعر أنها طويلة، لكنه بدون شك فيلم يحكي فيه المخرج بجرأة عن الكثير من المواضيع التي نازعته.

بعد انتهاء عرض الفيلم في قاعة «لوي لوميير»، وقف الجمهور بتصفيق حار استمر لعدة دقائق. سيقف ابن الناصرة، الخجول قليل الكلام الذي طالما قاوم بصمت «لأن العدو يحب الضجيج»، سيقف هذه المرة وهو يقاوم انهمار دموعه التي رأيناها تترقرق في عينيه، هل هي دموع الفرح؟ المرارة؟ الأسى على فلسطين والعالم؟ ربما كانت كل ذلك وأكثر.

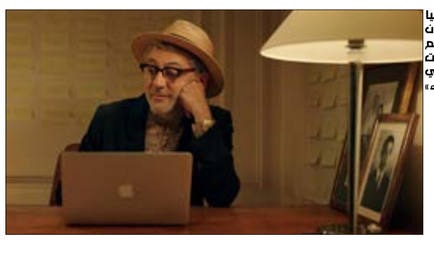
إيليا سليمان في فيلم «إن شئت كما في السماء»

لماذا غاب الإيرانيون عن الكروازيت؟

محمد الأمين الكرخي

لم يعد «مهرجان كان» قبلة السينمائيين الإيرانيين. المهرجان الذي كان أساسياً في الشهرة العالمية للسينما الإيرانية وتكريسها كإحدى أهم السينمات، افتقد في دورته الثانية والسبعين الحضور الإيراني. إذ سجّل أقل عدد من صناع الأفلام الإيرانيين في هذا الحدث خلال العقود الثلاثة الماضية. السوق أيضاً لم تشهد مشاركة إيرانية فاعلة على غرار السنوات الماضية. والأمر يبدو بسبب الارتفاع الهائل في قيمة اليورو، ويمكن اعتبار الحدّ من القدرة المالية للسينمائيين الإيرانيين لحضور هذا الحدث إحدى السمات المميزة لتأثير انخفاض قيمة العملة على الأنشطة الثقافية الدولية لإيران.

بالنسبة إلى المنتجين السينمائيين الإيرانيين، فإنّ الأمر يتعدى البعد الاقتصادي. هناك العديد من شركات الإنتاج السينمائي الإيراني تتمركز في أوروبا وبعضها أسّس فروعاً له في فرنسا وألمانيا على سبيل المثال، وكان بمقدورها المشاركة بزخم كبير على غرار دورات الأعوام الخمسة الماضية.

في ظلّ الوضع الحالي وبالنظر إلى الزيادة الهائلة في قيمة اليورو مقابل الريال، لا حافز لصنّاع الأفلام الذين لا تشارك أفلامهم في المهرجان للحضور إلى الكروازيت. من ناحية أخرى، ليس لدى شركات الإنتاج والتوزيع الإيرانية أمل كبير في بيع أفلامها، نظراً إلى عدم الالتزام بقانون حقوق النشر الدولي في إيران وعدم وجود حاجة لشراء الأفلام الأجنبية.

صحيح أن حضور السينما الإيرانية خلال العقود الثلاثة الماضية، كان ملفتاً للانظار سواء في التنافس على جوائز الأقسام الرئيسية والثانوية للمهرجان، أو في لجان التحكيم وفي مستوى أساس آخر في سوق الأفلام، لكن صحيح أيضاً أن الأمر قد تغيّر كثيراً مع دورة هذا العام، ما دفع بعض المنتجين الإيرانيين المتضررين للاعتقاد بوجود تغييب مقصود لسينما بلادهم بسبب التوتر السياسي بين طهران من جهة والحلفاء الأوروبيين لواشنطن من جهة أخرى. وثمة من يبرر هذا الغياب بحكم انفتاح المهرجان العريق على سينمات صاعدة صار بمقدورها التنافس بقوة مع السينما الإيرانية. محمد حقيقت المخرج والناقد السينمائي المقيم في باريس منذ حوالى أربعة عقود، قال لـ «الأخبار»: «لقد وصل إلى إدارة «مهرجان كان» 50 فيلماً روائياً طويلاً من إيران ولم يتم اختيار أي منها. السينما الإيرانية تكرر نفسها في السنوات الأخيرة وعليها أن تجد مخرجاً لمأزق النمطية. هذا هو سبب الغياب. يضاف إلى ذلك بروز مواهب سينمائية تنتمي إلى خرائط كانت على هامش الفن السابع واستطاعت أن تتفوق على السينما الإيرانية في السنوات الأخيرة».

ليس السينمائيون الإيرانيون وحدهم. الصحافيون أيضاً غابوا عن الكروازيت. في هذا الإطار، كتب المحرر الفني في موقع «تايناك» «في الفترة التي لم تشهد فيها البلاد تغيّراً كبيراً في قيمة العملات الأجنبية، لم يكن صنّاع الأفلام والمخرجون السينمائيون حاضرين بقوة في «كان» بل كان للصحافيين الإيرانيين أيضاً حضور قوي من أجل تقييم آخر لتفاصيل عالم السينما وجودة الإنتاج. لكن كلفة هذا التقييم قد أصبحت باهظة إلى حد كبير، وقد عرقلت هذا التقييم. في الواقع، نحن إزاء أحد الآثار الواضحة لتأثير انخفاض قيمة العملة الوطنية على الأنشطة الدولية للسينما الإيرانية. وهو أمر يتوقع أن يصل إلى بعد أوسع ولا يقتصر على جودة وكمية حضور المهرجانات الدولية والفعاليات السينمائية».

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 27 أيار 2019 العدد 3767

صورة وخبر

يواجه من يقطف زهرة «وردة الدب» النادرة في ولاية أفيون قره حصار، غربي تركيا، غرامة قدرها حوالي 10 آلاف دولار أميركي. ووضعت مديرية حماية الطبيعة والحدائق الوطنية، كاميرات خفية في المنطقة، لرصد من يقطف هذه الزهرة الخاضعة للحماية. تشكّل هذه الزهرة التي تعرف بين الأهالي باسم «التوليب الأحمر»، لوحات ساحرة مع تفتحها في شهري أيار (مايو) وحزيران (يونيو) من كل عام، في «وادي كسرى» في قرية غلويازي، لتصبح المنطقة قبلة لعشاق الطبيعة والتصوير (حسين أونلوسوي ــ الأناضول)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

ناجٍ إلى حين...

في حلمِ الليلةِ الفائتة، أبصرتُ نفسي:
جنديّاً جباناً، وهارباً من ميدانِ الحرب.
ولأنني كنتُ يائساً مِن إمكانيّةِ الاستنجادِ بمن
يمكنُ الاستنجادُ بهم
قعدتُ في ظلِّ حائط، ورحتُ أنتحب.
...
بالطبع، لم أمتْ من شِدّةِ الهلعِ أو شدّةِ الخزي.
لكنْ، بعدَ أنْ أفقتُ وعملتُ قهوتي ودخّنتُ ثلاثَ
سجائري الأولى،
انتبهتُ إلى حقيقةِ أنني لستُ جنديّاً ولا هارباً
وأنني، أنا هذا الشيءَ البالي، لم أَعد صالحاً للخدمةِ
في كتائبِ الجيوشِ المحاربة...
وبالتالي، لستُ مضطرّاً لأنْ أتوسّلَ إلى أحد:
«أرجوكَ أَعتِقْني، وأَعِنّي على النجاةِ من هذه
المحنة!».
انتبهتُ، واغتبطتُ. وأشعلتُ سيجارتي السعيدةَ
الرابعة
على شرفِ شيخوختي البالية التي، بفضلِها
وفضلِ هذا السريرِ الهانيءِ الرحيم،
أنا ناجٍ حتى الآنَ من أهوالِ الحربِ ونواميسِ عارِها
وأمجادِها.
ناجٍ... إلى حينْ.

2018/7/28

نظرية التطور لقاء مع علي مخ

ضمن الأنشطة الثقافية المنوّعة التي يقيمها دورياً، يدعو «معهد المعارف الحكمية للدراسات الفلسفية والدينية»، يوم الخميس المقبل إلى حضور لقاء فكري مع الباحث والدكتور اللبناني علي مُخ (الصورة) حول «نظرية التطوّر بالانتخاب الطبيعي، أدلّتها وكيفية تخطئتها». ابن مدينة الهرمل الذي تخصص في هندسة الإلكترونيات والاتصالات بداية في «الجامعة اللبنانية» قبل أن يتابع دراسته في الخارج، سيخوض بعد ذلك نقاشاً «جدّياً ومعمّقاً» مع الحاضرين.

لقاء ونقاش مع علي مخ: الخميس 30 أيار (مايو) الحالي ـ الساعة الخامسة بعد الظهر ـ مقرّ «معهد المعارف الحكمية» (السان تيريز ـ «سنتر يحفوفي» ـ بلوك C ـ الطبقة الثالثة». للاستعلام: 05/462191 أو 76/549219

صيدا تحيي تراثنا مع زكي ناصيف

للمرّة الأولى في صيدا وجنوب لبنان، يقدّم «مسرح إشبيلية» في السابع من حزيران (يونيو) المقبل أمسية بعنوان «صيدا تحيي تراثنا»، تحييها فرقة الموسيقى العربية التابعة لـ «برنامج زكي ناصيف للموسيقى» في «الجامعة الأميركية في بيروت»، بقيادة العميد الموسيقي جورج حرّو (الصورة). على مدار ساعة ونصف الساعة، سيستمع الجمهور إلى أغنيات منوّعة مختارة بعناية من التراث اللبناني والعربي. علماً بأنّ منال بو ملهب تولّت مهمّة تدريب الكورال.

أمسية «صيدا تحيي تراثنا»: الجمعة 7 حزيران ـ الساعة الثامنة مساءً ـ «مسرح إشبيلية» (بناية «مصباح» ـ شارع حسام الدين الحريري ـ صيدا/ جنوب لبنان). للاستعلام: 71/270090

فراس يغنّي كارم ... «يا خدود الحليوة»

تحت عنوان «عنّابي»، يعود الشاب اللبناني فراس عنداري في الأوّل من حزيران (يونيو) المقبل إلى «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت) ليغنّي باقة من الأغنيات المنتقاة من الريبيرتوار الغني للفنان المصري الراحل كارم محمود (1922 ـ 1995/ الصورة). يرافق فراس في الأمسية المرتقبة الموسيقيون: سام دبّول (قانون)، وخضر رجب (كمنجة)، ومازن ملاعب (طبلة)، وأحمد الخطيب (رق). علماً بأنّ عنوان الموعد مستوحى من اسم الأغنية الشهير التي أدّاها محمود في عام 1972، من كلمات كامل الاسناوي وألحان حلمي أمين.

أمسية «عنّابي»: السبت 1 حزيران يونيو ـ الساعة العاشرة مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

الأخبار
الاثنين 27 أيار 2019 العدد 58
Lundi 27 Mai 2019 no58

رأس المال

في العدد

02
فيفيان عقيقي
خطّة «ماكينزي» لن تؤتي ثمارها أبداً

04
فاطمة الموسوي
الأسباب الاقتصادية لمشاركة النساء في انتفاضة السودان

05
علي هاشم
ضريبة 2% على الاستيراد تضرّ ولا تنفع

06
بيتر بوفينغر
مقدار الجرعة يُحدِّد السمّ

08
غسان ديبة
سياسة الطبقة vs سياسة الهوية

الموازنة الممكنة: زيادة الايرادات والاستثمارات وتخفيض كلفة الدين

	موازنة 2018	مشروع موازنة 2019	الموازنة الممكنة 2019	التغير في الموازنة 2019	التغير في الموازنة الممكنة
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	56,8	59,6	59,6	2,8	2,8
نسبة الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي	20.6%	21.1%	25%	0.5%	4.4%
نسبة النفقات من الناتج المحلي الإجمالي	32%	28.7%	32%	-3.3%	0%
نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي	11.4%	7.5%	6.8%	-3.9%	-4.6%
الدين الحكومي (مليار دولار)	85,1	89,6	89,2	4,5	4,1
نسبة الدين الحكومي من الناتج المحلي	149.8%	150.3%	149.6%	0.5%	-0.2%
متوسط الفائدة على الدين الحكومي القائم	6.3%	6.1%	5%	-0.2%	-1.3%
الإنفاق الاستثماري (مليار دولار)	1.4	1.08	2.4	-0.3	1
تشغيل الدولة والدعم والحماية والاجتماعية (مليار دولار)	3.1	2.62	4.3	-0.5	1.2

المصدر: حسابات خاصة تستند إلى نتائج المالية العامة (2018) والصيغة الأخيرة لمشروع الموازنة (2019) — تصميم: سنان عيسى

البديل عن التقشّف ممكن ومتاح... حتّى في منطق النظام

كل زيادة في الإيرادات العامّة بنسبة 1% من الناتج المحلّي الإجمالي، تعادل 600 مليون دولار تقريباً في أسعار عام 2019. وكل تخفيض بنسبة 1% للفائدة على الدَّيْن الحكومي القائم (أي الدَّيْن المُتراكم)، يخفّض الإنفاق العام بقيمة 900 مليون دولار فوراً... يجدر أن نتذكّر هذين الرقمين دائماً، ولا سيّما عندما نسمع أن لا بديل عن الموازنة التقشّفية التي أقرّتها الحكومة أخيراً. فهما دليلنا على أن البديل موجود في كلّ وقت، ولكن المصالح هي التي تحدّد الخيار

حقّقت الحكومة هدفها بتخفيض العجز في الموازنة من 11,4% في العام الماضي إلى 7,5% في هذا العام. إلّا أن بلوغ هذا الهدف تمّ عبر «قصقصة» عشوائية للإنفاق العام، ولا سيّما الاستثماري، وزيادات عشوائية أيضاً لضرائب ورسوم نابعة من عقلية «الجابي» نفسها التي سادت في ربع القرن الأخير. في الحصيلة، يعتقد الكثير من الاقتصاديين أن هذه الموازنة لها أثر «انكماشي» على الاقتصاد، وستكون لها تداعيات سلبية كثيرة على مستوى معيشة الأسر المتوسّطة والمتدنّية الدخل، وستؤدّي إلى المزيد من التدهور في البنية التحتية والخدمات الأساسية... فهل حقّاً لا يوجد بديل عن هذا «التقشّف» السيئ وسياساته المُرتجلة؟

في ما يلي تمرين بسيط عن موازنة بديلة مُمكنة، تهدف إلى استخدام السياسات المالية والضريبية لتحفيز الاقتصاد وزيادة الاستثمار العام وتحسين كفاءة النظام الضريبي وعدالته بدلاً من التقشّف والانكماش وتحميل الفئات الاجتماعية الضعيفة المزيد من الكلفة غير المُبرَّرة. ويجدر بداية التنويه إلى أن هذا التمرين لا ينطلق، لا من قريب ولا من بعيد، من الحاجة الفعلية إلى تغييرات طموحة، ثورية أو انقلابية، لا تحصل عادة من خلال منطق «الإصلاح» في النظام القائم، بل ينطلق من تعديلات مُمكنة ومُتاحة من ضمن منطق النظام نفسه، يُردِّدها العديد من الاقتصاديين المحلّيين والأجانب، ولا سيّما الليبراليين والذين يدورون في فلك المؤسّسات المالية الدولية والمصارف الكبرى.

تتَّسِع دائرة الإقرار بين هؤلاء الاقتصاديين بأن ما يُسمّى «الضغط الضريبي» . أي نسبة الاقتطاعات الضريبية من مجمل الناتج المحلّي . هو منخفض جدّاً في لبنان، وهو من أدنى المعدّلات ليس على صعيد الدول الرأسمالية المُتقدّمة، بل على صعيد الشريحة العليا من مجموعة الدول متوسِّطة الدخل التي يُصنّف لبنان ضمنها. وبالتالي يجد هؤلاء الاقتصاديون أن رفع نسبة الإيرادات العامّة من الناتج المحلّي من 20% إلى 25% هو هدف مُمكن ومقبول وضروري، ولن يكون له آثار سلبية كبيرة إذا تمّ رفع الإيرادات من خلال مكافحة التهرّب الضريبي وإزالة الإعفاءات والاستثناءات الدائمة والمؤقّتة واعتماد الضرائب المباشرة التصاعدية وزيادة معدّلاتها على الأرباح العالية والريوع والفوائد والأملاك وتغريم الاحتكارات والامتيازات والنشاطات المُضرّة بالصحّة والبيئة والتي تستنزف الموارد والثروات الطبيعية والتاريخية.

يُقدَّر التهرّب الضريبي وحده بنحو 4% من الناتج المحلّي، أي نحو 2,4 مليار دولار لا تجبيها الدولة وفق النظام الضريبي القائم كما هو. وتُعتبر معدّلات ضريبة الدخل على الأرباح ورؤوس الأموال والفوائد منخفضة جدّاً، ولن يتجاوز مجموع حاصلاتها في موازنة 2019 نحو 3 مليارات دولار، أو 5% فقط من الناتج المحلّي الإجمالي، ويمكن رفع هذه النسبة بسهولة إلى 8%، أي زيادتها بقيمة 1,7 مليار دولار عمّا هو مُقدَّر في مشروع الموازنة. وكذلك لا يوجد ضغط ضريبي ملموس على الملكيّة والإرث، ما عدا رسوم التسجيل الباهظة التي ترفع كلفة السكن والأعمال ولا تصيب أرباح المضاربات العقارية... بمعنى ما، يمكن من خلال مزيج من الإجراءات الرامية إلى تخفيض التهرّب الضريبي وزيادة الضغط الضريبي على الأرباح والريوع الكبيرة المُحقّقة، زيادة نسبة الإيرادات العامّة إلى 25% من الناتج، أي زيادة 3,2 مليار دولار على إيرادات الدولة المُحصّلة في العام الماضي.

كذلك تتَّسِع دائرة الإقرار بين الاقتصاديين بأن معدّلات الفائدة على الدَّيْن العام سخيّة وباهظة، ويمكن تخفيضها على الدَّيْن القائم إلى 5%، وبالتالي تخفيض مدفوعات الفائدة بأكثر من مليار دولار في هذا العام فقط. وينطلق هذا الطرح من أن الدائنين الذين استفادوا كثيراً من الفوائد المُتراكمة على الدَّيْن العام عليهم أن يتحمّلوا قسطاً من الكلفة المباشرة، وينطلق أيضاً من أن السياسة النقدية القائمة على أسعار الفائدة المُرتفعة باتت تكبح الاقتصاد وتشكّل العبء الأكبر عليه، ولذلك لا يمكن تصوّر أي إصلاح، من أي نوع ومهما كانت أهدافه، من دون تخفيض أسعار الفائدة وتقليص خدمة الدَّيْن العام.

إن اعتماد هذين الخيارين، زيادة الضرائب المباشرة وتحصيلها وتخفيض الفائدة على الدَّيْن القائم، يؤدّيان إلى حشد موارد إضافية للدولة للتدخّل في الاقتصاد ودعمه وزيادة الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الأساسية وتوسيع سياسات الحماية الاجتماعية، إذ إن تخفيض مدفوعات الفائدة بقيمة 1,1 مليار دولار عمّا ورد في مشروع موازنة 2019، وزيادة الإيرادات بقيمة 2,3 مليار دولار عمّا هو متوقّع في مشروع الحكومة، يكفلان خفض العجز إلى 6,8% من الناتج المحلّي بدلاً من 7,5%، وفي الوقت نفسه زيادة الإنفاق الاستثماري من 1 مليار إلى 2,4 مليار دولار، وزيادة الإنفاق على تشغيل الدولة والدعم والحماية الاجتماعية من 2,6 مليار إلى 4,3 مليار دولار، والمحافظة على الأجور ومعاشات التقاعد والتقديمات الاجتماعية ودعم أسعار الكهرباء، بانتظار أن يكون للدولة رؤية مُحدَّدة لكيفية إصلاح هذا البنيان الخربان.

يركّز الخبراء على سمة رئيسية عند حديثهم عن آلية عمل الشركات الاستشارية الكبرى. وفقاً لهؤلاء، لا تقدّم هذه الشركات للزبون إلّا ما يريد أن يسمعه تحديداً، وتتقاضى لقاء ذلك مبالغ طائلة، غالباً ما تتحوّل إلى موارد مهدورة، لكون الحلول المُقترحة لن توّتي بالثمار المرجوّة منها. هذه الخلاصة هي نفسها التي تعرضها مراجعة أعدّتها مؤسسة «البحوث والاستشارات» لمنظّمة «فريدريتش إيبرت» الألمانية، بهدف تقييم «الخطّة الاقتصادية الوطنية» التي كلّفت شركة «ماكينزي» اقتراحها لمصلحة الدولة اللبنانية

فيفيان عقيقي

تقييم مؤسّسة «البحوث والاستشارات» لخطّة «ماكينزي»

النتائج غير مضمونة وقد لا توّتي ثمارها أبداً

تشخيص العوارض لا الأسباب

كلّفت منظّمة «فريدريتش إيبرت» مؤسّسة «البحوث والاستشارات» إجراء مراجعة للخطّة المُقترحة من شركة «ماكينزي»، وذلك انطلاقاً من مبادئ «الديموقراطية الاجتماعية» الثلاثة، وهي النموّ والعدالة الاجتماعية والاستدامة. وخلصت هذه المراجعة، التي أشرف عليها الاقتصادي كمال حمدان، إلى أن «ماكينزي» ركّزت حصرياً على النموّ، وتجاهلت العاملين الآخرين. وفقاً لهذه المراجعة «بعدَ النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً عند صياغة السياسات الاقتصادية، ولكنّه ليس غاية في حدّ ذاته، ويجب أن يأخذ المساواة الاجتماعية والعدالة في الاعتبار، وتوزيع عائدات الاقتصاد الديناميكي والإنتاجي بشكل عادل، والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة».

حُدّدت مهمّة «ماكينزي» باقتراح خطة تهدف إلى «تحريك الاقتصاد الراكد، وخلق فرص العمل من خلال تنويع القطاعات الإنتاجية وتحديثها، وزيادة نمو الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6% سنوياً خلال ثلاث سنوات، وخفض معدّل البطالة إلى النصف خلال خمس سنوات، وزيادة مساهمة القطاع الإنتاجي في الناتج المحلّي من 14% إلى 25% بحلول عام 2025». ويفترض بخطّة بهذا الحجم وتلك الأهداف «أن تعلي من شأن الحوار الاجتماعي بين شركاء النموّ الثلاثة، أي الدولة وأصحاب العمل والعمّال، سواء في الأطر المؤسّسية الراهنة، أي المجلس الاقتصادي الاجتماعي، أو في أطر مستقبلية، فضلاً عن مأسسة أطر تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي لكل المبادرات الوطنية المقترَحة».

تفترض خطة «ماكينزي» أن تحريك الإنتاج يتحقّق من خلال إصلاح بيئة الأعمال كمدخل لزيادة القدرة التنافسية، وانضباط المالية العامّة، وتقديم عروض مُميّزة لجذب الاستثمارات، وهو ما اعتبرته المراجعة بعبّر عن «رؤية نيوليبرالية بجوهرها، لأنها ترى مسؤولية الدولة محصورة فقط بضمان أفضل بيئة للأعمال والاستثمار، على حساب مسؤولياتها الأكثر أهمّية في تنظيم السوق وضمان الحماية الاجتماعية. فهي لا تذكر أن رفاهية المواطنين هي الهدف الشامل للاقتصاد المُنتج المُراد بلوغه، وتعتمد على الأطر الضيّقة لشبكات الأمان التي تستهدف الفئات الهشّة بدلاً من توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين، والمتمثّلة بتعليم رسمي ذي نوعية مرتفعة وتغطية صحّية شاملة ونظام تقاعد عصري».

> ركّزت «ماكينزي» على النموّ وتجاهلت مبدأي العدالة الاجتماعية والاستدامة

وفقاً لتقييم المؤسّسة، حدّدت خطّة «ماكينزي» ثلاثة تحدّيات رئيسية يواجهها لبنان، هي «شدّة تقلّب الاقتصاد، وقدرات الحكومة المحدودة على تحريك النمو وبيئة الأعمال غير المواتية». إلّا أن الخطّة المُقترحة تتجاهل أن «هذه التحدّيات ليست إلّا أعراض الاختلالات الأعمق في الاقتصاد اللبناني»، والتي تتمثّل، وفق مراجعة مؤسّسة «البحوث والاستشارات» بـ:

1- انعدام الاستقرار الجيوسياسي الإقليمي.

2- النظام السياسي التوافقي الطائفي، الذي يعوق المساءلة ويقوّض مؤسّسات الدولة ويعزّز البحث عن الريع والمحسوبية والفساد.

3- المصالح المتشابكة للنخب السياسية والتجارية، التي تستحوذ على الحصّة الأكبر من الفائض الاقتصادي، ما يتعارض مع وجود دولة قويّة ذات رؤية اقتصادية واضحة ودور تنظيمي يخدم المصلحة العامّة.

4- النموذج الاقتصادي النيوليبرالي، الذي يعتمد على الاستهلاك المُفرط (بشكل رئيسي من الواردات) كمُحدّد للنموّ، ويؤدّي إلى مديونية عامّة وخاصّة مُفرطة تحدّ من قدرة الحكومة على الاستثمار وإطلاق النموّ، وتحدّ من الموارد المالية المُتاحة للاستثمار من قِبَل القطاع الخاص.

> 6%
> هي نسبة النموّ التي تتوقّعها خطّة «ماكينزي» سنوياً خلال 3 سنوات مع خفض معدّل البطالة إلى النصف خلال 5 سنوات

وتعتبر هذه المراجعة أن تشخيص «ماكينزي»، الذي يتطرّق إلى الأعراض ولا يبحث في الأسباب، دفعها نحو «اقتراح حلول غير واقعية وفي أطر زمنية غير واقعية، لن توّتي ثمارها ما لم تُعالَج الاختلالات الوظيفية».

إجراءات تحفيز التحوّل الاقتصادي: البحث في القشور

تفترض خطّة «ماكينزي» المُقترحة أن عوامل التمكين الأساسية لتنفيذ مقترحاتها تشمل «العمل على تعزيز البنية التحتية، وتفعيل الحوكمة، ولا سيّما في مجال الإدارة والتمويل والتشريع». لكن وفقاً للمراجعة التي قامت بها مؤسّسة «البحوث والاستشارات»، يوجد تعارض ضمن هذه الخطّة نفسها، فمن جهة، «تقترح التعاطي بمسؤولية أكبر مع تحدّيات المالية العامّة، وفي الوقت نفسه تطرح برنامجاً طموحاً لتطوير البنية التحتية وتحصر تمويله بالقروض بدلاً من استهداف النظام الضريبي وتصحيحه، وهو ما قد يفضي إلى تكريس الحلقة المالية المُفرغة التي يدور لبنان فيها منذ نحو 30 عاماً».

يعدّ الاستثمار في البنية التحتية، وفق المراجعة، من العوامل المحفوفة بمخاطر إعاقة انتظام الموازنة بدلاً من إعادة إحياء الاقتصاد، نظراً إلى ضخامة الدَّيْن العام المترتّب على لبنان، الذي قد ينعكس على مساعي تحقيق العدالة الاجتماعية، باعتبار أن المزيد من ارتفاع الدَّيْن العام سيعزّز إعادة التوزيع لمصلحة أصحاب رأس المال، أي دائني الدولة الذين يحصلون على فوائد تسدّدها الدولة من الضرائب التي يدفعها المكلّفون، وهي بالأساس ضرائب تطاول الفئات الاجتماعية المتوسّطة والفقيرة. وهو ما يفترض حصر الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الأكثر إلحاحاً، وتوفير التمويل لها عبر مزيج من القروض والأدوات الضريبية ذات البعد التصاعدي لتحقيق توزيع عادل لأعباء المالية على مختلف الشرائح الاجتماعية.

من ناحية التمويل، تركّز خطّة «ماكينزي» على خفض العجز السنوي بنسبة 1% من الناتج المحلّي لمدة خمس سنوات، عبر ضبط النفقات العامّة، وهو ما قد ينعكس على الأوضاع المعيشية للفئات ذات الدخل المنخفض، لكون هذه الفئات تعتمد بنسبة أكبر على هذه الخدمات التي تؤمّنها الدولة، وعبر تعزيز جهود التحصيل الضريبي، لكن من دون التطرّق إلى تعديل النظام الضريبي الذي يقوم بنسبة 70% على ضرائب غير مباشرة. في المقابل، تتغاضى خطّة «ماكينزي» عن أن فوائد الدَّيْن العام تشكّل نحو 32% من الإنفاق العام، وأن النظام الضريبي القائم ذو طابع رجعي وله انعكاساته على العدالة الاجتماعية، بدليل أن لبنان يتميّز بمستويات هي من بين الأعلى عالمياً لناحية تركّز الثروة والدخل. وكذلك تطرح الخطّة خصخصة الشركات المملوكة من الدولة، لكن من دون أن تحيط بشكل كافٍ بالمخاطر المرتبطة بعمليات الخصخصة والشراكة بين القطاعين الخاص والعام في بلد تنتشر فيه المحاباة بين أهل السياسة وكبار أصحاب العمل.

> ارتفاع المديونية سيعزّز إعادة التوزيع لمصلحة دائني الدولة

في ما يتعلّق بالإدارة، تعدّ ازدواجية المرجعية التي يخضع لها الموظّفون في القطاع العام، أي الدولة والقوى السياسية والطائفية، عقبة أساسية مُعرقلة للإصلاحات المُقترحة من قبل «ماكينزي»، ولا سيّما زيادة الإنتاجية واجتثاث الفساد، وهو ما يفترض إصدار قوانين تحرّر الوظيفة العامّة من طوق الطائفية، وإصلاح البنية الإدارية ومراجعة وظائفها ومهماتها بهدف زيادة الإنتاجية وتسهيل التكامل والتنسيق الأفقي.

أمّا بالنسبة إلى التشريع، فلا تعير الخطّة المقترحة انتباهاً إلى النقص الفادح في إنفاذ القوانين السارية، كمؤشّر عمّا ستواجهه الإصلاحات التشريعية المُقترحة من قبلها من عراقيل أمام تحقيق الأهداف المتوخاة منها. مع العلم أن تركيز «ماكينزي» يكاد ينحصر في تشريع قوانين تسهيل بيئة الأعمال، فيما تغيب كلّياً الإصلاحات المتعلّقة بقضايا أساسية تنتج مناخاً أفضل للأعمال والعمّال على حدّ سواء، مثل قانون مكافحة الاحتكار، وقانون عمل عصري، واعتماد مفهوم الأجر اللائق... إلخ.

هل القطاعات المُختارة قادرة فعلاً على تحويل الاقتصاد؟

اعتمدت «ماكينزي» على معايير «لا تستند إلى أي حجج دامغة أو مدعومة ببوقائع مُقنعة، وهي مُستخلصة من تحليلات تعتمد نهج المقارنة مع بلدان وصفتها بالمرجعية، بمعزل عن معايير الناتج المحلّي للفرد. وخصائص مكوّنات الناتج المحلّي، والسمات الخاصّة بالمقدرات الجغرافية والبشرية والاقتصادية. وكذلك قدّمت عدداً تقديرياً للوظائف المُفترض إنشاؤها، بما يشكّل ضعفي ما أُنشئ بين عامي 2004 و2009، وهي الفترة التي سجّلت أعلى معدّلات النمو الاقتصادي في لبنان».

وتتناول المراجعة كل قطاع من القطاعات التي ركّزت عليها الخطّة المُقترحة:

◄ الزراعة:

يتجاهل التشخيص الذي وضعته «ماكينزي» عقبات رئيسة تحول دون نموّ قطاع الزراعة، فيما تركّز على بعض الأسباب الرئيسية لضعف الزراعة مثل طغيان المحاصيل المنخفضة القيمة وانخفاض إنتاجيتها، بالإضافة إلى متوسّط أحجام الحيازات الصغيرة، تغفل في المقابل، تشتّت الأسواق الإقليمية والعالمية، وعدم قدرة لبنان على الوصول إلى حجم الإنتاج المطلوب ليصبح قادراً على المنافسة من حيث الكلفة، والطبيعة الاحتكارية لسوق مستلزمات الإنتاج الزراعي. وهو ما يصعّب عملية الدفاع عن اختيار الزراعة كقطاع ذي أولوية قادر على الاضطلاع بدور رافعة للاقتصاد اللبناني. وبالتالي تأتي التوصيات بعيدة من عامل أساسي لانطلاق أي إصلاح في القطاع الزراعي، وهو تحديد الأولويات، بحيث يفترض التركيز على زراعات ذات قيمة مضافة عالية ومحاصيل مرتبطة بالصناعات الغذائية والطبية، بالإضافة إلى العمل على شمول العمّال الزراعيين بالحماية التي يوفّرها قانون العمل، ومعالجة تفشّي العمل غير النظامي، فضلاً عن التركيز على موضوع الأراضي غير الممسوحة في البقاع الشمالي تسهيلاً لاستثمارها، ومراعاة استخدام الوارد، ولا سيّما المياه، لدى تحديد أولويات الزراعات والمحاصيل.

◄ الصناعة:

تقدّم «ماكينزي» تشخيصاً مناسباً نسبياً لكامن ضعف القطاع الصناعي، إلّا أنها تغفل سمة ضعف رئيسة تتمثّل بغلبة المؤسّسات الصغيرة، التي تتّسم ببساطة أعمالها واعتمادها على العمل اللانظامي وضعف تبادل النشاطات فيما بينها، فضلاً عن إغفالها ظاهرة إغراق الأسواق اللبنانية بمنتجات رخيصة بفعل التحرير المُتسارع للمبادلات التجارية والاتفاقيات التجارية التي أضرّت بالصناعة. تحصر «ماكينزي» نقاط ضعف الصناعة بانخفاض القدرة التنافسية نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وبيئة الأعمال غير المواتية، بالإضافة إلى نقص العمالة الماهرة والتطبيق المحدود للمعايير الدولية. وفي هذا السياق، تقترح إعطاء أولوية لفروع القطاع الأكثر قابلية للنموّ، مثل الصناعات الغذائية والأدوية وتصميم الأزياء، وتلبية متطلّبات الإعمار في سوريا، فضلاً عن تطوير مناطق صناعية. لكن في المقابل، وفقاً للمراجعة، يقيت مسألة التدابير الحمائية التي تتيح للصناعات الناشئة الازدهار دون أي معالجة، وكذلك جرى تجاهل استدامة البيئة ومنع تفاقم التلوّث عند إحياء القطاع الصناعي، فضلاً عن دعم نموّ المؤسّسات الصغيرة وتشخيص عوائق نموّها، وتجهيز الأرضية لأي تفاعل قد ينشأ مستقبلاً مع صناعة النفط والغاز.

◄ السياحة:

تغفل «ماكينزي» الإشارة إلى أهمّية السياحة الداخلية كقناة لجذب السائحين وكرافعة للتنمية المحلّية والريفية، ولا تركّز بصورة كافية على دور البيئة في تحسين فرص نموّ هذا القطاع، خصوصاً أن إصلاح قطاع السياحة يحتاج إلى إعطاء أولوية لمشكلة إدارة النفايات الصلبة، فضلاً عن تقديم الحماية الاجتماعية للعدد الكبير من العمّال الموسميين في هذا القطاع. إذ تنحصر توصيات «ماكينزي» بجذب السياح من 15 بلداً (بلدان مجلس التعاون الخليجي وبعض البلدان الأوروبية وبلدان الشتات اللبناني) عبر تطوير مراكز للسياحة البيئية والثقافية والترفيهية في بيروت وجبيل وصور، وتحويل لبنان إلى وجهة للسياحة الطبّية والسياحة المتعلّقة بالاجتماعات والمبادرات.

◄ اقتصاد المعرفة

افتراض أن لبنان يمكن أن يصبح مركزاً رقمياً في المنطقة عبر بناء قرى للمعرفة فيه، هو أمر معقول، إلّا أن هذا المشروع يتطلّب استثمارات كبيرة قد لا تُؤدي إلى النتائج المتوقّعة، فضلاً عن أن «ماكينزي» لا تقدّم أي تقديرات، ولو أولية، لتكلفة المشاريع المُقترحة، علماً أنها تقترح تحوّل لبنان إلى مركز اقتصادي مُنتج يورّد الخدمات المتطوّرة إلى بلدان الشرق الأوسط، ومركز تعليمي يجذب الطلاب من المنطقة والعالم. إلّا أن تحقيق هذه الأهداف يفترض التثبّت المُسبق من توافر الشروط والمتطلبات اللازمة لفهم اقتصاد المعرفة، بما يشمل توافر الخبرات والمهارات وخدمات الاتصالات والمعلومات وحجمها ونوعيّتها.

◄ الخدمات المالية

تعترف «ماكينزي» بأن قطاع الخدمات المالية ليس كثيف العمالة. ومن المرجّح أن يبقى عدد العاملين فيه ثابتاً عند 50 ألف موظّف بين عامي 2018 و2025. لكن على الرغم من ذلك، توصي بتقوية الخدمات المالية، وتحوّل لبنان إلى مركز جذب للاستثمارات وشركات الأوف شور، واستحداث مراكز ريادية في حقول مُحدّدة، أبرزها تمويل المشاريع والتحليلات الرقمية والدراسات الإكتوارية. فيما يُفترض تنظيم نموّ هذا القطاع الذي كان له تاريخياً تأثير تراجعي بعدالة توزيع الدخل في لبنان، والتأكّد من موازنة أي حوافز تُمنح لهذا القطاع بالحوافز التي تستفيد منها الفئات ذات الدخل المنخفض، بالإضافة إلى معالجة أوجه التمييز والتفاوت في كلّ ما يتصل بعمليات الإقراض المصرفي لجهة قطاع النشاط والنوع الاجتماعي ومتطلّبات التنمية المتوازنة.

◄ الاغتراب

تتعامل «ماكينزي» مع «الاغتراب» بوصفه قطاعاً اقتصادياً، وهو أمر من غير الشائع تقديمه في الخطط الاقتصادية، فيما كان يمكن اعتباره عامل تمكين للتنمية الاقتصادية، أكثر من ذلك، توصي الرؤية بالعمل على تحضير الأجيال القادمة من القوى العاملة للهجرة بحيث تُدرَّب لتلبية متطلّبات أسواق العمل في الخارج، وهو ما يتناقض مع وظيفة الدولة الكلاسيكية في توفير فرص العمل اللائقة لكافة مواطنيها بدلاً من إعدادهم للهجرة وتحويلهم إلى «مادة للتصدير». وبالإضافة إلى ذلك، توصي «ماكينزي» بتطوير قاعدة بيانات متينة للمغتربين وتعزيز الهوية الوطنية والروابط بينهم وبين لبنان، والاستفادة من شبكة الشتات اللبناني وتشجيعهم على الاستثمار في لبنان أو فتح أسواق لتصدير السلع اللبنانية، في حين أن المطلوب تحقيق التوازن في آلية اعتماد لبنان على المغتربين وخلق حوافز لاجتذاب المهارات البشرية العالية من بينهم، لا فقط استثماراتهم.

يبدو النموذج الاقتصادي اللبناني عالقاً في حلقة مُفرغة

1. **عدم تحقيق أي ثروة إضافية**
   - نما نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي بنسبة 30% خلال الأربعين سنة الماضية، في مقابل متوسّط عالمي بلغ 120%.
   - 8% خلال السنوات السبع الماضية، في مقابل 14% كمتوسّط عالمي

2. **كان النموّ متقلّبا**
   - تقلّب بنحو 1,4 أضعاف مثيله في بلدان منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ 1992 مرتكزاً على التدفقات المالية الإقليمية وتحويلات المهاجرين
   - نمو تدفقات ميزان المدفوعات بنسبة 40% في 2005–2010، في مقابل 3% في 2010–2015

3. **تذهب هذه التدفّقات إلى**
   - القطاعات الأقل إنتاجا، وخصوصا الاستهلاك والعقارات

4. **يخصّص جزء من التدفقات**
   - لتمويل الإنفاق الحكومي والدَّيْن العام
   - يبلغ العجز المالي 8% من الناتج المحلّي الإجمالي
   - يمتلك لبنان ثالث أعلى نسبة دين من الناتج المحلّي في العالم
   - لا يترك الدَّين مجالاً للنفقات الرأسمالية: شكّلت 4% من الموازنة خلال السنوات العشر الماضية

5. **تؤدّي كل هذه العوامل إلى**
   - بنية تحتية دون المستوى
   - المرتبة 113 بين 137 دولة
   - تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 30% بين عامي 2010–2017

6. **تنخفض مساهمة القطاعات المنتجة**
   - 14% من الناتج المحلّي في 2010–2016، مقابل 20% كمعيار مرجعي
   - فتتراجع فرص العمل والإنتاجية، ما يطيل أمد هذه الحلقة المُفرغة...

المصدر: خطة ماكينزي

اقتصاد السوء

من قال إن الحكومة بلا رؤية!

محمد زبيب

بعد جلسات طويلة وعديدة، تفرّغ فيها مجلس الوزراء على مدى 25 يوماً للاتفاق على مشروع قانون الموازنة لعام 2019، أعلن وزير الإعلام، يوم الجمعة الماضي، أن المجلس أنهى مناقشة مواد المشروع وأرقامه، وسيتمّ إقراره بصيغته الأخيرة، وإحالته على مجلس النواب، في جلسة تُعقد اليوم في قصر بعبدا.

طبعاً، تريد الحكومة أن تجعل إعلانها عن إنهاء «المناقشة» بمثابة حدث إعلامي تنتظره الجماهير. فبحجّة عدم جواز التأخير يجري طمس حقيقة أن هذا المشروع تأخّر بالفعل 6 أشهر عن المهل الدستورية والقانونية والموضوعية، وهو يأتي في الوقت الذي يُفترض أن تكون الحكومة مشغولة الآن بمشروع موازنة عام 2020، أو بالسؤال عمّا بعد عام 2019.

ولكن الأهمّ من طمس حقيقة التأخير الحاصل من زمان، هو طمس الحقيقة الأخرى، إذ إن هناك خشية من ترك «المناقشة» تأخذ مداها وتخرج عن قواعد اللعبة المرسومة وتوازنات المصالح المسيطرة، ولا سيّما بعد فشل التوافق المُسبقاً على المشروع قبل طرحه على مجلس الوزراء، وسقوط المقايضة التي طُرحت في اجتماع لممثّلي القوى الرئيسة في منزل الحريري في منتصف الشهر الماضي، وكانت تقضي بتخفيض الأجور ومعاشات التقاعد والتقديمات الاجتماعية بقيمة مليار دولار، في مقابل زيادة الضريبة على ربح الفوائد بقيمة 500 مليون دولار وإجراء هندسة مالية مع مصرف لبنان لاستبدال نحو 11 ألف مليار ليرة من سندات الخزينة التي يحملها بسندات فائدتها 1%، وهو ما يمكن أن يخفّض مدفوعات الفائدة بقيمة تقلّ قليلاً عن 500 مليون دولار.

منذ البداية، جرى وضع هدف اعتباطي غير مُبرَّر، أقلّه للناس، يقضي بتخفيض العجز المالي بقيمة مليارَي دولار، وبالتالي تخفيض نسبة هذا العجز من الناتج المحلّي الإجمالي من 11,4% محقّقة في العام الماضي إلى 7,5% يتوجّب تحقيقها في ما تبقى من هذا العام. لنتذكّر أن أولى الخطوات للضغط في هذا الاتجاه كانت إقرار مجلس النواب قانوناً «غير دستوري» كعادته، يجيز للحكومة الإنفاق وجباية الإيرادات على «القاعدة الإثنتي عشرية» ولكن لمدّة مُحدَّدة تنتهي في نهاية حزيران. ثمّ اتّخذ وزير المال علي حسن خليل الخطوة الثانية عندما أصدر أوامره إلى مديرية الموازنة ومراقبة النفقات بوقف الحجز كلّياً لمختلف أنواع الإنفاق، باستثناء الرواتب والأجور وتعويض النقل المؤقّت (وضمناً فوائد الدَّيْن)، اعتباراً من يوم الجمعة 22 آذار/ مارس الماضي، علماً أن هذه الأوامر غير قانونية وهي من صلاحيّات السلطتين التشريعية والتنفيذية لا من صلاحيّات وزير المال وحده.

ولكن فشل التوافق وسقوط المقايضة المطروحة دفعا إلى نقل «المناقشة» في الغرف الجانبية إلى طاولة مجلس الوزراء، وهي الحلبة الرئيسة للمحاصصة ومراقبتها والذود عن المصالح الكامنة فيها، ما سمح بتحويل هذه «المناقشة» إلى ما يشبه السباق في طرح كلّ ما يمكن أن يخطر ببال لتخفيض نفقة هنا ونفقة هناك وتحصيل إيراد من هنا ومن هناك من دون المسّ بمصالح القوى المُهيمنة على الدولة والاقتصاد. إلّا أن هذا السباق دفع إلى وضع طروحات تتناقض مع بعض هذه المصالح، ولا سيّما لجهة فرض رسم جمركي على كلّ المستوردات وفرض رسوم حمائية لبعض السلع واقتراح زيادة الضريبة على ربح الفوائد إلى أكثر من 10% وتعديل نظام التقاعد الذي يستفيد منه أكثر من 110 آلاف أسرة، بالإضافة إلى الطرح الذي بقي حاضراً كلّ الوقت والرامي إلى قصّ الأجور في القطاع العام بنسبة مُحدَّدة بالجملة أو بالفرق، والطرح الآخر الرامي إلى إجبار المصارف على المشاركة في عملية قصّ الدَّيْن... لقد عبّرت هذه الطروحات المختلفة عن التناقضات بين المصالح على الرغم من التزامها المطلق بقواعد اللعبة المرسومة، فبعضها يثير الدائنين، وعلى رأسهم المصارف، وبعضها يثير المودعين، وهم كتلة ضغط فائقة التأثير، وبعضها يثير المستوردين والتجّار الكبار، وبعضها يثير أكثر من 300 ألف شخص يمثّلون العاملين والمتقاعدين في القطاع العام، ولا سيّما العسكر، ويجدر تفادي المشكل معهم.

يقدّم وزير الإعلام في التصريح نفسه الذي أعلن فيه إنهاء «المناقشة» وصفاً دقيقاً للعملية التي جرت في مجلس الوزراء، ويشرح بطريقة كيفية الوصول إلى هدف تخفيض العجز، يقول: «هناك اقتراحات أمّنت موارد وأخرى خفّضت إنفاقاً، ونحن عملنا على زيادة الواردات وتخفيض النفقات. فعلى سبيل المثال، حين وصلنا إلى نسبة عجز 7,68%، اقترحت وزيرة الداخلية ريّا الحسن موضوع اللوحات العمومية، فتمّ تخفيض العجز إلى 7,5%. وبالتالي هناك اقتراحات خفّضت العجز وأخرى رفعت الواردات، حتى وصلنا إلى هذه النتيجة من مجمل الاقتراحات التي وردت في جلسات مجلس الوزراء».

سُئِل الجرّاح: ما هو الرقم النهائي للعجز؟ أجاب: 7,5% وفق وزير المال.

لا تنحصر الطرافة في هذه الصورة الكاريكاتورية لمناقشة مشروع الموازنة وسياسات الدولة في شتّى المجالات، بل في أن التصريح نفسه أيضاً ينقل استياء رئيس الحكومة من الكلام عن «أن مشروع الموازنة لا يتضمّن رؤية اقتصادية». ويقول الجرّاح إن الحريري ردّ بأنه «يعتبر هذا الأمر مجرّد حكي، لأن الرؤية الاقتصادية والإنمائية والاستثمارية موجودة في البيان الوزاري وفي مؤتمر سيدر وخطّة ماكينزي، وبرنامج التصحيح المالي الذي سيحصل على خمس سنوات». وختم: «علينا الخروج من هذا الكلام، وتركّز على شغلنا وعلى إنهاء العمل بالموازنة والانتقال فيها لمجلس النواب (...) فأنا لديّ أيضاً سلّة اقتراحات. فإذا كان المطلوب أن نبقى ندور ونغرق بأرقام 2019، ليس هناك من مانع، ولكن يجب أن يعرف الناس أن نسبة العجز التي وصلنا إليها مهمّة جدّاً بالنسبة للتخفيض من 11,5 إلى 7,5 %. وهذا الأمر ليس عادياً. علينا الاتكال على الله للانتهاء من موازنة 2019».

لنتجاوز قليلاً مسألة أن مشروع الموازنة المطروح هو الصكّ القانوني الوحيد، الذي يمكن أن يتضمّن رؤية للحكومة، فلا البيان الوزاري هو قانون، ولا وثيقة «سيدر» هي صكّ مُلزم، ولا «ماكينزي» طُرحت أصلاً على مجلس الوزراء، وكذلك لا يوجد برنامج للإصلاح المالي إلّا في هذه الوثائق المذكورة التي لم يرتقِ أي منها إلى مستوى «الرؤية» المتّفق عليها والمُقرّة وفق الأصول الدستورية والقانونية. كلّ ما في الأمر أن هذه «الرؤية» موجودة بالفعل، ويجري تنفيذها بمعزل عن «المؤسّسات»، ويفرضها تحالف المصالح المُسيطرة، الذي يريد من الحكومة أن تتقشّف أكثر في الإنفاق العام على البنية التحتية والخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية ودعم الاقتصاد الحقيقي، كبديل عن فرض الضرائب على الأرباح الطائلة والريوع والفوائد والمضاربات والاحتكارات والامتيازات والتوزيع السياسي للمنافع والمكاسب والدعم والتوظيف.

ليس بمقدور هذه القوى أن تحوّل رؤيتها إلى عقد اجتماعي، لأنها ببساطة تقوم على مواصلة كلّ ما يشكو منه الناس، ولا سيّما لجهة تحميلهم العبء الضريبي الرئيس على استهلاكهم ومعاملاتهم الإجبارية، ورفع الأسعار وتقليص القدرة الشرائية للأجور وتعظيم مكاسب رأس المال المالي والعقاري وحمايته من أي عمليّات قصّ أو تغريم أو حتّى المساهمة في الغرم المفروض على الجميع.

هذه هي رؤية الحكومة، إنها موجودة ومشروع الموازنة هو إطارها التنفيذي.

قراءة في الأسباب الاقتصادية لانخراط المرأة في الانتفاضة السودانية

فاطمة الموسوي
باحثة في معهد عصام فارس في الجامعة الاميركية في بيروت

يعيش السودان أزمات اقتصادية مُتتالية وفُستمرّة، منذ عقود، راكمت ظواهر عديدة من عوامل عدم الاستقرار، وأبرزها ارتفاع حدّة الفقر ومعدّلات البطالة والتضخّم في البلاد. فعلى الرغم من الموارد الكثيرة التي يتمتع بها السودان، لم يحل ذلك دون بروز معالم الفشل الاقتصادي، التي ألقت أعباءً إضافية على الشعب السوداني عموماً والنساء خصوصاً.

حالياً، يصنّف السودان من البلدان المُدقعة الفقر، فهو يحتلّ المرتبة 165 ضمن 188 دولة على مؤشّر التنمية البشرية. واكثر من 50% من السودانيين، أي نحو 15 مليون شخص، يعيشون تحت خطّ الفقر، وفقاً لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي. وتصل بطالة الشباب إلى 20,6% وفقاً لصندوق النقد الدولي، ويبلغ معدّل التضخّم نحو 63,86% وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء السوداني.

جذور أزمة بنيوية في الاقتصاد

ترتبط هذه المؤشّرات بعوامل بنيوية تعود جذورها إلى خمسينيات القرن الماضي، ووصلت إلى حدودها القصوى في السنوات الأخيرة، وأنتجت الانتفاضة التي انطلقت أخيراً. ويمكن إيجازها بالتالي:

■ حروب الشمال والجنوب: تفاقمت الأزمة في ظلّ المعارك المُتكرّرة بين الشمال والجنوب قبل الانفصال في عام 2011، والنزاعات الأهلية المتقطّعة في الأقاليم السودانية منذ عام 1955 والمستمرّة حتّى اليوم، لا سيّما في إقليم دارفور... هذه الحروب أدّت إلى زيادة الإنفاق على التسلّح، وبالتالي استنزاف ميزانية السودان وضرب ركائز الاستقرار فيه، وفرض سياسات تقشّفية انعكست على قطاعات إنتاجية ومعيشية، فضلاً عن استنزاف الكثير من الطاقات الشابّة التي تخلّت عن العمل في مرافق اقتصادية أساسية وانخرطت في القتال.

■ العقوبات الاقتصادية: فرضت الدول الغربية عقوبات اقتصادية مُتتالية على السودان انعكست على اقتصاده المحلّي، تقدّر الخسائر الناجمة عن العقوبات الأميركية منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي بنحو 50 مليار دولار، إذ أعاقت التجارة الخارجية ووضعت قيوداً على التعاملات المالية ومنعت استيراد قطع الغيار الأساسية لقطاعي الصناعة والنقل، وشلّت خطوط سكّة الحديد والطائرات. وأدّت العقوبات الأوروبية وتجميد أصول السودان الخارجية إلى تراجع قيمة العملة وترتيب آثار بالغة على الاقتصاد السوداني الهشّ في الأساس. كذلك أضرّت العقوبات بالصناعات البترولية والبتروكيماوية نتيجة منع الشركات الأميركية والأوروبية من العمل في السودان وتقديم خدماتها.

■ تفشّي المرض الهولندي: بين عامي 1999 و2011، بدأ السودان بعمليّات الاستكشاف والتنقيب عن النفط التي درّت نحو 70 مليار دولار. إلّا أن هذه العائدات شكّلت بداية الإصابة بالمرض الهولندي، عبر ضرب القطاعات الإنتاجية، ولا سيّما الزراعة، وتشكيل اقتصاد ريعي يعتمد في نموّه على صادرات البترول. في الواقع، تعدّ الزراعة القطاع الاقتصادي الرئيسي في السودان. ووفقاً للمنظمة الدولية للغذاء والزراعة (FAO)، كانت تسهم في نحو 39% من الناتج المحلّي، وتشغّل أكثر من ثلث القوى العاملة، وتنتج 75% من الصادرات السودانية، إلّا أن حصّتها من الصادرات انخفضت إلى 30% في العام 2014 مع بدء تصدير النفط. لقد أدّت السياسات الحكومية إلى إهمال الزراعة وتراجعها وقتل فرص بناء قطاعات إنتاجية أخرى، إذ لم تخصّص جزءاً من عائدات النفط لتطويرها والاستثمار فيها، بل تركّز الإنفاق على التسلّح، وتنفيع المنظّمات والفئات المرتبطة بالنظام ليتمكّن من إحكام قبضته. في النتيجة، تبدّدت العائدات النفطية من دون بناء أسس اقتصاد مستدام. وعندما انفصل الجنوب عن الشمال، شهد السودان الطور الأبرز من الانهيار الاقتصادي، خصوصاً أن معظم آبار النفط موجودة في القسم الجنوبي، فخسر السودان نحو 55% من عائداته المالية، وثلثي عائدات النقد الأجنبي، وفقاً لصندوق النقد الدولي.

الاقتصاد الزراعي والمرأة السودانية

تزامن تراجع القطاع الزراعي وتربية المواشي والنقل مع موجات من الجفاف، فازدادت هجرة الرجال من الأرياف إلى المدن أو إلى الخارج بحثاً عن عمل. وفي الريف الجنوبي انخرط عدد كبير من الرجال في القتال، فمات العديد منهم أو أصيبوا بالإعاقات الجسدية، نتيجة ذلك، تبدّلت الأدوار الاجتماعية والاقتصادية، إذ اتجهت النساء للاهتمام بالأرض وزراعتها، ووصلت نسبة النساء المعيلات للأسر إلى 35% وفق منظمة FAO، وبالتالي ازدادت مسؤوليّات المرأة داخل المنزل وخارجه، وتفاقمت الأعباء المُلقاة على عاتقها بعد تدنّي الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية والبنيات المعيشية الأساسية في الريف.

حالياً، تعدّ النساء المُنتج الفعلي في المجال الزراعي في الريف السوداني، إذ يقمن بمعظم العمليات الزراعية، كالفلاحة وحصاد المحاصيل وجمع العائدات المالية من عملية البيع. وبالاستناد إلى دراسة نشرتها مجلّة «دراسات العلوم الزراعية والتكنولوجية» في العام 2012 حول دور النساء في القطاع الزراعي والأمن الغذائي في السودان، تبلغ مساهمة النساء نحو 74% من العائدات الشهرية للزراعة، ويعملن بمعدّل 14 ساعة يومياً وبمداخيل متدنية جدّاً، أو من دون أجر وأي ضمان اجتماعي لقاء عملهن ضمن الأسر الزراعية. وقد وصلت مشاركتهم في العمل ضمن المزارع التي تزيد مساحتها على 5 فدادين إلى 82% في العام 2015 وفق منظّمة العمل العربية، وبتن يسهمن بنسبة 35% في قطاع الصناعات الغذائية التي لا تستفيد من أي دعم حكومي لتطوير آلياتها الإنتاجية. ويضاف إلى ذلك، تعرّض النساء لمزيد من الاستغلال نتيجة محدودية ملكيّتهن للحيازات الزراعية وصولاً إلى انعدامها، في مقابل تركّز عددهن الأكبر، وبنسبة تصل إلى 80%، في العمل في الأراضي المطرية التقليدية المملوكة من البلديات المحلّية وفقاً لمنظمة FAO.

> **يعيش السودان أزمات اقتصادية مُتتالية منذ عقود راكمت عوامل عدّة من انعدام الاستقرار**

انجل بوليغان ـ المكسيك

وأيضاً تبرز مشكلة تمثيل النساء الضئيل في المؤسّسات التي تعنى بالإدارة الزراعية ورسم سياساتها، وهو ما يقصيها عن أي مشاركة في عمليّة صنع القرارات التي تتحكّم في نمط عيشها ومصدره. فنسبة مشاركة النساء في مكتب التخطيط الاقتصادي والاستثمارات تصل إلى 13%، ولا تتجاوز 5% في وزارة الزراعة، و1,6% في وزارة التخطيط والإحصاء، و10% في البنك الزراعي السوداني.

لماذا انخرطت النساء في الانتفاضة؟

في العام 2017، وضعت الحكومة السودانية موازنة فئوية لا تأخذ في الحسبان الوضع المتردّي الذي أنهك الشعب السوداني. وتبع ذلك تراجع كبير للجنيه السوداني مقابل الدولار. ومع نهاية العام 2018 باتت الدولة عاجزة عن توفير الخبز والوقود مع ارتفاع ملحوظ في الأسعار، فبدأت بتخفيض الدعم وتقليل حصص الخبز والوقود في العديد من الولايات، وفي العاصمة لاحقاً. وقد أدّت هذه الإجراءات إلى إطلاق شرارة الاحتجاجات التي عمّت المناطق كافة.

خلف هذا المشهد، تبرز أسباب أخرى أوصلت إلى الانفجار. فقد فشلت الدولة السودانية في إدارة مرافقها العامّة وموادرها، وشهدت البلاد توجّهاً نحو الاقتصاد الحرّ، وهو ما تمثّت ترجمته بخصخصة المرافق العامّة الناجحة والمُنتجة، من دون أي مبرّر وبموجب عقود خلت من الشفافية. وقد أدّت هذه الخطوة إلى تسريح آلاف العمّال والموظّفين، وشلل هذه المؤسّسات وتراجعها عن أداء الخدمات العامّة المنوطة بها، لمصلحة انتفاع قلّة واغتنائها على حساب الغالبية التي راكمت مستويات حادّة من الفقر. ومن جملة ما أضعف الاقتصاد الرسمي، نشأة اقتصاد موازٍ أثناء العزلة المالية التي أنتجها الحصار، إذ لم تتمكّن وزارة المال السودانية من متابعة تحويلات المهاجرين وإدارتها بعلم وتواطؤ شخصيات نافذة في النظام.

وبعد رفع الحصار في العام 2017، لم يتحسّن الوضع النقدي، إذ بادرت الحكومة السودانية، من أجل الحدّ من تجارة العملة غير الرسمية، إلى الحدّ من المخزون/ المعروض النقدي في السوق، وهو ما انعكس على المواطنين وسهولة سحب رواتبهم وإيداعاتهم. وفي موازاة ذلك، ارتفع معدّل التضخّم نتيجة الإفراط في طبع العملة لتغطية الفجوة الحادّة في النقد. وللفساد الإداري والرسمي دور لا يستهان به في إيصال الحال إلى ما هو عليه، إذ يحلّ السودان في المرتبة الـ13 على مؤشّر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية لعام 2018.

هذا الواقع المتردّي فرض نفسه بقوّة على النساء، خصوصاً مع تنامي حدّة عدم المساواة في الأرياف، والتي كان لها أثر بالغ عليهن، سواء في الجوانب المهنية أو الأسرية أو في الشأن العام. ومع تراجع قيمة الجنية السوداني، وارتفاع الأسعار ورفع الدعم عن المواد الأساسية، بتن يعانين من ضغوط معيشية هائلة، خصوصاً أن الوظائف المُتاحة لهن هي في غالبيتها ذات أجور متدنيّة وفي القطاع غير النظامي. على ضوء ذلك، انضمّت النساء برَخَم غير مسبوق إلى التظاهرات التي شهدتها البلاد، علماً بأنهن قبل ذلك قمن بتحرّكات من أجل حماية الحقوق الاقتصادية للأمّهات العاملات والحفاظ على وظائفهن، لا سيّما أن قانون العمل يميل لمصلحة العمّال الرجال لجهة التقديمات والامتيازات الوظيفية.

في الواقع، لقد أدّت السياسات التي انتهجها النظام إلى تقليص فرص النساء وإمكانية بناء اقتصاد مستدام وتعزيز التنمية، وهو ما خلق تحدّيات للنساء اللواتي يعانين من الوطأة المالية وتحمّل المسؤولية الاجتماعية خارج المنزل وداخله، وعمّق الهوة بينهن وبين النظام الذي ينتهج رؤى اقتصادية فئوية وعقيمة. في مطلع نيسان/ أبريل الماضي، تسلم العسكر الحكم، وهو ما لا يبعث بأي مؤشّر لأي تغيير محتمل، خصوصاً أن أول الإجراءات التي قام بها كان استخدام الرصاص الحيّ لقمع التظاهرات المستمرّة حتّى اليوم، ما أدّى إلى قتل متظاهرة شابّة تبلغ من العمر 17 عاماً في الخرطوم. وهو ما يفتح باب مشاركة النساء على كل الاحتمالات، ويبقى الأسئلة المنوطة بأفق التغيير الاقتصادي والاجتماعي في البلاد رهن سيناريو غير واضح.

إحصاءات

كيف صرفنا 99 مليار دولار أرسلها المهاجرون بين 2005 و2015؟

تأثّر الاقتصاد اللبناني بشكل كبير بتحويلات المهاجرين اللبنانيين، ففي حين مثّلت طوق النجاة للكثير من الأسر المقيمة في لبنان ومكّنتها من الاستهلاك بمستوى أعلى مما يتيحه دخلها المُنتج محلّياً، لعبت السياسات المُعتمدة دوراً سلبياً في تحويل منفعتها الإجمالية إلى السلبية بدلاً من الإيجابية. فهذه التحويلات التي تشبه الهدايا في الاقتصاد، لم تُستثمر في الاقتصاد الحقيقي بل جرى توظيف الجزء الأكبر منها في استهلاك الأسر، أو في الودائع المصرفية، أو في سوق العقارات والمساكن.

وفقاً لإحصاءات مصرف لبنان التي تستعرضها دراسة «ماكينزي»، استقطب لبنان بين عامي 2005 و2015 نحو 184 مليار دولار من التدفّقات الخارجية، شكّلت تحويلات المهاجرين اللبنانيين نحو 99 مليار دولار منها (54%)، في مقابل 85 مليار دولار (46%) تدفّقات مالية من الأجانب غير المقيمين في لبنان.

في هذا الوقت، أي بين عامي 2005 و2015، سجّل لبنان عجزاً في الميزان التجاري بقيمة 100 مليار دولار، ويعني هذا العجز أننا اشترينا من الخارج سلعاً أكثر بهذه القيمة ممّا بعناه، وبالتالي اضطررنا إلى دفع هذه القيمة بالعملة الصعبة إلى مصدّري هذه السلع في الخارج. وشهد لبنان أيضاً في هذه الفترة، تدفّقات معاكسة من المقيمين في لبنان نحو الخارج بقيمة 53 مليار دولار، ناتجة من ارتفاع تحويلات العمّال الأجانب من لبنان إلى أسرهم في الخارج، وتنامي مدفوعات الفائدة على ودائع غير المقيمين والقروض الخارجية. في الحصيلة، بلغ عجز الحساب الجاري مع الخارج نحو 153 مليار دولار في الفترة المذكورة، أي إن الاقتصاد اللبناني كان مُضطراً لتحمّل كلفة باهظة من أجل تأمين هذه الكمّية من الدولارات وتسديدها إلى الخارج.

في الواقع، يعبّر هذا العجز عن ضعف الاقتصاد اللبناني واختلالاته البنيوية، ولا سيّما لجهة ارتكازه في نموّه على محرّك الاستهلاك، والاتّكال على تحويلات المهاجرين لتمويل هذا الاستهلاك، وهو ما أدّى إلى تحفيز الاستيراد لتلبية تزايد الطلب الاستهلاكي.

في الفترة الماضية، كان يتمّ سدّ العجز مع الخارج من خلال استقطاب التدفّقات الخارجية. وقد بلغت التدفّقات المالية من غير المهاجرين اللبنانيين نحو 85 مليار دولار، في حين بلغت تحويلات المهاجرين اللبنانيين نحو 99 مليار دولار، ما أدّى إلى تمويل العجز التجاري وتسجيل فائض تراكمي في ميزان المدفوعات بقيمة 32 مليار دولار في الفترة نفسها بين عامي 2005 و2015. شكّلت تحويلات المهاجرين المالية المباشرة إلى أسرهم المقيمة في لبنان نحو 65% من مجمل تدفّقاتهم المالية إلى لبنان، وبلغت قيمتها 64 مليار دولار، تليها ودائعهم إلى القطاع المصرفي التي بلغت 22 مليار دولار، ومن ثمّ إنفاقهم على السوق العقارية التي استقطبت 8 مليارات دولار، وأخيراً إنفاق المهاجرين اللبنانيين على السياحة الذي استحوذ على 5 مليارات دولار من مجمل هذه التدفّقات في الفترة المذكورة.

> **استقطب لبنان بين عامي 2005 و2015 نحو 184 مليار دولار من التدفّقات الخارجية**

هذا النموذج يتعرّض لازمة جدّية، ظهرت معالمها بوضوح منذ عام 2011، إذ بدأ ميزان المدفوعات يسجّل عجزاً تراكمياً لسنوات متتالية، وهي الحالة التي لم يشهدها لبنان حتّى في الحرب (1975-1990). ويتراجع أيضاً صافي تحويلات المهاجرين (أي التحويلات الداخلة ناقص التحويلات الخارجة)، وكذلك ينخفض معدّل نموّ ودائع غير المقيمين في المصارف اللبنانية، وتتقلّص قيمة الخدمات المصدّرة كثيراً، ولا سيّما خدمات السياحة، ولا تزال أوضاع السوق العقارية متدهورة وتفقد جاذبيتها... بمعنى ما، لم نعد قادرين على تأمين الدولارات التي نحتاج لها لتمويل الاستيراد وتسديد الفوائد للمودعين غير المقيمين والدائنين الأجانب، فكمّية الدولارات التي تخرج من لبنان منذ عام 2011 هي أكبر بكثير من كمّية الدولارات التي تدخل إليه، ولم تنفع الهندسات المالية المُكلفة التي قام بها مصرف لبنان مع المصارف في جذب المزيد من الدولارات إلى لبنان، وكذلك لم ينفع رفع سعر الفائدة، في حين أن التوقّعات تشير إلى مرحلة تباطؤ في نموّ الاقتصاد العالمي طويلة الأمد، وظروف اقتصادية غير مؤاتية في الأماكن التي يهاجر إليها اللبنانيون بحثاً عن عمل.

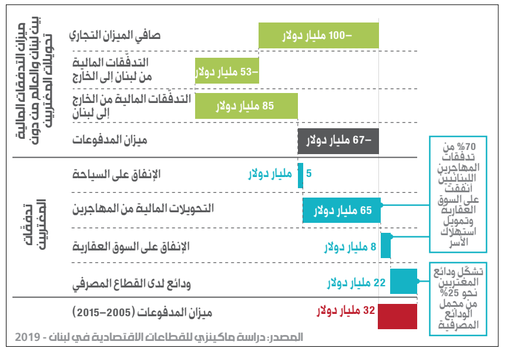

المصدر: دراسة ماكينزي للقطاعات الاقتصادية في لبنان - 2019

لم تقارب الحكومة هذه المعضلة في مشروع موازنة عام 2019، بل قفزت فوق هذه المعطيات، وأمعنت في طرح التقشّف وتخفيض العجز المالي كأولوية مطلقة، على الرغم من أن معظم الاقتصاديين يتّفقون على أن هذه السياسات قد تعمّق الأزمة، كونها تكبح النموّ الاقتصادي وتزيد اللامساواة في توزيع الدخل، وفي الوقت نفسه تجرّد المجتمع اللبناني من سلاحه الوحيد في مواجهة هذه المعضلة، والمتمثّل بتدخّل الدولة وإنفاقها العام ونظامها الضريبي.

مؤشّر

ضريبة 2% على البضائع المستوردة: دعم الإنتاج أم ضربه؟

علي هاشم

وافقت الحكومة على إضافة بند إلى مشروع قانون الموازنة يقضي بفرض رسم بنسبة 2% على جميع السلع المستوردة باستثناء الأدوية والسيّارات الكهربائية والهجينة والمواد الأولية والآلات المستخدمة في الإنتاج. يتمّ تسويق هذا الإجراء على أنه لحماية الإنتاج المحلّي. لذلك مرّ أمام الرأي العام بسلاسة، من دون أن يثير الكثير من الحساسيّات كالعادة، على الرغم من أنه عملياً ضريبة غير مباشرة على استهلاك الأسر، وبصيب الفئات محدودة الدخل تحديداً، التي تعهّدت في الخارج لا العكس.

ويمكن بسهولة التنبؤ بهذه النتيجة، خصوصاً أن الرسم لا يميّز بين القطاعات التي تملك قاعدة نشاط إنتاجي واسع قابل للدعم عبر الرسم، وتلك التي لا تتمتّع بهذا النوع من الإنتاجية (للشروع أوّلاً بدعم الاستثمار فيها قبل فرض أيّ رسم حمائي). كما أن «الموازنة الأكثر تقشّفاً في تاريخ لبنان» لا تدع مجالاً للشكّ بعدم وجود نيّة الإنفاق في أيّ مجال في سبيل دعم الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية.

ولقياس مدى تراجع حجم الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية المحلّية مؤخّراً، وبالتالي عدم فعالية الرسم في تحقيق الغاية الحمائية المُعلَنة، يمكن العودة إلى مؤشّر إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص. يقيس هذا المؤشّر رأس المال الذي يتمّ توظيفه تحديداً على شكل وسائل إنتاج، مثل المنشآت والآلات والتجهيزات وغيرها، ويستثني العقارات والودائع من الأصول التي تدخل في احتساب النتيجة. علماً بأن النتيجة النهائية للمؤشر تحتسب صافي الاستثمارات بعد حسم قيمة الأصول التي خرجت من الخدمة - بفعل الاهتلاك على سبيل المثال - من قيمة الأصول المُضافة حديثاً.

وفق تقديرات إدارة الإحصاء المركزي، تراجعت قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص في لبنان بنسبة 19% خلال أربع سنوات، من 11,73 مليار دولار إلى 9,55 مليار دولار بين عامي 2013 و2017. يمكن تفسير هذا التراجع من خلال عوامل عدّة مرتبطة بطبيعة الأزمة الموجودة اليوم، وأهمّها ارتفاع فوائد الودائع والقروض على حدّ سواء، ما يؤدّي إلى رفع كلفة التمويل من خلال القروض من جهة، وامتصاص رؤوس الأموال في الودائع ذات الفوائد المرتفعة من جهة أخرى. كذلك أثّرت تداعيات أخرى للأزمة مثل تقليص القروض المدعومة التي كانت تستفيد منها القطاعات الإنتاجية في السابق، وتراجع النشاط التجاري بشكل عام في الأسواق.

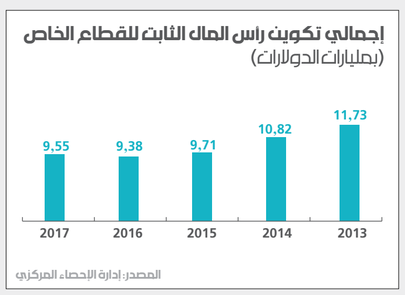

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

بمعزل عن هذا التراجع القاسي خلال الأعوام الأربعة الماضية، لطالما كان انحدار النشاط الإنتاجي الزراعي والصناعة أحد سمات اقتصاد ما بعد الحرب في لبنان، في ظلّ السياسات الرسمية التي قامت على تشجيع القطاعات الريعية وتحفيز ريحيّتها على حساب القطاعات الإنتاجية، وفي ظلّ غياب أيّ جهد رسمي لخلق بيئة قادرة على تنشيط الاستثمارات في هذه القطاعات. وهذا ما أدّى إلى تراجع نسبة العاملين في قطاعَي الصناعة والزراعة من إجمالي العمّال اللبنانيين من 38% قبل الحرب الأهلية إلى 18% في عام 2009، وفق مسحَين لإدارة الإحصاء المركزي.

لا تهدف كلّ هذه المعطيات إلى التنكّر لدور السياسات الضريبية في حماية قطاعات اقتصادية مُحدّدة، وفق خطط مدروسة وقابلة لتحقيق منفعة حقيقيّة لهذه القطاعات. لكنّ الأكيد اليوم أن فرض رسم جمركي شامل على البضائع المستوردة، من دون التمييز بين القطاعات الإنتاجية المختلفة لناحية درجة توسّع قاعدتها الإنتاجية، ومن دون موازاة ذلك بدعم فعلي للنشاط الاستثماري في هذه القطاعات، لن يكون سوى إعادة فرض للضريبة على القيمة المضافة بشكل مُقنّع، وهو ما سيدفع كلفته لاحقاً محدودو الدخل والمؤسّسات المُنتجة على حدّ سواء.

قراءات

مقال

هل يمكن للعجز الحكومي أن يموّل مباشرة من البنوك المركزية؟

النظرية النقدية المعاصرة: مقدار الجرعة يحدّد السمّ

«كل الأشياء سامّة. لا يوجد شيء لا يحتوي على سمّ. ولكن مقدار الجرعة هو الذي يجعل الأشياء سامّة او غير سامّة»

(باراسيلسوس)

بيتر بوفينغر

تعرّضت النظرية النقدية المعاصرة في الأسابيع الأخيرة لانتقادات شديدة، قادها خبراء الاقتصاد الكلّي بول كروغمان وكينيث روغوف ولاري سمرز. وكانت ردّة الفعل مفاجئة، لأن جوهر النظرية النقدية المعاصرة يمكنه أن يتقاطع بسهولة مع المبادئ القياسية للاقتصاد الكلّي.

تقليدياً، موّلت الحكومات عجزها عبر إصدار سندات يبعت في سوق رأس المال. ولكن إذا ركّزنا على الجانب الخاص بالاقتصاد الكلّي في النظرية النقدية الحديثة - واضعين جانباً الاقتراح المرتبط به والخاص بضمان التوظيف الشامل - نجد أن فكرتها الأساسية تقوم على إمكانية تمويل العجوزات الحكومية مباشرة من البنك المركزي.

يمكن تفسير الالتباس بأنه حتى الآن لم يتمّ تقديم البيانات النظرية النقدية الحديثة ضمن نموذج بسيط للاقتصاد الكلّي، علماً بأن إطار العمل الذي يتيح وصف الآلية الأساسية للنظرية وارد في دليل ما يُعرف بنموذج «IS/LM» (أي العلاقة بين الاستثمار والادخار/ العلاقة بين تفضيل السيولة والمعروض النقدي). يتشكّل هذا النموذج من سوقين: سوق كلّية للسلع (العلاقة بين الاستثمار والادخار أو منحنى IS) وسوق مالية كلّية (العلاقة بين تفضيل السيولة والمعروض النقدي أو منحنى LM). وتُحدّد نقطة التوازن بينهما عند عائد كلّي معيّن (محور أفقي) ومعدّل فائدة معيّن (محور عمودي).

إذا افترضنا أن العجز سببه الإنفاق الحكومي الإضافي، فإن ارتفاع الطلب على السلع سيدفع منحنى IS إلى اليمين (الرسمان 1 و2). وهذا التأثير مستقلّ عن مسألة تمويل العجز. فإذا تمّ تمويل الأخير بشكل تقليدي، من خلال إصدار سندات، فإن المعروض النقدي يبقى ثابتاً وكذلك منحنى LM. وبالتالي، بالتوازي مع التحوّل التصاعدي في منحنى IS، يرتفع معدل الفائدة (الرسم 1) وتُزاحم النفقات العامة المرتفعة الاستثمارات الخاصة.

في حالة النظرية النقدية الحديثة - حيث الإنفاق يموّل مباشرة من البنوك المركزية - يتغيّر منحنى LM أيضاً. لنفترض أن الحكومة تريد دفع فاتورة لشركة بناء. عندها تقوم بتحويل المال من حسابها في البنك المركزي إلى حساب الشركة في بنك تجاري. هذا التحويل يزيد احتياطات ذلك البنك وكذلك ودائع شركة البناء. وهكذا، ترتفع القاعدة النقدية (احتياطات البنوك التجارية في البنك المركزي) والمخزون النقدي M1 (ودائع الأسر أو الشركات في البنوك التجارية).

في نموذج IS/LM، تسبّب الزيادة في المخزون النقدي انحداراً إلى الأسفل في منحنى LM.

بشكل عام، يزيد التمويل المباشر للبنك المركزي من الآثار التوسّعية للإنفاق الحكومي الإضافي (الرسم 2). فهو يجنّب، على الأقل جزئياً، ارتفاع أسعار الفائدة الناجم عن تمويل سوق رأس المال (منحنى LM ثابت) في هذا النموذج يمكن جزئياً على الأقل تجنّب المزاحمة المالية مع المستثمرين من القطاع الخاص التي يخشاها كروغمان (LM1). واعتماداً على مدى التحوّلات في منحنى IS وLM، يمكن تجنّب المزاحمة بالكامل (LM2) ما ينتج عنه حتى انخفاض سعر الفائدة (LM3)، وبالتالي المزيد من الاستثمار الخاص. وتتأول أبا لبرنر مبتكر «التمويل الوظيفي» في عام 1943 بشكل صريح احتمال حصول «مزاحمة».

وإذا فسّرناه بهذه الطريقة، فإن التمويل بناءً على النظرية النقدية الحديثة لا يختلف جذرياً عن السياسة النقدية المتّبعة في اليابان منذ سنوات عديدة. فهناك، موّلت الحكومة العجوزات الهائلة بشكل تقليدي، حيث أصدرت سندات سيادية في سوق رأس المال. ومن خلال شراء البنك المركزي هذه السندات من جهات غير مصرفية - شركات تأمين مثلاً - في إطار برامجه الكبيرة للتسهيل الكمّي، ولّد زيادة في المعروض النقدي (ودائع مصرفية أعلى لجهات غير مصرفية) وفي القاعدة النقدية (احتياطات أعلى للمصارف التجارية في البنك المركزي كنتيجة طبيعية للتزاماته المتزايدة مع الجهات غير المصرفية). هذا المزيج من التمويل التقليدي للعجز من سوق رأس المال مع عمليات الشراء التي يجريها البنك المركزي في إطار التيسير الكمّي، يقود إلى النتيجة نفسها، كما تمويل العجز مباشرة من البنك المركزي والذي يؤيّده داعمو النظرية النقدية الحديثة. أي انحدار إلى الأسفل في منحنى LM.

بالطبع، يمكن طرح التمويل بناء على النظرية النقدية الحديثة في سياق منحنى LM أفقي، والذي يعني أن القياسي للدَّين الحكومي كان له تأثير ضئيل على ثقة المستثمرين الدوليين في العملة اليابانية. بل على العكس، كان سعر الصرف قوياً جداً معظم الوقت بدلاً من أن يكون ضعيفاً للغاية.

تختلف النظرية النقدية الحديثة في جوهرها عن سياسة الاقتصاد الكلّي التي تعتمدها اليابان منذ سنوات فقط، لجهة أنها تنصّ على اقتران السياسة النقدية التوسّعية بسياسة مالية توسّعية. ولكن في اليابان، تُنفّذ السياستان بشكل منفصل وإن بطريقة منسّقة بعض الشيء.

عدالة مفاجئة

إذا ما أخذنا هذه النظرة الرصينة إلى التمويل بناءً على النظرية النقدية الحديثة، من المفاجئ أن اقتصاديين كبار ردّوا بعدائية على هذا المفهوم. فوصفها روغوف بـ«الهراء»، ونقل عن رئيس الاحتياطي الفدرالي جيروم باول قوله إنه «من الخاطئ باعتقادي اعتبار أن العجز غير مهمّ بالنسبة إلى الدول التي يمكنها الاقتراض بعملتها الخاصة»، وأضاف أن الفكرة عن العجز «سخيفة».

ولكن المسألة دائماً ترتبط بالجرعة المناسبة. ففي فترة 2009 - 2012 عانت اليابان والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة من عجز كبير للغاية، كان واضحاً أنه لم يكن مهمّاً بالنسبة إليها. ومع عمليّات شراء ضخمة للسندات من جهات غير مصرفية، حقّقت البنوك المركزية في هذه البلدان توسّعاً موازياً للمخزون النقدي أبقى أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة للغاية.

مع النموذج البسيط المطروح هنا، يمكننا أيضاً أن نجيب على السؤال الذي طرحه كروغمان: كيف ستؤدّي السياسة المالية التوسّعية إلى خفض أسعار الفائدة وليس رفعها؟ فالتحوّل في منحنى LM هو المهمّ. كما أن النموذج يوضح أن لا ضرورة للمفاضلة بين السياسة النقدية والسياسة المالية، إذ يمكن تحويل المنحنيين بشكل مستقلّ.

من جانبه يعتبر سمرز النظرية النقدية الحديثة «وصفة لكارثة». ويشير إلى التجارب القاتمة لاقتصادات السوق الناشئة، فـ«كما توضح تجربة عدد من الأسواق الناشئة، فإنه بعد نقطة معيّنة، يؤدّي هذا النهج إلى تضخّم مفرط»، وكذلك يشير إلى تجربة فرنسا في النظام النقدي الأوروبي في أوائل ثمانينيات القرن العشرين. ولكن الأكيد أنّ مفهوم الإنفاق على العجز في النظرية النقدية الحديثة لا ينطبق إلّا على الاقتصادات الكبيرة للغاية التي تملك نظاماً مرناً لسعر الصرف.

ويذكر أيضاً مشاكل إيطاليا والمملكة المتّحدة في السبعينيات. فقد زاد عجز هذه البلدان في وقت كانت فيه معدّلات التضخّم مرتفعة للغاية (11% في إيطاليا، و9% في المملكة المتّحدة في عام 1973). إذاً لا ينبغي تطبيق النظرية النقدية الحديثة سوى في بيئة منخفضة التضخّم.

اليوم، بالإضافة إلى اليابان، فإن أفضل مثال على الإنفاق الفعّال للغاية على العجز وفقاً للنظرية النقدية الحديثة، هو الصين. إذا أخذنا العجز الذي يشمل اقتراض الحكومات المحلّية وليس العجز المالي الرسمي، فقد حافظ هذا البلد لسنوات على عجز يزيد عن 10%. وحتى الآن، لا توجد علامات على أن الصين يجب أن تقلق بشأن ذلك.

على الرغم من هذا السجال حول النظرية النقدية الحديثة، على المنتقدين والمؤيّدين أن يتفقوا على نقطتين:

أولاً أن الإجماع ممكن حول الفكرة الأساسية للتمويل الوظيفي كما طرحه لبرنر، إذ تقوم الفكرة الأساسية على أنّ السياسة المالية للحكومة وإنفاقها وضرائبها واقتراضها وإعادة سدادها للقروض، وإصدارها أموالاً جديدة وسحبها للأموال، يجب أن تتمّ مع مراعاة نتائج هذه الإجراءات على الاقتصاد وليس وفقاً لعقيدة ثابتة لما هو سليم وما هو غير سليم. تمّ تطبيق مبدأ الحكم فقط بناءً على التأثيرات، في العديد من المجالات الأخرى للنشاط البشري، حيث يُعرف بالأسلوب العلمي بدلاً من الأسلوب الكلامي.

ثانياً، يجب أن يكون الجانبان قادرين على الاتفاق على أن الجمع بين السياسة المالية التوسّعية والسياسة النقدية التوسّعية هو أداة قوية للغاية ينبغي استخدامها إذا لزم الأمر والتعامل معها بعناية فائقة. ومجدّداً: إنّ مقدار الجرعة هو الذي يحدّد السمّ.

Social Europe

ترجمة لمياء الساحلي

بيتر بوفينغر: أستاذ في الاقتصاد في جامعة وورزبورغ وعضو سابق في المجلس الألماني للخبراء الاقتصاديين.

سياسة مالية توسعية يموّلها سوق راس المال
(مخزون نقدي دائم)

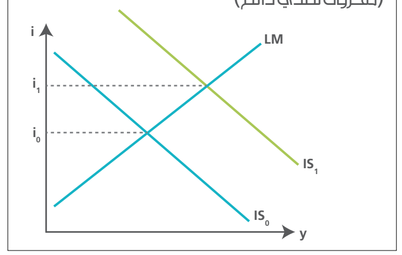

سياسة مالية توسعية ممولة وفقاً للنظرية النقدية الحديثة او سياسة مالية توسعية يموّلها سوق راس المال
(مخزون نقدي اعلى)

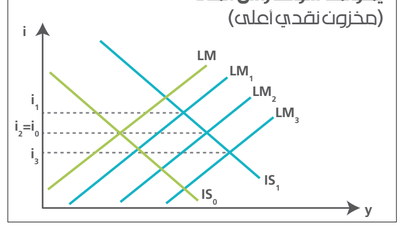

التوازن المالي (النسبة من الناتج المحلّي الإجمالي)

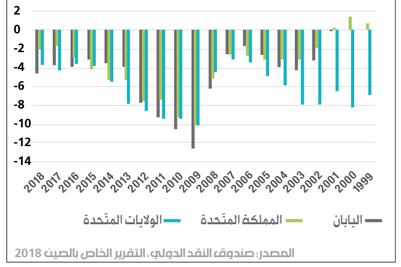

المصدر: صندوق النقد الدولي، التقرير الخاص بالصين 2018

التوازن المالي الرسمي والمعزّز
(النسبة من الناتج المحلّي الإجمالي)

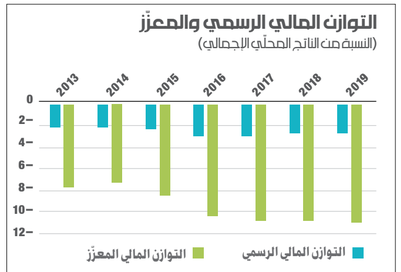

المصدر: صندوق النقد الدولي، التقرير الخاص بالصين 2018

نتيجة شراء السندات من جهات غير مصرفية، حقّقت البنوك المركزية توسّعاً في المخزون النقدي ابقى اسعار الفائدة منخفضة

النظرية النقدية الحديثة في سياق منحنى LM أفقي، والذي يعني أن القياسي للدَّين الحكومي لن له تأثير ضارّ على ثقة المستثمرين الدوليين في العملة اليابانية. بل على العكس، كان سعر الصرف قوياً جداً معظم الوقت بدلاً من أن يكون ضعيفاً للغاية.

تختلف النظرية النقدية الحديثة في جوهرها عن سياسة الاقتصاد الكلّي التي تعتمدها اليابان منذ سنوات فقط، لجهة أنها تنصّ على اقتران السياسة النقدية التوسّعية بسياسة مالية توسّعية. ولكن في اليابان، تُنفّذ السياستان بشكل منفصل وإن بطريقة منسّقة بعض الشيء.

عدالة مفاجئة

إذا ما أخذنا هذه النظرة الرصينة إلى التمويل بناءً على النظرية النقدية الحديثة، من المفاجئ أن اقتصاديين كبار ردّوا بعدائية على هذا المفهوم. فوصفها روغوف بـ«الهراء»، ونقل عن رئيس الاحتياطي الفدرالي جيروم باول قوله إنه «من الخاطئ باعتقادي اعتبار أن العجز غير مهمّ بالنسبة إلى الدول التي يمكنها الاقتراض بعملتها الخاصة»، وأضاف أن الفكرة عن العجز «سخيفة».

ولكن المسألة دائماً ترتبط بالجرعة المناسبة. ففي فترة 2009 - 2012 عانت اليابان والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة من عجز كبير للغاية، كان واضحاً أنه لم يكن مهمّاً بالنسبة إليها. ومع عمليّات شراء ضخمة للسندات من جهات غير مصرفية، حقّقت البنوك المركزية في هذه البلدان توسّعاً موازياً للمخزون النقدي أبقى أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة للغاية.

مع النموذج البسيط المطروح هنا، يمكننا أيضاً أن نجيب على السؤال الذي طرحه كروغمان: كيف ستؤدّي السياسة المالية التوسّعية إلى خفض أسعار الفائدة وليس رفعها؟ فالتحوّل في منحنى LM هو المهمّ. كما أن النموذج يوضح أن لا ضرورة للمفاضلة بين السياسة النقدية والسياسة المالية، إذ يمكن تحويل المنحنيين بشكل مستقلّ.

من جانبه يعتبر سمرز النظرية النقدية الحديثة «وصفة لكارثة». ويشير إلى التجارب القاتمة لاقتصادات السوق الناشئة، فـ«كما توضح تجربة عدد من الأسواق الناشئة، فإنه بعد نقطة معيّنة، يؤدّي هذا النهج إلى تضخّم مفرط»، وكذلك يشير إلى تجربة فرنسا في النظام النقدي الأوروبي في أوائل ثمانينيات القرن العشرين. ولكن الأكيد أنّ مفهوم الإنفاق على العجز في النظرية النقدية الحديثة لا ينطبق إلّا على الاقتصادات الكبيرة للغاية التي تملك نظاماً مرناً لسعر الصرف.

ويذكر أيضاً مشاكل إيطاليا والمملكة المتّحدة في السبعينيات. فقد زاد عجز هذه البلدان في وقت كانت فيه معدّلات التضخّم مرتفعة للغاية (11% في إيطاليا، و9% في المملكة المتّحدة في عام 1973). إذاً لا ينبغي تطبيق النظرية النقدية الحديثة سوى في بيئة منخفضة التضخّم.

اليوم، بالإضافة إلى اليابان، فإن أفضل مثال على الإنفاق الفعّال للغاية على العجز وفقاً للنظرية النقدية الحديثة، هو الصين. إذا أخذنا العجز الذي يشمل اقتراض الحكومات المحلّية وليس العجز المالي الرسمي، فقد حافظ هذا البلد لسنوات على عجز يزيد عن 10%. وحتى الآن، لا توجد علامات على أن الصين يجب أن تقلق بشأن ذلك.

على الرغم من هذا السجال حول النظرية النقدية الحديثة، على المنتقدين والمؤيّدين أن يتفقوا على نقطتين:

أولاً أن الإجماع ممكن حول الفكرة الأساسية للتمويل الوظيفي كما طرحه لبرنر، إذ تقوم الفكرة الأساسية على أنّ السياسة المالية للحكومة وإنفاقها وضرائبها واقتراضها وإعادة سدادها للقروض، وإصدارها أموالاً جديدة وسحبها للأموال، يجب أن تتمّ مع مراعاة نتائج هذه الإجراءات على الاقتصاد وليس وفقاً لعقيدة ثابتة لما هو سليم وما هو غير سليم. تمّ تطبيق مبدأ الحكم فقط بناءً على التأثيرات، في العديد من المجالات الأخرى للنشاط البشري، حيث يُعرف بالأسلوب العلمي بدلاً من الأسلوب الكلامي.

ثانياً، يجب أن يكون الجانبان قادرين على الاتفاق على أن الجمع بين السياسة المالية التوسّعية والسياسة النقدية التوسّعية هو أداة قوية للغاية ينبغي استخدامها إذا لزم الأمر والتعامل معها بعناية فائقة. ومجدّداً: إنّ مقدار الجرعة هو الذي يحدّد السمّ.

Social Europe

ترجمة لمياء الساحلي

بيتر بوفينغر: أستاذ في الاقتصاد في جامعة وورزبورغ وعضو سابق في المجلس الألماني للخبراء الاقتصاديين.

رسم بياني

احتياطات العملة الصعبة تغطّي 10 أشهر من الاستيراد

يحلّ لبنان في المرتبة السابعة على قائمة الشريحة العليا من البلدان المتوسّطة الدخل (التي يُصنّف ضمنها) لناحية عدد أشهر الاستيراد التي تغطّيها احتياطات العملة الصعبة. إذ يقدّر صندوق النقد الدولي تغطية الاحتياطات المتوافرة لدى مصرف لبنان بنحو 10 أشهر من الاستيراد في عام 2019، ناجمة عن احتياطات بالعملة الصعبة بقيمة 30,5 مليار دولار أميركي، علماً بأنها تراجعت نحو 5 مليارات عن العام الماضي (35,88 مليار دولار)، و10 مليارات دولار عن عام 2017 (40,64 مليار دولار). فيما تبلغ قيمة الواردات بنحو 37,8 مليار دولار (3,15 مليار دولار شهرياً)، والتي ارتفعت نحو مليار دولار عن العام الماضي (21,41 مليار)، وأكثر من مليارين بالمقارنة مع عام 2017 (19,48 مليار).

وفقاً للخبير الاقتصادي السابق في البنك الدولي سمير ضاهر، تبيّن هذه الإحصاءات أن لبنان يتجاوز البلدان الأقرب إليه اقتصادياً ضمن هذه القائمة، مثل تركيا (4,05 شهر) وأرمينيا (4,3 شهر) والأردن (8,69 شهر)، ولا يتجاوزه سوى بعض البلدان الصناعية والمُصدّرة للنفط والمعادن، مثل البيرو (13,65 شهر) وهي من أبرز مصدّري النحاس في العالم، والصين (15,14 شهر) التي تعدّ المصدّر الأكبر في العالم، والبرازيل (15,57 شهر) البارزة في صناعة وتجارة الأسلحة والطيران وتصدير النفط، وروسيا (19,06 شهر) التي تعمل على تكبير حجم احتياطاتها بالعملات الأجنبية.

يعود ذلك، إلى أن لبنان يجمع احتياطاته بالعملات الأجنبية من خلال جذب الودائع إلى القطاع المصرفي المحلّي لقاء معدّلات فائدة مرتفعة، وليس من خلال صادراته وصناعاته أسوة بالدول الأولى على القائمة. ومن ثمّ يعيد توظيف هذه الودائع لدى مصرف لبنان، وهو ما يعبّر عنه بتبوّء مصرف لبنان المرتبة الأولى عالمياً بين كلّ المصارف المركزية لناحية حجم ميزانيّته نسبة إلى الناتج المحلّي الإجمالي، والتي سجّلت 250% في عام 2018، وفقاً لتقرير صادر عن Bank of America – Merrill Lynch بعنوان «لبنان عند نقطة تحوّل»، متفوّقاً على أقوى الاقتصادات العالمية مثل هونغ كونغ واليابان والصين وروسيا وبريطانيا والولايات المتّحدة، علماً بأن هذه الآلية هي الوصف الموجز والأكثر تعبيراً عن طبيعة النموذج الاقتصادي في لبنان وكيفية عمله.

عدد اشهر الاستيراد التي تغطيها احتياطات العملات الصعبة في بعض البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا

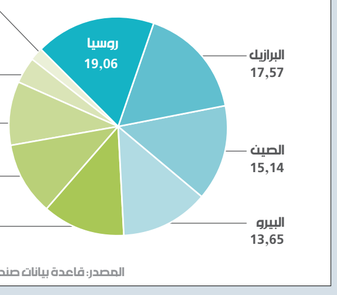

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

مقال

تجميع الديون وفرض ضرائب جديدة معاً

كارلو ديبوليتي

يقود حزب بانس فاروفاكيس «حركة الديموقراطية في أوروبا عام 2025» (DiEM25)، المؤيّد لأوروبا، إلى سجال ضمن اليسار الأوروبي، بالتوازي مع سجال ضمن يمين الوسط الذي أثاره حزب إيمانويل ماكرون En Marche (راجعوا مثلاً الردّ الأخير لانغريت كرامب - كارينبوير).

فتح فاروفاكيس السجال عبر الإشارة إلى أنه منذ ذروة الأزمة في فترة 2011 – 2012 أصبحت مقترحات إصلاح منطقة اليورو أو توسيع الاتحاد الأوروبي أقل طموحاً. وخرج فاروفاكيس من مجموعة اقتصاديين بدعمهم توماس بيكيتي، الذي أنتج مع آخرين أخيراً خطّةً لفرض ضرائب تدريجية على الشركات وعلى شريحة الـ1% الأكثر ثراءً فضلاً عن ضرائب بيئية، لتكون مُكمّلة للإصلاحات المؤسّسية الهادفة إلى تعزيز الديموقراطية في الاتحاد الأوروبي.

عارض فاروفاكيس ذلك، وطرح حزبه خطّة بعنوان «صفقة خضراء جديدة»، تقضي بأن يصدر بنك الاستثمار الأوروبي سندات مشتركة بقيمة عالية، على أن يقوم البنك المركزي الأوروبي بدعمها (شرائها). ويعتبر فاروفاكيس أن الصفقة الخضراء الجديدة هي الأفضل اليوم لأوروبا، لأن الأخيرة بحاجة إلى أرصدة مالية واستثمارات حقيقية وسياسات توسّع.

في ظلّ هذا السجال، اظهرت حركة «السترات الصفر» أن الضعف السياسي الرئيسي في خطّة بيكيتي ورفاقه يتمثّل في عدم وجود مجال سياسي في الوقت الحالي لضرائب جديدة من أي نوع. وانتقد فاروفاكيس افتقاد الخطّة بدأ حول إعادة التوزيع بين الدول الأوروبية، متسائلاً عن سبب حاجتنا إلى المزيد من الديموقراطية في الاتحاد الأوروبي إذا كانت الضرائب ستُفرض وتنفق داخلياً.

ردّ بيكيتي ورفاقه بأن مقترحهم لا يشمل إعادة التوزيع بين الدول - على الرغم من أن واضعي الخطّة يدعمون

الضرائب امر جيّد فهي الطريقة التي يلبّي فيها المواطنون المتحضّرون حاجاتهم الجماعية

الفكرة - لأنها لا يمكن أن تطبّق سياسياً في الوقت الحاضر. وبدلاً من ذلك تهدف خطّتهم إلى تقليص اللامساواة بين الدول، لأن يونانياً غنيّاً يجب أن يسهم في حلّ الأزمة أكثر من ألماني فقير (يشكّل ذلك إجابة جزئية عن السؤال). أمّا في ما يخصّ المسألة الحسّاسة للتمويل عبر الضرائب أو الدَّين، فقد دافع بيكيتي ورفاقه عن مقاربتهم الضريبية، لأن الأدوات المقترحة لإنفاق برأيهم هي منافع عامّة يجب أن يسهم فيها الجميع.

لاحقاً، جاءت إجابات من جيمس غالبرايث وستيورت هولاند، اللذين أشارا إلى أن من المقبول على نطاق واسع أن يتمّ تمويل المشاريع، التي تتضمّن تدفّقاً إيجابياً للسيولة، عبر ديون جديدة، لا سيّما في الوضع الحالي من الطلب المُنخفض ومعدّلات الفائدة المتراجعة. بالإضافة إلى ذلك، تتطلّب خطّة بيكيتي ورفاقه تغييرات في معاهدة الاتحاد الأوروبي، بينما إصدار بنك الاستثمار الأوروبي للسندات لن يتطلّب ذلك.

سجال على نطاق اوروبا

هذا السجال مثير للاهتمام لعدد من الأسباب: أوّلاً، أنه قد يشكّل أخيراً بداية سجال سياسي عام على نطاق أوروبا، على الرغم من وجود خطر على الضعف الكبير في موقف الديموقراطيين الاشتراكيين الأوروبيين في الماضي القريب. ففي العديد من الدول، تبنّى هؤلاء شعار التنافسية، مفضّلين الاستراتيجية الأوروبية الطويلة الأجل القائمة على المنافسة السعرية (على عكس المنافسة غير السعرية)، وغالباً التقشف. وفي الوقت نفسه، يميل معظم الديموقراطيين الاشتراكيين إلى رفض التخفيضات في الإنفاق الاجتماعي، باعتباره المؤشّر الأخير على الفرق بينهم وبين المحافظين.

باستثناء المدد القصيرة، لا يمكن تقليص الضرائب والمساهمات الاجتماعية بشكل يبعث على المصداقية من دون تقليص نفقات الرعاية الاجتماعية. فإذا أرادوا استعادة المصداقية والدفاع عن الإنفاق الاجتماعي، يجب على الديموقراطيين الاشتراكيين أن يجاهجوا بإقناع لصالح ضرائب أعلى، سواء كانت دولة الرفاه تعاني من عجز هيكلي - وهو الأمر نفسه - أم حين يقترحون نفقات مُتكرّرة جديدة. وبخلاف ذلك، يتوقّع الناخبون أن تبدأ دولة الرفاه عاجلاً أو آجلاً بتسجيل عجز مستمرّ. ولفت جوليو لوبيز جي مؤخّراً إلى أنّ الضرائب الإضافية قد تكون أيضاً أمراً لا مفرّ منه، في حال وجود مسعى نحو المزيد من إعادة التوزيع.

إذاً ثمّة وجهة نظر في اقتراح بيكيتي ورفاقه بفرض ضرائب جديدة. ومن المثير للفضول أنهم قرّروا تسليط الضوء على طبيعة المنافع العامّة في اقتراحهم، في حين أنهم كانوا قادرين على المحاجّة بأن الإنفاق الحالي لا يمكن أن يموّل بشكل مُمنهج من خلال الاقتراض. (غير أن هناك ميزة تقنية مهمّة هنا، وهي أن العجوزات تكون مستدامة إلى حدّ القيمة الممنوحة للفرق بين معدّل نموّ الناتج المحلّي الإجمالي ومتوسّط سعر الفائدة على السندات السيادية - وهنا لا يكون الهدف «المسؤول» صفراً).

ولكن منذ سنوات طويلة حتّى اليوم، يناقش الأوروبيون «القاعدة الذهبية» التي تقضي بأن العجوزات، لا يمكن، ويجب أن لا تستخدم لتمويل الاستثمارات، والأخيرة هي بالضبط ما تتوقّعه خطّة فاروفاكيس (وما تتوقعه جزئياً خطّة بيكيتي ورفاقه أيضاً). ونظراً إلى أن معظم اقتصادات الدول الأوروبية تعمل الآن بأقلّ من إمكانيّاتها وفي إطار الاختلاف الأوروبي المتنامي، تبدو الاستثمارات المموّلة بالديون جزءاً من الحلّ، ومن الصعب ألّا نرى الجدارة القويّة لحجّة فاروفاكيس.

صعوبات في التنفيذ

تكمن الصعوبات في خطّة الصفقة الخضراء الجديدة في التنفيذ. الصعوبة الأولى هي تحديد ما يمكن اعتباره «استثماراً»، وبالتالي يمكن تمويله بطريقة مشروعة بالديون. على سبيل المثال، في ذروة الأزمة، اقترحت الحكومة الإيطالية قاعدة ذهبية تشمل «استثمارات اجتماعية»، أو على الأقل الاستثمار في «رأس المال البشري». من الواضح أن هذا من شأنه أن يلقى مقاومة من جانب الإدارات المُحافظة مالياً، وتفسيره بأنه يفتح الطريق أمام التمويل الممنهج بالديون لدولة الرفاه. يضاف إلى ذلك، أن بنك الاستثمار الأوروبي نفسه قد يعارض عمليّات التوسيع الكبيرة لنطاقه، والتي، إلى أن يتمّ تحديد الراحل بادوا شيوبّا، ينبغي على اليسار التأكيد بشكل أكثر صراحة أن الضرائب أمر جيّد: فهي الطريقة التي يلبّي فيها المواطنون المتحضّرون حاجاتهم الجماعية. ومثلما كان من الخطأ في ذلك الوقت بالنسبة إلى الديموقراطيين الاجتماعيين اللحاق بركب التقشّف، سيكون من الخطأ الآن التفكير في أننا يمكن أن نكتفي بالاستثمارات وحدها.

وهذه أمور لا يمكن تمويلها بشكل مُمنهج عبر الديون. وكما أوضح الراحل بادوا شيوبّا، ينبغي على اليسار التأكيد بشكل أكثر صراحة أن الضرائب أمر جيّد: فهي الطريقة التي يلبّي فيها المواطنون المتحضّرون حاجاتهم الجماعية. ومثلما كان من الخطأ في ذلك الوقت بالنسبة إلى الديموقراطيين الاجتماعيين اللحاق بركب التقشّف، سيكون من الخطأ الآن التفكير في أننا يمكن أن نكتفي بالاستثمارات وحدها.

Social Europe

ترجمة لمياء الساحلي

كارلو ديبوليتي: أستاذ مساعد في الاقتصاد بجامعة «سابينزا» في روما، حيث يشغل موقع منسّق مختبر «مينيرفا» للمساواة بين الجنسين والتنوّع. وهو رئيس تحرير مجلّة PSL Quarterly Review.

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

سياسة الطبقة vs سياسة الهوية

«في الشرق الأوسط الحديث، الرسالة التي كانت موجّهة إلى الطبقات، جرى إيصالها، بدلاً من ذلك، إلى الأديان»

فرانسيس فوكوياما

في يوم العمّال العالمي كان لبعض الأحزاب الحاكمة سلسلة نشاطات، من خطاب رئيس حزب القوات اللبنانية الفوقي والتلقيني، وصولاً إلى البوستر الذي نشره نائب رئيس التيّار الوطني الحرّ على وسائط التواصل والذي بدا في «لبنانيّته» معادياً للأجانب. هذه النشاطات كانت في الظاهر فولكلورية، لكنها ـ في المضمون ـ عكست أهمّ تناقض موجود اليوم في المجتمع اللبناني، ألا وهو التناقض بين «الهوية» و«الطبقة». وهذا التناقض ليس على الأسبقية الأونتولوجية، أي من قبل من، الطبقة أو الهوية، بل على تحديد أسس السياسة في لبنان ومفاعيلها. في هذا الإطار، أصبحت سياسة الهوية المُسيطرة الآن، تؤدي الدور الأساسي في تخلّف المجتمع اللبناني وتراجعه، وحتّى في عقم السياسات الاقتصادية وجمودها. فالسؤال الأساسي الذي كان يطرح نفسه دائماً في لبنان: «هل سننتقل إلى دولة ووطن ديموقراطي وتقدّمي ومتطوّر؟»، أصبح فعلياً: «هل يمكن إنتاج ديموقراطية حقيقية وتقدّم اقتصادي في ظل سياسة «الهوية» المذهبية؟»

اليوم، كما هو معروف، في السباق بين الهوية والطبقة، تتقدّم الهوية بأشواط في تحديد المسار السياسي والاقتصادي، وحتى الاجتماعي والثقافي، وقد بدأ هذا المسار منذ اتفاق الطائف، وخصوصاً منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي بعد قمع النقابات العمّالية ومذهبتها. بالتالي، أنهى اتفاق الطائف حقبة، وأعلن حقبة جديدة، أصبحت فيها سياسة الهوية مُسيطرة أكثر من ذي قبل، ما جعل من التغيير الاجتماعي أمراً يبدو شبه مستحيل، ليس لأن الأفراد والطبقات في لبنان لا تهتمّ لمصالحها الاقتصادية، بل بسبب الجرف الكبير لعواطف سياسة الهوية على الفرد اللبناني، وبسبب تحوّل لبنان إلى شمولية شبه إقطاعية.

لكن اليوم، في ظلّ الأزمة الاقتصادية، تبرز إمكانية فتح كُوّة في هذا الجدار. فالسياسات التقشّفية والتطوّرات الاقتصادية في المستقبل القريب ستكشف عن الطبيعة الاجتماعية للأزمة، حيث سيجد الفرد اللبناني نفسه أكثر فأكثر في مصفوفة اقتصادية - طبقية أكثر منها مذهبية. ففي السنوات الأخيرة، في الحراك المدني في 2015، وفي انتخابات 2018، واليوم في الحراك ضدّ سياسات التقشّف، هناك بدايات تغيّر في وجهة السياسة، حيث يُطْرح الفرد في مواجهة الهوية (الليبراليون) وتُطْرح الطبقة في مواجهة الهوية (الشيوعيون)، وهذا يفتح الباب أمام بداية جديدة لتحويل السباق الذي تفوز فيه سياسة الهوية دائماً، إلى صراع فعلي بينها وبين مشاريع ليبرالية كلاسيكية ويسارية تقدّمية، تجعل حسم هذا التناقض من سيحدّد مسار لبنان المستقبلي.

الموازنة والطبقة اليوم

تُطرح الموازنة اليوم وكأنها أمر تقني أو إنقاذي، إلّا أنها فعلياً أمر اقتصادي سياسي. فهي، من جهة، تعكس أزمة استمرار نظام الطائف في استعمال الاقتصاد والدولة دعماً لسياسة الهوية، ومن جهة أخرى، تُبرِز إلى العلن من يربح ومن يخسر من أثر الموازنة نفسها أيضاً. فالموازنة، باختصار، جزء لا يتجزّأ من مسألة الدَّيْن العام وكيفية تأثيره بتوزيع الدخل والثروة. وهنا يجب أن تكون الأمور واضحة، فكما كان لتراكم الدَّيْن العام آثاره التوزيعية، سيكون لحلّه آثار توزيعية أيضاً، وهو ما ينطوي عنه، في النهاية، آثار سياسية. فاليوم، وبعد أكثر من 25 سنة على السياسات الاقتصادية، من دَيْن عام وفوائد مرتفعة وتجميد للأجور، التي أدّت إلى استقطاب طبقي كبير، وبسبب تعطيل «الائتلاف المعوِّق للنمو» لفرص التطوّر الاقتصادي، وبسبب تدهور الدولة اللبنانية أكثر فأكثر نحو دولة المحاصصة المذهبية، تتجذّر بها سياسة الهوية وتحوّلها تدريجاً إلى دولة شبه-فدرالية توزيعية، تتحضّر الظروف الموضوعية والفعلية لتقهقر سياسات الهوية وبروز سياسات الطبقة. فاليوم أصبح من الواضح بؤس سياسة التوزيع المذهبية، خصوصاً أن التوزيع الطائفي يبدِّد الثروة بدلاً من أن يخلقها. أمّا في المقلب الآخر، فإن إعادة التوزيع الطبقي من الرأسمال المالي، على أشكاله، إلى الاستثمار العام وبناء الاقتصاد الإنتاجي وإعادة بناء الطبقة المتوسّطة والعاملة ستؤدّي إلى خلق الثروة، لا خنقها كما يحدث حالياً. كذلك أصبح من الواضح اليوم، أن السياسات المعادية للأجر، إن في القطاع العام أو في القطاع الخاص، لن تؤدّي إلى أية «منفعة» اقتصادية، لأن الاقتصاد اللبناني أصبح، بشكل ساحق، اقتصاداً ينتج السلع غير القابلة للتبادل، مثل التعليم والصحّة والخدمات والترفيه وغيرها، وهي بالتالي لن تؤدّي إلى زيادة التنافسية أو الاستثمار الخاصّ التوسّعي والمُنتج، بل إلى انفلاش حقل الصراع الطبقي الخالص أكثر وأكثر. فكما الدولة الطائفية لم تعد لديها ما تعطيه للطبقات المتوسّطة والعاملة، لم يعد للرأسماليين اللبنانيين أي شيء يقدّمونه إليهم، بعد أن حشر هؤلاء أنفسهم في الزاوية مع مزدوجهم، في علاقة السيد-العبد، الطائفي.

أخيراً، في هذا الإطار، يطرح فرانسيس فوكوياما في كتابه الجديد «الهوية» الصادر في عام 2018، كيف أن سياسة الهوية أدّت وتؤدّي إلى تعطيل المقدرة على خلق السياسات الكبرى في الاقتصاد وعلى تحقيقها. يقول فوكوياما بالتحديد: «إن سياسة الهوية جعلت من صنع سياسات طموحة أكثر صعوبة. فخلال القرن العشرين، تمحورت السياسة في الديموقراطيات الليبرالية حول قضايا اقتصادية واسعة. أراد اليسار التقدّمي حماية المواطنين العاديين من مساوئ السوق وأراد استعمال الدولة من أجل إعادة توزيع الموارد بشكل أكثر عدلاً. أمّا اليمين، فأراد حماية النظام الاقتصادي الحرّ ومقدرة كل شخص على المشاركة في التبادل في الأسواق». وهذا ما يُفسّر في لبنان أن السياسات الاقتصادية الكبرى غائبة منذ 1992 بعد وَضْع آخر السياسات الكبرى من قِبَل حكومة الحريري الأولى. منذ ذلك الحين، لم تتغيّر هذه السياسات، من السياسات الضريبية إلى النقدية (وهنا حتى الأشخاص لم يتغيّروا!) وصولاً إلى سياسات الإنفاق والاستدانة وغيرها. إذاً، كانت هذه السياسات لمرّة واحدة فقط، وجرى بعد ذلك تهميش السياسات الاقتصادية، في تقسيم العمل المذهبي في البدء، ومن ثمّ تحت وطأة أولوية التحاصص المذهبي.

> **هل يمكن إنتاج ديموقراطية حقيقية وتقدّم اقتصادي في ظل سياسة «الهوية» المذهبية؟**

انجل بوليغان ـ المكسيك

سياسة الهوية والتطوّر الديموقراطي

في كتابات ميشال شيحا وشارل مالك الكثير من «الفرادة اللبنانية»، وكان من المفترض لهذه الفرادة أن تعمل لمصلحة اللبنانيين، ولكنها، وإن كانت قد خدمت لفترة في هذا الاتجاه، أصبحت اليوم عبئاً ليس فقط على الاقتصاد، كما رأينا، بل على الديموقراطية. ولكي نرى ذلك بوضوح، كان على هذه الفرادة أن تفقد بشكل ما فرادتها. وبالإضافة إلى تَجذُّر هذه الفرادة لبنانياً (وإن كانت بأشكال لم تخطر على بال شيحا ومالك!)، أصبحت هذه الفرادة اليوم مُعمّمة حول العالم، وهذا ليس بالأمر الجيّد! فسياسة الهوية هي في صعود في مختلف المناطق. فبعد انقسام العالم إلى قطبين بعد الحرب العالمية الثانية: ليبرالي من جهة واشتراكي من جهة أخرى، كلاهما ينتمي إلى الحداثة والقيم العالمية، وبعد انتهاء ذلك وصعود موجة الديموقراطية بعد 1989، التي حملت وفق فوكوياما، في كتابه «نهاية التاريخ» الانتصار النهائي لليبرالية الغربية، يحصل عكس كلّ ذلك اليوم. فوفق فوكوياما نفسه، بعد أزمة الرأسمالية في 2008 ومتفرّعاتها الأوروبية، بدأ انحسار مدّ الديموقراطية، وبالإضافة إلى ذلك بدأ ظهور عصر سياسة الهوية حيث الإثنيات والمجموعات الدينية أو الجندرية أو العرقية تطالب بالاعتراف بها بشكل أوسع وأعمق ومختلف عن الاعتراف بها في النظام الليبرالي. لفهم هذا التطوّر يعود فوكوياما إلى مفهوم سقراط حول الـThymos، أي ذلك الجزء من الروح الإنسانية التي تطلب الاعتراف بقيمتها من قِبَل الآخرين. وهنا سياسة الهوية قد تؤدّي إلى مجتمع الـisothymia، أي الاعتراف المتبادل بين تلك المجموعات، ولكن يحذّر فوكوياما من أنه «على هذه الطريق وفي نهاية المطاف، الدولة تصبح في حالة تفكّك وفشل». في الوقت نفسه، هناك أيضاً خطر صعود ما يعرف بالـ Megalothymia، أي أن تعتقد مجموعة أنها متفوّقة على الأخريات، ما يهدّد بصعود الديكتاتوريات أو اندلاع الحروب الأهلية. إذاً، الديموقراطية الليبرالية حول العالم في خطر لتتحوّل إلى ديموقراطيات غير ليبرالية، كما في لبنان، أو أن تتفكّك، وبذلك تنقلب رأساً على عقب نبوءة شيحا حول النظم السياسية في العالم «هذه التجارب البائسة هي للآخرين».

من الواضح اليوم في لبنان، أن هناك توتراً داخل وبين الـisothymia (نظام الطائف) والـmegalothymia (المارونية السياسية سابقاً. ولاحقاً؟)، بينما تنحلّ الدولة ويضعف الاقتصاد، فهل من بديل؟ في ظلّ الصراع العالمي الآن، طرح البعض أن العالم يعيش اليوم بين مرحلتين، أو ما يعرف بـ«فراغ غرامشي»، حيث القديم يموت والجديد لم يولد بعد، وعندها تحصل كل الأمور الغريبة وتختفي العلاقات السببية (هل يبدو هذا مألوفاً؟). فالطائف الذي بُني على بحر من التوزيع وإعادة التوزيع عبر ميكانيزمات الدولة والمصارف والدَّيْن العام، يبقى اليوم عائماً كالشخصية الكرتونية التي تمشي على الهواء، ولكنّها سرعان ما تسقط. نحن الآن في هذه المرحلة، قبل أن يتسارع كل شيء منهاراً إلى الأرض، وعندها ستهتزّ الأسس المادية للنظام وعندها سينهار النظام نفسه. في هذه المرحلة، على اليسار خوض «معركة الأفكار» وطرح سياسة الطبقة مقابل سياسة الهوية من أجل أن يتصدّر البدائل سياسياً واقتصادياً، بدلاً من مشاريع سياسات هوية جديدة، إن قومية أو دينية أو تفوّقية، ولأن مشروع اليسار التاريخي مشروع عالمي (universal) نقيض لفرادة الهوية وخاصيتها، إذ كما يقول فوكوياما أيضاً: «إن الماركسية الكلاسيكية قبلت بالأسس العديدة للتنوير الغربي: الاعتقاد بالعلم والعقلانية، والتقدّم التاريخي، وفي تفوّق المجتمعات الحديثة على المجتمعات التقليدية». وهذا ما يحتاجه اليوم لبنان أكثر من أي شيء آخر.